الجامعة الأسمرية الإسلامية
كلية اللغة العربية والدراسات الإسلامية
قسم اللغة العربية ـشعبة الدراسات العليا
شعبة النحو والصرف

آراء الكافيجي واختياراته في شرحه لكتاب قواعد الإعراب لابن هشام

(دراسة وصفية تحليلية لنماذج مختارة)

إعداد الطالب: الهادي جمعة بركه عبد الله

إشراف الدكتور: محمد عبد السلام محمد التائب

الدرجة العلمية: أستاذ مشارك

بحث مقدم لاستكمال متطلبات الحصول على الإجازة العالية (الماجستير) في النحو والصرف العام الجامعي (خريف 2025 – 2026م)

قرار لجنة مناقشة رسالة الإجازة العالية (الماجستير)

عملا بقرار السيد رئيس الجامعة رقم (251) لسنة 2026م، الصادر في 21/ 04/ 2026م، القاضي بتشكيل لجنة لمناقشة رسالة علمية للحصول على درجة الإجازة العالية (الماجستير) في تخصص: **النحـــــو والصـــــــرف**، المقدمة من الطـالب: الهادي جمعة بركة عبدالله كلية اللغة العربية والدراسات الإسلامية، وعنوانها:

(آراء الكافيجي واختياراته في شرحه لكتاب قواعد الإعراب لابن هشام - دراسة وصفية تحليلية لنماذج مختارة)

وتتكون اللجنة من الأساتذة:

1- د. محمد عبدالسلام التائب	الجامعة الأسمرية	مشرفا ومقررا
2- د. مخزوم علي الفرجاني	الجامعة الأسمرية	عضوا داخليا
3- أ.د. عبدالله محمد الجعكي	جـامعة الـمرقب	عضوا خارجيا

عقدت اللجنة جلسة علنية على تمام الساعة: 10:30 من صباح يوم: الأربعاء، الموافق: 20 / 05 / 2026م، بمدرج كلية اللغة العربية والدراسات الإسلامية؛ لمناقشة الرسالة، وتقويم مستواها العلمي، والمنهج الذي اتبعه الباحث، والمصادر التي استخدمها في دراسته، وقررت ما يلي:

بعد إتمام الطالب لمتطلبات الدراسات العليا واجتياز امتحاناته ومناقشة رسالته وتقويمها تقرر:

1. إجازتها بدون ملاحظات (✓).
2. إجازتها بملاحظات ( ) ويمنح الطالب فرصة للتعديل والأخذ بالملاحظات خلال:..... من تاريخ المناقشة.
3. عدم إجـــازتهـــا ( ).

توقيعات أعضاء لجنة المناقشة:

1- د. محمد عبدالسلام التائب	الجامعة الأسمرية	التوقيع/.....
2- د. مخزوم علي الفرجاني	الجامعة الأسمرية	التوقيع/.....
3- أ.د. عبدالله محمد الجعكي	جـامعة الـمرقب	التوقيع/.....

.....

توقيعات أعضاء اللجنة بعد التعديل والأخذ بالملاحظات – بتاريخ:...../...../.....20م.

1- د. محمد عبدالسلام التائب	الجامعة الأسمرية	التوقيع/.....
2- د. مخزوم علي الفرجاني	الجامعة الأسمرية	التوقيع/.....
3-أ.د. عبدالله محمد الجعكي	جـامعة الـمرقب	التوقيع/.....

يعتمد:

عميد الكلية
د. سالم خليفة حسين

رئيس الجامعة
أ.د. محمد سليمان بن عبد الحفيظ

بعد من عشرة (10) نسخ

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

﴿يَرۡفَعِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مِنكُمۡ وَٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلۡعِلۡمَ دَرَجَٰتٖۚ وَٱللَّهُ بِمَا تَعۡمَلُونَ خَبِيرٞ﴾

[المجادلة: 11]

إقرار الأمانة العلمية

أقر أنا **الهادي جمعة بركه عبد الله** ، بأن ما اشتملت عليه الرسالة إنما هو نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه حيثما ورد، وأن هذه الرسالة ككل أو أي جزء منها لم يقدم من قبل لنيل أي درجة علمية، أو بحث علمي لدى أي مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى، وللجامعة حق توظيف الرسالة أو الأطروحة والاستفادة منها مصدراً مرجعيا للمعلومات، لأغراض الاطلاع أو الإعارة أو النشر بما لا يتعارض وحقوق الملكية الفكرية المقررة بالتشريعات النافذة.

التوقيع: _____

التاريخ: / / 2026م

الإهداء

إلى والديَّ أطال الله في عمرهما وألبسهما لباس الصحة والعافية.

إلى زوجتي رفيقة الدرب والكفاح.

إلى ابنيَّ العزيزين همّام وأُسيد.

إلى الأهل والأصدقاء والأقارب والمشايخ الكرام.

إلى كل هؤلاء أهدي ثواب هذا العمل.

الباحث.

شكر وعرفان

أشــكر الله الــذي أعــانني ووفقنــي إلــى إنهــاء هــذا البحــث، ثــم أشــكر أســتاذي المشــرف الدكتور: محمد عبد السلام التائب.

على ما قدّمه لي من تشجيع ونصحٍ وإرشاد، ورحابة صدر، وحسن معاملة طول مراحل البحث، فجزاه الله عني خير الجزاء وجعل عمله هذا في ميزان حسناته.

والشكر كذلك إلى اللجنة الموقرة التي ستنظر في هذه الرسالة، وتقوّم ما أعوجّ منها، وما فات الباحث من الأمور التي خفيت علي، وإنّ مناقشتهم لهذه الرسالة سوف تثريها، كما أنّ ملاحظاتهم عليها سوف ترفع من شأنها.

والشكر موصول إلى كل من أسدى إلي نصحاً، أو مشورةً أو صحح خطأ، كما أقدم شكري للجامعة الأسمرية الإسلامية التي أتاحت لنا فرصة إكمال دراسة الماجستير، وأخصّ بالذكر كلية اللغة العربية والدراسات الإسلامية (قسم اللغة العربية) بهيئتيه التدريسيّة والإدارية على حدٍ سواء.

فهرس الموضوعات

الموضوع **الصفحة**

الآية..... ب

إقرار الأمانة العلمية..... ج

الإهداء.....د

شكر وعرفان.....هـ

فهرس الموضوعات ..... و

مستخلص البحث.....ط

الإطار العام للدراسة

1- المقدمة 2

2- أهمية الموضوع: 2

3- أسباب اختيار الموضوع:..... 2

4- مشكلة البحث: 2

5- أهداف البحث:..... 3

6- منهج البحث: 3

7- الدراسات السابقة: 4

8- خطة البحث:..... 4

التّمهيد

أولاً: ترجمة الكافِيَجي. 8

1 اسمه ونسبه ومولده..... 8

2 حياته 8

3 ثقافته 9

4 شيوخه 9

5 تلاميذه 10

6 آثاره 11

7 آراء العلماء فيه. 11

8 وفاته 12

ثانيا: تعريف بكتاب قواعد الإعراب لابن هشام**..... 13**

1 التعريف بكتاب قواعد الإعراب. 13

2 نسبته إلى مؤلفه. 14

3 سبب تأليفه. 14

الموضوع **الصفحة**

4 تقسيمه والمنهج المتبع فيه. 14
5 قيمته العلمية. 15

الفصل الأول : دراسة تحليلية تأصيلية لآراء الكافِيَجي واختياراته وموقفه من اختلافات النحاة

1.1 منهجه في شرح الكتاب..... 18
1.1.1 المادة العلمية في الكتاب:..... 18
2.1.1 أسلوب الكتاب وطريقته في الشرح 20

2.1 الأصول النحوية التي اعتمد عليها الكافِيَجي في شرحه 24
1.2.1 السماع. 24
2.2.1 القياس..... 26
3.2.1 التعليل. 29
4.2.1 استصحاب الحال..... 30

3.1 شواهد الكافِيَجي النحوية..... 32
1.3.1 استشهاده بالقرآن وقراءاته: 32
2.3.1 استشهاده بالأحاديث النبوية:..... 41
3.3.1 شواهده من كلام العرب. 44
1.3.3.1 شواهده الشعرية:..... 45
2.3.3.1 شواهده من (الأمثال والأقوال):..... 47

الفصل الثاني: آراء الكافيجي واختياراته

1.2: المسائل المتعلقة بتصنيف الكلمة..... 50
1.1.2المسألة الأولى: حاشا هل هي فعل أو اسم أو حرف. 50
2.1.2المسألة الثانية: لمّا هل هي حرف أو اسم..... 54
3.1.2 المسألة الثالثة: حتّى الابتدائية حرف جر أو لا. 56
4.1.2 المسألة الرابعة: لولا الامتناعية جارة أو لا..... 58
5.1.2 المسألة الخامسة: (كلا) هل هي اسم أو حرف. 60
6.1.2 المسألة السادسة: (إذ) بين الحرفية والاسمية. 63
7.1.2 المسألة السابعة: "إذا" الفجائية هل هي حرف أو اسم. 66
8.1.2 المسألة الثامنة: خلا وعدا فعلان أو حرفان. 70

2.2 المسائل المتعلقة بالعامل والتقدير. 72
1.2.2 المسألة الأولى: تقدير عامل الجار والمجرور إذا كان خبراً..... 73
2.2.2 المسألة الثانية: عامل الرفع في الاسم بعد (لولا)..... 75

الموضوع **الصفحة**

3.2.2 المسألة الثالثة: عامل الاسم المرفوع بعد الجار والمجرور والظرف. 78
4.2.2 المسألة الرابعة: العامل في فعل الجزاء (فعل جواب الشرط). 81
5.2.2 المسألة الخامسة: عامل النصب بعد (حتى). 83
6.2.2 المسألة السادسة: عامل النصب في إذا الشرطية. 85
7.2.2 المسألة السابعة: تقدير (قد) إذا وقع الفعل الماضي حالاً. 87

3.2 مسائل في التعلق. 90
1.3.2 المسألة الأولى: تعلّق حروف الجر والظرف بالأفعال الناقصة. 91
2.3.2 المسألة الثانية: تعلّق حروف الجر والظرف بحروف المعاني. 93
3.3.2 المسألة الثالثة: تعلق كاف التشبيه. 95
4.3.2 المسألة الرابعة: تعلّق رُبَّ. 97

4.2 المسائل المتعلقة بإعراب بعض التراكيب 99
1.4.2 المسألة الأولى: جملة (لا يسمعون) في قوله تعالى: ﴿لَا يَسَّمَّعُونَ إِلَى ٱلْمَلَإِ ٱلْأَعْلَىٰ﴾. 99
2.4.2 المسألة الثانية: لا النافية للوحدة العاملة عمل ليس. 103
3.4.2 المسألة الثالثة: إعراب جملة (مذ يومان). 105
4.4.2 المسألة الرابعة: الجملة المفسرة المقرونة بـ (أنْ). 108
5.4.2 المسألة الخامسة: الجملة التي بعد المبتدأ في نحو: زَيدٌ اضْرِبْهُ. 111
6.4.2 المسألة السادسة: الواو في قولة تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَٰبُهَا﴾. 115
7.4.2 المسألة السابعة: جملة مقول القول. 119
8.4.2 المسألة الثامنة: إعراب (أي) في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى ٱلرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا﴾.120
الخاتمة 124

الفهارس الفنية

فهرس الآيات القرآنية..... 127
فهرس الأحاديث النبوية 131
فهرس الأقوال 132
فهرس الشواهد والأبيات الشعرية 133
قائمة المصادر والمراجع 135
Abstract 144

مستخلص البحث

الحمد لله رب العالمين، وبه نستعين، والصلاة والسلام على سيد المرسلين، وبعد:

فقد تناول هذا البحث آراء الكافيجي واختياراته النحوية في شرحه لكتاب قواعد الإعراب لابن هشام الأنصاري، حيث قام الباحث بانتقاء مجموعة من المسائل التي أشار إليها الكافيجي وشكلت مادة علمية، ثم قام بدراسة هذه المسائل وفقاً لما يأتي:

أولاً: تقديم توطئة تعرض بإيجاز شديد فحوى المسألة.

ثانياً: نقل نص الكافيجي المتضمن المسألة.

ثالثاً: إيراد أقوال النحاة في المسألة على اختلاف آرائهم، ومناقشة هذه الآراء والردود عليها من قبل النحاة الآخَرين.

رابعاً: ذكر رأي وموقف الكافيجي من آراء النحاة في المسألة.

خامساً: الترجيح بين الآراء ما أمكن، وبيان موقف الباحث منها.

وقد اقتضت خطة هذا البحث أن يقع في فصلين، ومقدمة، وتمهيد في ترجمة الكافيجي، ونبذة عن كتاب قواعد الإعراب لابن هشام، وخاتمة بينت أهم النتائج.

أما فصول البحث فقد كانت على النحو التالي:

الفصل الأوّل: دراسة تحليليّة لآراء الكافيجي واختياراته وموقفه من اختلافات النحاة، وفيه:

- منهجه في شرح الكتاب.
- الأصول النحوية التي اعتمد عليها الكافيجي في شرحه.
- شواهد الكافيجي النحوية.

الفصل الثاني: آراء الكافيجي واختياراته، وفيه:

- مسائل في تصنيف الكلمة من حيث الاسمية والفعلية والحرفية.
- مسائل متعلقة بالعامل والتقدير.
- مسائل في التعلق.
- مسائل في إعراب بعض التراكيب.

وقد ذُيّل هذا البحث بعدد من الفهارس، شملت فهرس الآيات، وفهرس الأحاديث النبوية، وفهرس الأقوال، وفهرس الأبيات الشعرية، ثم فهرس المصادر والمراجع، وآخرها فهرس الموضوعات.

الإطار العام للدراسة

1- المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على البشير النذير المبعوث رحمة للعالمين، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين:

وبعد فإن الله شرّف اللغة العربية بأن أنزل كتابه بلسان عربي مبين، ثم هيّأ لها علماء وضعوا قوانينها ونظمها، وبيّنوا أحكامها وسننها، بدءاً من استقرائهم لها، ومشافهتهم لأهلها، ومخالطتهم لأربابها، ثم قيامهم بعد ذلك بتدوين هذه اللغة واستنباط القواعد النحوية والصرفية منها؛ ليتيسر لطالب هذه اللغة أن يغوص فيها، ويرصد الظواهر اللغوية المختلفة، ومن هؤلاء العلماء جمال الدين بن هشام الأنصاري، فقد ألف كتابا سماه: (قواعد الإعراب)؛ ثم هيّأ الله ﷻ أعلاما شرحوا ما ألفه ابن هشام، ومن هؤلاء العلماء محيي الدين الكافيجي (ت 879 هـ) الذي يعد شرحه لهذا الكتاب من أفضل الشروح.

ألف الكافيجي كتاباً شرح فيه قواعد الإعراب لابن هشام الأنصاري، ويعد كتابه هذا من الكتب المهمة التي تحتوي على فوائد جليلة في قواعد الإعراب، وسجلاً حافلاً بحجج النحاة وأدلتهم، ومن هنا بدأت فكرة الجمع والدراسة لآراء الكافيجي النحوية في كتابه (شرح قواعد الإعراب)، واختيار نماذج منها لدراستها.

2- أهمية الموضوع:

تكمن أهمية الموضوع فيما يلي:

أ- أن هذه الدراسة تجمع بين علمين من أعلام النحو، هما ابن هشام، والكافيجي.

ب- أن كتاب شرح قواعد الإعراب من الكتب المهمة؛ لأنه يحتوي على فوائد جليلة يحتاج إليها المعرب.

ج- أن هذا الموضوع يجمع آراء العلماء النحوية التي أوردها الكافيجي في كتابه شرح قواعد الإعراب لبيان موقفه منها، ودراستها وتحليلها.

3- أسباب اختيار الموضوع:

مما دفعني إلى اختيار هذا الموضوع أسباب عدة أهمها:

أ- مكانة الكافيجي العلمية، وذيوع صيته بتنوع كتبه وجهوده العلمية.

ب- دراسة كتاب شرح قواعد الإعراب الذي يعد كتابا قيما، ويحتوي على كثير من آراء علماء اللغة والنحو في المسائل المختلفة.

ج- الوقوف على آراء العلماء، مما يكشف لنا كثيرا من أسرار النحو، ويثري الدرس النحوي.

4- مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة البحث في الإجابة عن السؤال التالي: ما آراء الكافيجي واختياراته من آراء النحاة في كتابه شرح قواعد الإعراب؟

وتتلخص الأسئلة الفرعية في الآتي:

أ- هل أشار الكافيجي إلى كثير من آراء العلماء النحوية في كتابه شرح قواعد الإعراب أو لا؟

ب- هل كان الكافيجي سباقا إلى تناول هذه المسائل أو سُبق إليها؟

ج- هل كان الكافيجي دقيقا في نقله للآراء أو لا؟

د- هل أكثر الكافيجي من الاعتراض على آراء العلماء والرد عليهم؟

ه- ما منهج الكافيجي في شرحه لقواعد الإعراب لابن هشام؟

و- ما الأصول النحوية التي اعتمد عليها الكافيجي؟ وفيم تتمثل شواهده النحوية؟

5- أهداف البحث:

أ- بيان آراء الكافيجي واختياراته وموقفه من اختلافات النحاة.

ب- بيان الأصول التي اعتمد عليها الكافيجي في شرحه، والمنهج الذي اتبعه في ذلك.

ج- الكشف عن شخصية الكافيجي العلمية.

6- منهج البحث:

اعتمدت في هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي، وكان تناول المسائل وفق الآتي:

أ- وضع عنوان مناسب لكل مسألة.

ب- تقديم توطئة تعرض بإيجاز شديد فحوى المسألة.

ج- نقل نص الكافيجي المتضمن الموافقة أو الاعتراض في شرحه.

د- ذكر آراء النحاة في المسألة، مع توثيقها من مصادرها الأصلية، ومما يجدر التنبيه إليه أن الباحث لم يقف – بعد طول البحث والتّقصي – على أقوال بعض العلماء في مصادرهم الأصلية؛ فاعتمد في نقل آرائهم على ما أورده غيرهم من العلماء والباحثين في المؤلفات الثانوية؛ وذلك لعدم توافر تلك الأصول أو لصعوبة الوصول إليها، وقد التزم الباحث في توثيق ما تيّسر منها بأمانة ودقّة.

ه- ذكر أدلة النحاة ومناقشتها.

و- ذكر موقف الكافيجي من آراء العلماء وتحليله.

ز- بيان اختيارات الكافيجي من خلال موقفه من آراء العلماء النحوية.

ح- التعقيب والترجيح بين الآراء ما أمكن، وبيان موقف الباحث منها.

وقد حرصت في أثناء دراسة هذه المسائل على عزو الآيات القرآنية بذكر اسم السورة ورقم الآية، وتوثيق القراءات القرآنية من مصادرها، وتخريج الأحاديث النبوية الشريفة من كتب الأحاديث، وتخريج الأبيات الشعرية من مصادرها، ونسبتها إلى قائليها، مع الإشارة إلى مواضع ذكرها في بعض الكتب النحوية.

وذيّلت البحث بخاتمة تضمنت أهم نتائجه، وبفهارس عامة تمثلت في فهرس الموضوعات، والآيات، والأحاديث النبوية، والشواهد، وفهرس للمصادر والمراجع.

اعتمدت في البحث على كتاب شرح قواعد الإعراب لابن هشام، تأليف محيي الدين الكافيجي (ت879هـ)، تحقيق: فخر الدين قباوة، مطبعة دار طلاس، دمشق، ط1، 1989م.

وبسبب أن كتاب شرح قواعد الإعراب للكافيجي هو محل البحث ولتكرر ذكره في هذا البحث؛ فقد اكتفيت بذكر الكتاب فقط دون ذكر اسم المؤلف في هوامش البحث، وكذلك بالنسبة لبعض الكتب المشهورة المعلوم أصحابها ككتاب سيبويه، ومغني اللبيب لابن هشام.

7- الدراسات السابقة:

من خلال بحثي عن دراسات سابقة ذات صلة بموضوع البحث لم أقف إلا على دراسة واحدة فقط بعنوان: اختيارات الكافيجي النحوية في المرفوعات في كتابه "شرح قواعد الإعراب لابن هشام" جمعا ودراسة. وهي دراسة للباحثة: صباح بنت سعد بن عبد الله القرني، تقدمت بها إلى المجلة العربية مداد، المؤسسة العربية للتربية والعلوم والأدب، مصر، سنة 2021م، وتقع في نحو تسع وعشرين صفحة.

تناولت هذه الدراسة اختيارات الكافيجي النحوية في المرفوعات فقط، ولم تقسم إلى فصول، وذكرت فيها ست مسائل، هي كالآتي:

عامل الرفع في خبر المبتدأ، والخلاف في إعراب الجملة بعد "حتى" الابتدائية، وعطف معمولي عاملين مختلفين، والخلاف في مجيء الفاعل ونائبه جملة، والاعتراض بأكثر من جملة واحدة، ورافع الاسم الواقع بعد الجار والمجرور والظرف غير المعتمدين على شيء قبلهما.

فالمسائل التي ستبحث في هذه الرسالة لم تتفق معها إلا في مسألة واحدة فقط، وهي مسألة: رافع الاسم الواقع بعد الجار والمجرور والظرف، وبقية المسائل والدراسة التحليلية لم تتطرق إليها الباحثة المذكورة.

8- خطة البحث:

رأيت أن المناسب لهذا البحث أن يقسم إلى فصلين تسبقهما مقدمة وتمهيد، وتتلوهما خاتمة، على النحو التالي:

المقدمة:

احتوت على: أهمية الموضوع، وأسبابه، ومشكلة البحث، وأهداف الدراسة، ومنهج البحث، والدراسات السابقة.

التمهيد:

فيه يتم الآتي:

أولاً: ترجمة مختصرة لمحيي الدين الكافيجي، تشتمل على اسمه ونسبه ومولده، وحياته، وثقافته، وشيوخه، وتلاميذه، وآثاره، وآراء العلماء فيه، ووفاته.

ثانياً: تعريف موجز بكتاب قواعد الإعراب لابن هشام الأنصاري، ونسبته إلى مؤلفه، وسبب تأليفه، وتقسيمه والمنهج المتبع فيه، وقيمته العلمية.

الفصل الأول: دراسة تحليلية تأصيلية لآراء الكافيجي واختياراته وموقفه من اختلافات النحاة.

هذا الفصل يعد بمثابة الدراسة النظرية لما سيدرس تطبيقيًا في مسائل الفصل الثاني، ويبحث هذا الفصل في منهج الكافيجي، والأصول النحوية التي اعتمد عليها، وشواهده النحوية، ويقسم إلى ثلاثة أجزاء؛ على النحو التالي:

1.1 منهجه في شرح الكتاب.

يتناول هذا المبحث المادة العلمية في الكتاب، وأسلوبه وطريقته في الشرح، وذلك على النحو التالي:

1.1.1: المادة العلمية في الكتاب.

2.1.1: أسلوب الكتاب وطريقته في الشرح.

2.1 الأصول النحوية التي اعتمد عليها الكافيجي في شرحه.

ويتناول هذا المبحث الأصول النحوية التي اعتمد عليها الشارح، وذلك على النحو التالي:

1.2.1 السماع.

2.2.1 القياس.

3.2.2 التعليل.

4.2.1 استصحاب الحال.

3.1 شواهد الكافيجي النحوية.

يشمل شواهد الكتاب من القرآن الكريم، والحديث النبوي الشريف، والمنظوم والمنثور من كلام العرب.

الفصل الثاني: آراء الكافيجي واختياراته:

يتناول الفصل المسائل التي تتجلى فيها آراء الكافيجي واختياراته، وموافقاته للنحاة واعتراضاته عليهم والردود والأدلة التي يحتج بها، وقُسم هذا الفصل إلى أربعة أجزاء كالآتي:

1.2 المسائل المتعلقة بتصنيف الكلمة.

يتضمن المسائل التي وقع فيها الخلاف بين النحاة في تصنيف الكلمة من حيث الاسمية والفعلية والحرفية، أو في تصنيف عملها في القسم نفسه، وهي ثماني مسائل على النحو التالي:

1. "حاشا" هل هي اسم أو فعل أو حرف؟
2. "لمّا" هل هي حرف أو اسم؟
3. حتّى الابتدائية حرف جر أو لا.
4. لولا الامتناعية جارة أو لا.
5. "كلا" هل هي حرف أو اسم؟
6. (إذ) بين الحرفية والاسمية.
7. إذا الفجائية هل هي حرف أو اسم؟
8. خلا وعدا حرفان أو فعلان.

2.2 المسائل المتعلقة بالعامل والتقدير.

يتضمن هذا المبحث المسائل التي اختلف النحاة فيها في العامل وفي التقدير، وهي سبع مسائل على النحو التالي:

1. العامل في فعل الجزاء "فعل جواب الشرط".
2. تقدير عامل الجار والمجرور إذا كان خبرا.
3. عامل المرفوع بعد الجار والمجرور والظرف.
4. عامل النصب في "إذا" الشرطية.
5. عامل النصب في "حتى".
6. عامل الرفع في الاسم بعد "لولا".
7. تقدير "قد" إذا وقع الفعل الماضي حالاً.

3.2 في التعلّق.

يتضمن مسائل التعلق والارتباط المعنوي لشبه الجملة وهي أربع مسائل على النحو التالي:

1. تعلق حروف الجر والظرف بالأفعال الناقصة.
2. تعلق حروف الجر والظرف بحروف المعاني.
3. تعلق كاف التشبيه.
4. تعلق ربّ.

4.2 إعراب بعض التراكيب.

يتضمن هذا المبحث التحليل الإعرابي لبعض التراكيب التي اختلف النحاة في إعرابها وهي ثماني مسائل على النحو التالي:

1. جملة (لا يسمعون) في قوله تعالى:(لا يسمعون إلى الملأ الأعلى).
2. لا النافية للوحدة العاملة عمل ليس.
3. جملة (مذ يومان).
4. الجملة المفسرة المقرونة بـ"أن".
5. الجملة التي بعد المبتدأ في نحو: (زيد اضربه)
6. الواو في قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتۡ أَبۡوَٰبُهَا﴾.
7. جملة مقول القول.
8. إعراب "أي" في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمۡ أَشَدُّ عَلَى ٱلرَّحۡمَٰنِ عِتِيّٗا﴾.

الخاتمة:

تتضمن أهم النتائج التي توصل إليها الباحث.

الفهارس الفنية:

وتمثلت في فهرس الموضوعات والآيات والأحاديث والشواهد الشعرية والمصادر والمراجع.

والله المستعان وعليه التكلان.

التّمهيد

أولاً: ترجمة لمحيي الدين الكافيجي

ثانياً: تعريف بكتاب قواعد الإعراب لابن هشام الأنصاري

أولاً: ترجمة الكافِيَجي.

1- اسمه ونسبه ومولده.

محمد بن سليمان بن سعيد بن مسعود المُحْيَوي البَرْعَمي، أبو عبد الله الرُّومي الحنفي، ويُعرف بالكافِيَجي.[1]

ولد بِكَكَجة كي من بلاد صروخان من ديار ابن عثمان الروم، قبل التسعين وسبعمائة تقريبا في القرن الثامن الهجري، ومن قال سنة إحدى وثمانمائة فغلط.[2] وقال السيوطي: ولد سنة ثمان وثمانين وسبعمائة.[3]

وأكثر من قراءة الكافية لابن الحاجب وأقرأها؛ حتى نُسب إليها بزيادة جيم كما هي عادة الترك في النسب.[4]

واختُلف في ضبط اسمه، أما السيوطي فضبطه بكسر الفاء وفتح التحتيّة، وذكر أنّ من سكن الياء فقد حرّف.[5] وهكذا رُسم في أكثر المصنفات، وأما الحلبي فضبطه بالكافياجي.[6]

2- حياته.

اشتغل الكافيجي بالعلم منذ بلوغه، ورحل إلى بلاد العجم والتتر، قدم الشام وأقرأ بها، وحجّ ودخل القدس، ثم قدم القاهرة بعيد الثلاثين، وهو متقلل من الدنيا جداً، فأقام بالبرقوقية[7] سنين، واجتمع بالبساطي وببعض المحققين.

كان الشيخ رحمه الله صحيحَ العقيدة في الدين، حسن الاعتقاد في الصوفية، محباً لأهل الحديث، كارهاً لأهل البدع، كثير التّعبّد على كِبَر سنّه، كثير الصدقة والبَذْل، سليم الفطرة، صافي القلب، كثير الاحتمال لأعدائه واسعَ العلم جداً.[8]

---

(1) ينظر: الضوء اللامع، للسخاوي 259/7. بغية الوعاة، للسيوطي 117/1. المنجم في المعجم، للسيوطي ص 183. حسن المحاضرة، للسيوطي 549/1. القبس الحاوي، للحلبي ص 198. شذرات الذهب، لابن العماد العَكري الحنبلي 488/9. الأعلام، للزركلي 150/6.

(2) ينظر: الضوء اللامع، للسخاوي 259/7. بغية الوعاة، للسيوطي 117/1. القبس الحاوي، للحلبي ص 198.

(3) ينظر: بغية الوعاة، للسيوطي 117/1. المنجم في المعجم، للسيوطي ص 183.

(4) ينظر: الضوء اللامع، للسخاوي 260/7. القبس الحاوي، للحلبي ص 198. شذرات الذهب، لابن العماد العَكري الحنبلي 488/9. الأعلام، للزركلي 150/6.

(5) ينظر: لب اللباب، للسيوطي ص 218.

(6) ينظر: القبس الحاوي، للحلبي ص 198.

(7) تجمع معمارية أثرية بالقاهرة، تضم مسجدا ومدرسة وقبة ضريحية. ينظر: كتاب السلطان برقوق مؤسس دولة المماليك الجراكسة، لإيمان شكري.

(8) ينظر: الضوء اللامع، للسخاوي 260/7. بغية الوعاة، للسيوطي 117/1-118. القبس الحاوي، للحلبي ص 199. شذرات الذهب، لابن العماد العَكري الحنبلي 488/9.

3- ثقافته.

استقر به أبوه في مشيخة زاوية (الأشراف شعبان) بعد عزل حسن العجمي في جمادى الأولى سنة اثنين وأربعين في القرن التاسع، ثم في مشيخة التدريس بتربته عوضاً عن العلاء الرومي، ثم الأشراف إينال سنة ثمان وخمسين في مشيخة الشيخونية حين إعراض ابن الهمام عنها.[1]

وتصدى للتدريس والإفتاء والتأليف، وصار له صيت عظيم وجلالة، وشاع ذكره، وانتشرت تلامذته وفتاواه، وأخذ الناس عنه طبقة بعد أخرى، بل والطبقة الثالثة أيضا، وتقدمت طلبته في حياته، وصاروا أعيان الوقت، وتزاحموا عنده من سائر المذاهب والفنون.[2] وكان إماماً كبيراً في المعقولات.[3]

4- شيوخه.

أخذ العلم على يد ثُلّة من العلماء أبرزهم:

1. الشمس الفَنَريّ[4]: محمد بن حمزة بن محمد بن محمد الرومي، عالم بالمنطق، والأصول، وعارف بالعربية، والمعاني، والقراءات، والفنون، من تصانيفه: فصول البدائع في أصول الشرائع، وعين الأعيان في تفسير القرآن، توفي سنة أربع وثلاثين وثمانمائة.[5]
2. البرهان أمير حيدر[6]: حَيْدَرَة أو حيدر بن محمود الخافي الشيرازي الرومي برهان الدين، عالم بالمعاني، والبيان، والعربية، تتلمذ على التفتازاني، من تصانيفه: حاشية على حاشية السعد التفتازاني على الكشاف للزمخشري، توفي سنة ثلاثين وثمانمائة.[7]
3. عبد الواجد الكُوتائي[8]: عبد الواجد بن محمد السيرامي، أصله من العجم، ثم أتى بلاد الروم وصار مدرساً في مدرسة ببلدة كُوتاهية؛ وكان عالماً بالعلوم الأدبية، بارعاً في الفنون الشرعية والعقلية، من تصانيفه: شرح النقاية في علم الهداية، توفي سنة ثمان وثلاثين وثمانمائة.[9]

---

(1) ينظر: الضوء اللامع، للسخاوي 260/7.

(2) ينظر: الضوء اللامع، للسخاوي 260/7. القبس الحاوي، للحلبي ص 198.

(3) ينظر: بغية الوعاة، للسيوطي 117/1.

(4) ينظر: الضوء اللامع، للسخاوي 259/7. بغية الوعاة، للسيوطي 117/1. حسن المحاضرة، للسيوطي 549/1. القبس الحاوي، للحلبي ص 198. شذرات الذهب، لابن العماد العَكري الحنبلي 488/9.

(5) ينظر: بغية الوعاة، للسيوطي 97/1-98.

(6) ينظر: الضوء اللامع، للسخاوي 259/7. بغية الوعاة، للسيوطي 117/1. حسن المحاضرة، للسيوطي 549/1. القبس الحاوي، للحلبي ص 198. شذرات الذهب، لابن العماد العَكري الحنبلي 488/9.

(7) ينظر: بغية الوعاة، للسيوطي 549/1.

(8) ينظر: الضوء اللامع، للسخاوي 259/7. بغية الوعاة، للسيوطي 117/1. حسن المحاضرة، للسيوطي 549/1. القبس الحاوي، للحلبي ص 198. شذرات الذهب، لابن العماد العَكري الحنبلي 488/9.

(9) ينظر: الفوائد البهية، للّكنوي ص 113.

4. ابن فِرِشْته[1]: عبد اللطيف بن عبد العزيز بن فرشته الحنفي، المعروف بابن مَلَك، الفقيه، وهو من المبرزين في العلوم، من تصانيفه: شرح مشارق الأنوار في الحديث، توفي سنة خمس وثمانين وثمانمائة.[2]
5. حافظ الدين البزّازيّ[3]: محمد بن محمد بن شهاب بن يوسف الكردري البريقيني الخوارزمي، المعروف بالبزّازيّ، فقيه حنفي، تنقّل في بلاد القِرْم والبُلْغَار، من تصانيفه: الجامع الوجيز (الفتاوى البزّازية)، توفي سنة سبع وعشرين وثمانمائة.[4]

5- تلاميذه.

تتلمذ على يديه عدة علماء من أبرزهم:

1. ابن أسد[5]: أحمد بن أسد بن عبد الواحد بن أحمد شهاب الدين، أبو العباس الأسيوطي الأصل، السكندري المولد، المقرئ الشافعي، المعروف بابن أسد، من تصانيفه: شرح حرز الأماني ووجه التهاني في القراءات السبع، توفي سنة اثنتين وسبعين وثمانمائة.[6]
2. السيوطي[7]: جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد بن سابق الدين الخضيري السيوطي الشافعي، الحافظ، والمؤرخ، والمفسّر، نشأ في القاهرة يتيماً، اعتزل الناس عند بلوغه الأربعين، وخلا بنفسه، له مصنفات كثيرة تزيد على خمسمائة مصنف، ومنها: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، توفي سنة إحدى عشرة وتسعمائة.[8]
3. ابن جمعة[9]: بدر الدين محمد بن جمعة بن محمد بن الزين الحصني الفيومي القاهري الحنفي، المعروف بابن جمعة، أحد أعيان مصر ومشاهيرهم، نشأ ذكياً، وفضائله شهيرة، وعقله غزير،

(1) ينظر: الضوء اللامع، للسخاوي 259/7. بغية الوعاة، للسيوطي 117/1. حسن المحاضرة، للسيوطي 549/1. القبس الحاوي، للحلبي ص 198. شذرات الذهب، لابن العماد العَكري الحنبلي 488/9.

(2) ينظر: الفوائد البهية، للّكنوي ص 107-108. شذرات الذهب، لابن العماد العَكري الحنبلي 488/9.

(3) ينظر: الضوء اللامع، للسخاوي 259/7. بغية الوعاة، للسيوطي 117/1. حسن المحاضرة، للسيوطي 549/1. القبس الحاوي، للحلبي ص 198. شذرات الذهب، لابن العماد العَكري الحنبلي 488/9.

(4) ينظر: الفوائد البهية، للّكنوي ص 187-188.

(5) ينظر: الضوء اللامع، للسخاوي 259/7. بغية الوعاة، للسيوطي 117/1. حسن المحاضرة، للسيوطي 549/1. القبس الحاوي، للحلبي ص 198. شذرات الذهب، لابن العماد العَكري الحنبلي 488/9.

(6) ينظر: الضوء اللامع، للسخاوي 227/1-230.

(7) ينظر: الضوء اللامع، للسخاوي 259/7. حسن المحاضرة، للسيوطي 338/1. القبس الحاوي، للحلبي ص 198. شذرات الذهب، لابن العماد العَكري الحنبلي 488/9.

(8) ينظر: هدية العارفين، للبغدادي 534/1-544. الأعلام، للزركلي 301/3-302.

(9) ينظر: القبس الحاوي، للحلبي ص 198. شذرات الذهب، لابن العماد العَكري الحنبلي 488/9.

وأدبه كثير، له محاورات محكمة، ومصنفاته عديدة في النحو والصرف، توفي سنة أربع عشرة وتسعمائة.[1]

4. زكريا الأنصاري: زكريا بن محمد بن أحمد الأنصاري السنيكي المصري الشافعي، أبو يحيى، شيخ الإسلام، قاض، مفسر، من حفاظ الحديث، ولد في سنيكة الشرقية، وتعلم في القاهرة، من تصانيفه: شرح شذور الذهب في النحو، توفي سنة ست وعشرين وتسعمائة.[2]
5. ابن أبي الصفا: محمد بن إبراهيم بن علي الكمال، أبو الفضل الحسيني، العراقي الأصل، الحلبي المقدسي ثم القاهري الحنفي، ويعرف بابن الصفا، عالم نحْوي، من تصانيفه: شرح قطر الندى، وحاشية على التوضيح في النحو لابن هشام، توفي سنة سبع وتسعمائة.[3]

6- آثاره.

ذكر السيوطي أن تصانيفه في العلوم العقلية كثيرة، بحيث إنّه سأل الكافيجي أن يسمِّيَ له جميع تصانيفه ليكتبها في ترجمته، فقال له: لا أقدر على ذلك، ولي مؤلفات كثيرة أنسيتها فلا أعرف الآن أسماءها[4] وقيل قد زادت تصانيفه عن المائة وغالبها صغير ورسائل علمية، من أبرزها[5]:

1. شرح القواعد الكبرى لابن هشام الأنصاري. كتبه عنه غير واحد من الفضلاء.
2. شرح كلمتي الشهادة والأسماء الحسنى.
3. المختصر في علم الأثر.
4. المختصر المفيد في علم التاريخ.
5. حاشية على الكشاف للزمخشري.
6. حاشية على شرح الهداية.
7. تلخيص الجامع الكبير.
8. كتاب على تفسير البيضاوي.

7- آراء العلماء فيه.

ذكر السخاوي أن شيخه كتب على نسخته من شرح النخبة واصفاً الكافيجي بالشيخ، والإمام الأوحد، البارع، جمال المدرسين، مفيد الطالبين، وأذن له في روايته عنه مع جميع مروياته، وذلك في سنة اثنتين وأربعين.[6]

(1) ينظر: الضوء اللامع، للسخاوي 213/7-214.

(2) ينظر: هدية العارفين، للبغدادي 374/1.

(3) ينظر: الضوء اللامع، للسخاوي 261/6-262. هدية العارفين، للبغدادي 223/2-224.

(4) ينظر: بغية الوعاة، للسيوطي 117/1.

(5) ينظر: الضوء اللامع، للسخاوي 260/7. بغية الوعاة، للسيوطي 117/1. القبس الحاوي، للحلبي ص 198.

(6) ينظر: الضوء اللامع، للسخاوي 261/7.

وقال السخاوي عنه: صار علامة الدهر، وأوحد العصر، ونادرة الزمان، وفخر هذا الوقت والأوان، الأستاذ في الأصلين والتفسير، والنحو، والصرف، والمعاني، والبيان، والمنطق، والهيئة، والهندسة، والحكمة، والجدل، والفقه، والطب، وهو حافظ لكثير من الأدب، ويكثر من استعمال الأساليب النثرية في كتاباته، بل ربما اخترع بعض العلوم.[1]

وامتدحه غير واحد من شعراء الوقت كالشهاب المنصوري، فقال عنه من الكامل:

علـــم العلمـــاء بـــلا حَـــرَجِ محيـــي الـــدين الكـــافيجي
شـــيخ الآداب وواحـــدها ومقـــوّمُهنَّ مـــن العـــوجِ.[2]

وقال عنه من الكامل أيضا:

شيخ الشيوخ المحيوي المرتضى جمع العلوم وفرَّق الأموالا
من نَيْل رايته ونَيْل علومه أغنى الفقير وأرشد الجُهّالا
هو دوحة الفضل التي قد أينعت أغصانها علماً سما ونوالا.[3]

وقال عنه البدر حسن بن إبراهيم الخالدي الماضي من الطويل:

لكَ اللهُ محيي الدِّين بحرُ مكارمٍ وبحرُ علومٍ لا يُحاطُ عميقُهُ
فيا مجمعَ البحرين قد فُقْتَ حاتماً وفي الفَضْلِ للنُّعمانِ أنتَ شقيقُهُ.[4]

ويقول تلميذه السيوطي عنه: لزمتُه أربع عشرة سنة، فما جئته من مرة إلا وسمعتُ منه من التحقيقات والعجائب ما لم أسمعه قبل ذلك. ويقول السيوطي أيضا: قال لي يوماً: أعرب: زيد قائم. فقلت: قد صرنا في مقام الصِّغار، ونُسأل عن هذا! فقال لي: في (زيد قائم) مائة وثلاثة عشر بحثاً، فقلت: لا أقوم من هذا المجلس حتى أستفيدها، فأخرجَ لي تذكرته فكتبتها منها.[5] ومدحه بأنه أستاذ الدنيا في المعقولات.[6]

8- وفاته.

مرض الكافيجي في أوائل شهر الله المحرم سنة تسع وسبعين وثمانمائة بالزحير[7]، وتوالى عليه الإسهال، ثم مات - رحمه الله- صبيحة يوم الجمعة رابع جمادى الآخرة في القاهرة.[8]

(1) ينظر: الضوء اللامع، للسخاوي 261/7.

(2) ينظر: المنجم في المعجم، للسيوطي ص 184.

(3) ينظر: المصدر السابق، ص 185.

(4) ينظر: الضوء اللامع، للسخاوي 261/7. القبس الحاوي، للحلبي ص 199.

(5) ينظر: بغية الوعاة، للسيوطي 118/1.

(6) ينظر: حسن المحاضر، للسيوطي 549/1.

(7) الزحير: ما يُصب المقعدة من أورام صلبة، مصحوبة بتشققات وقروح من جراء البواسير. القانون في الطب، لابن سينا 447/2.

(8) ينظر: الضوء اللامع، للسخاوي 261/7. القبس الحاوي، للحلبي ص 199.

وذكر السيوطي أنه مات - رحمه الله- ليلة الجمعة رابع جمادى الأولى سنة 879 هـ.[1]

وقال المنصوري يرثيه من البسيط:

بكت على الشيخ محيي الدين كافيجي عيوننـــا بـــدموعٍ مـــن دم المُهَـــجِ

كانـت أسـاريرُ هـذا الـدهر مـن دُررٍ تزْهَـــى فبُـــدِّل ذاك الـــدّرّ بالسّـــبَجِ

فكـــم نفـــى بســـماحٍ مـــن مكارمـــه فقـراً وقـوّم بالإعطـاء مِـنْ عِـوجِ.[2]

ثانيا: تعريف بكتاب قواعد الإعراب لابن هشام.

1- التعريف بكتاب قواعد الإعراب.

يُعدُّ كتـاب قواعـد الإعـراب لابـن هشـام الأنصـاري مـن أهـم كتبـه التـي اشـتهرت، وذاع صـيتُها - ككتابه مغني اللبيب، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، وشذور الذهب، وقطر الندى- وهو من أعظم كتبه قدراً، وأرفعها مقاماً؛ لذا أكبّ عليه العلماء، وانتشر ذكره بين النحاة، وقد وضعوا عليه الشروح والحواشي؛ حتى يدركوا غوامضه، ويحللوا مسائله، وهو ملخص لما جاء في كتاب مغني اللبيب، وقد صرّح ابن هشام بأنّ كتاب القواعد هو السبب الرئيس في وضع كتاب المغني كما جاء في مقدمته: "ومما حثّني على وضعه أنني لمّا أنشأت في معناه المقدمة الصغرى المسماة بـ(الإعراب عن قواعد الإعراب) حَسُنَ وَقْعُها عند أولي الألباب، وسار نفعها في جماعة الطلاب، مع أن الذي أودعتُهُ فيها بالنسبة إلى ما ادَّخَرتُهُ عنها كشَذْرةٍ من عِقْد نَحْر، بل كقطرة من قطرات بَحْر.."[3]

وكتـاب قواعـد الإعـراب رسـالة محكمـة وافيـة، جُمعـت فيهـا بعـض تجـارب ابـن هشـام العلميـة، ومقاصده التعليميـة، فكـان لهـا الوقـع الحسن لـدى ذوي الألبـاب؛ لأنهـا مقدمـة موجزة هادفـة، حُـددت فيهـا مصـطلحات التحليـل الإعرابـي، ودلالات الأدوات، ووظائفهـا التركيبيـة، وتحليـل الجملـة العربيـة، وبيـان أنماطهـا وعلاقتهـا بمـا حولهـا مـن عناصـر الكـلام، ومعالجـة أشـباه الجمـل ووظيفتهـا فـي تقييـد الحـدث، والعناصر المحيطة بها.[4]

وهو يختلف مضموناً عن جميع كتب النحو الأخرى؛ فقد خصصه ابن هشام للجملة وأحكامها المتعددة والمختلفة، وتناول فيه أيضاً شبه الجملة، وتفسير الكلمات التي يحتاج إليها المعربين، مع ذكر بعض المبادئ الأساسية في الإعراب، ويُعدُّ أيضا خلاصة مركزة لطائفة من المسائل النحوية التي لا توجد بهذه الصورة في كتاب آخر قبله، وهذه المسائل يحتاج إليها دارسو العربية، وتشتد حاجتهم إليها.

(1) ينظر: المنجم في المعجم، للسيوطي ص 184.

(2) ينظر: المصدر السابق، ص 185.

(3) مغني اللبيب، لابن هشام 55/1.

(4) ينظر: شرح قواعد الإعراب، ص 8.

2- نسبته إلى مؤلفه.

ذكر ابن حجر العسقلاني في الدرر الكامنة عندما ترجم لابن هشام الأنصاري، أن له كتابا اسمه قواعد الإعراب.[1] والسيوطي ذكره باسم القواعد الكبرى[2]، وكما مر علينا في آثار الكافيجي أن السخاوي والحلبي ذكرا أن الكافيجي شرح القواعد الكبرى لابن هشام.[3] وترجم عبد اللطيف الخطيب لابن هشام في أول كتابه المغني، الذي قام بتحقيقه بأن له كتاب القواعد الكبرى.

وبما سبق يثبت لنا ثبوتاً مؤكداً أنّ كتاب الإعراب لابن هشام هو نفسه كتاب القواعد الكبرى، ويتضح لنا خطأ من ذهب إلى أنهما كتابان مختلفان، كالبغدادي في هدية العارفين؛ إذ ذكر أن لابن هشام كتابين مختلفين؛ أحدهما باسم الإعراب عن قواعد الإعراب والآخر باسم القواعد الكبرى.[4]

وقد اشتهرت تسميته عند أصحاب الشروح والحواشي باسم قواعد الإعراب.

3- سبب تأليفه.

ذكر ابن هشام أن تأليف كتاب قواعد الإعراب سبق تأليفه كتاب مغني اللبيب؛ إذ إنه ألّف مغني اللبيب لمّا رأى إقبال من الناس والنحاة وطلاب العلم على كتاب قواعد الإعراب[5]، فقد أراد من تأليفه نفع طلاب العلم، وبيان تحليل الجمل العربية، وأشباهها، ومعالجتها، وبيان مصطلحات التحليل الإعرابي.

4- تقسيمه والمنهج المتبع فيه.

مع أنّ كتاب قواعد الإعراب لابن هشام أقرب ما يكون رسالة مختصرة؛ إلّا أنّ مباحثه جامعة، وشاملة في أسلوب موجز، وفيه فوائد كثيرة في قواعد النحو ومسائله المتنوعة، وأقوال العلماء فيها، وقد قسمه ابن هشام إلى أربعة أبواب[6]:

الباب الأول: في الجملة وأقسامها وأحكامها، وفيه أربع مسائل[7]:

المسألة الأولى: في الكلام والجملة.

المسألة الثانية: في الجمل التي لها محل من الإعراب.

المسألة الثالثة: في الجمل التي لا محل لها من الإعراب.

المسألة الرابعة: في الجملة الخبرية.

(1) ينظر: الدرر الكامنة، لابن حجر العسقلاني 94/3.

(2) ينظر: بغية الوعاة، للسيوطي 69/2.

(3) ينظر: الضوء اللامع، للسخاوي 260/7. القبس الحاوي، للحلبي ص 198.

(4) ينظر: هدية العارفين، للبغدادي 465/1.

(5) ينظر: مغني اللبيب 55/1.

(6) ينظر: كشف الظنون، لحاجي خليفة 81/1.

(7) ينظر: شرح قواعد الإعراب، ص 65-82-137-205.

الباب الثاني: في الجار والمجرور والظرف، وفيه أربع مسائل[1]:

المسألة الأولى: في تعلق الجار والمجرور.

المسألة الثانية: في أحكام الجار والمجرور بعد المعرفة والنكرة.

المسألة الثالثة: في حذف المتعلق.

المسألة الرابعة: في الاسم المرفوع بعد الجار والمجرور والظرف.

الباب الثالث: في تفسير كلمات من جهة هيئاتها ومعانيها ووجوه استعمالاتها[2]:

أحدها: ما جاء على وجه واحد، مثل: قطّ، عَوض، أجل، بلى.

ثانيها: ما جاء على وجهين، مثل: إذا.

ثالثها: ما جاء على ثلاثة أوجه، مثل: إذ، لمّا، نعم، إيْ، حتّى، كلّا، لا.

رابعها: ما يأتي على أربعة أوجه، مثل: لولا، إنْ، أنْ، مَنْ.

خامسها: ما يأتي على خمسة أوجه، مثل: أيّ، لو.

سادسها: ما يأتي على سبعة أوجه، مثل: قد.

سابعها: ما يأتي على ثمانية أوجه، مثل: الواو.

ثامنها: ما يأتي على اثني عشر وجهاً، مثل: ما.

الباب الرابع: الإشارة إلى عبارات معينة، وفيه ما يجب على المُعرِب، وما يُعاب على المعرِب، وإعراب الحرف الزائد من القرآن.[3]

5- قيمته العلمية.

اهتم العلماء كثيراً بهذا الكتاب، واعتنوا به، فشرحوه، ونظموا عليه المنظومات، وكثرت المؤلفات المتعلقة به؛ لعظيم فوائده، وقيمته العلمية.

وممن بسط القول في ذكر شروحه والمنظومات عليه، حاجي خليفة في كتابه كشف الظنون، وعدّد أحسن شروحه على حسب قوله، وهي كالآتي[4]:

1. شرح محيي الدين محمد بن سليمان الكافيجي (ت 879 هـ).
2. شرح جلال الدين محمد بن أحمد المحلي (ت 864 هـ) ولم يكمله.
3. شرح خالد بن عبد الله الأزهري النحوي (ت 905 هـ) وهو شرح مختصر ممزوج سماه موصل الطلاب.
4. شرح القاضي برهان الدين إبراهيم بن محمد بن أبي شريف المقدسي (ت 700 هـ).

(1) ينظر: شرح قواعد الإعراب، ص 220-240-245-249.

(2) ينظر: المصدر السابق، ص 261-265-275-281-334-391-428-449-467.

(3) ينظر: المصدر السابق ص 493-495-507-520.

(4) ينظر: كشف الظنون، لحاجي خليفة 81/1.

5. شرح أحمد بن محمد الزيلي ألفه سنة سبع وستين وتسعمائة، المسمى بحل معاقد القواعد.
6. شرح محمود بن إسماعيل بن عبد الله الخرتبرتي (ت 910 هـ) المسمى بتوضيح الإعراب.
7. شرح نور الدين علي العسيلي (ت 980 هـ).
8. شرح محمد بن عبد الكريم المسمى بكاشف القناع.
9. شرح لأبي عبد الله محمد بن جماعة الكناني (ت 819 هـ) المسمى بأوثق الأسباب.
10. ومن شروحه شرح مقاصد الألباب لبعض المتأخرين.

أما المنظومات التي وضعت عليه فهي كالآتي[1]:

1. نظم قواعد الإعراب المسمى ببهجة القواعد لأبي البقا محمد بن أحمد.
2. نظم تحفة الطلاب، نظمها شهاب الدين أحمد بن الهائم (ت 815 هـ) وشرحها.

(1) ينظر: كشف الظنون، لحاجي خليفة 81/1.

الفصل الأول

دراسة تحليلية تأصيلية لآراء الكافِيَجي واختياراته وموقفه من اختلافات النحاة

يُعدّ هذا الفصل بمثابة الدراسة النظرية لما سيُدرس تطبيقيا في مسائل الفصل الثاني، ويبحث هذا الفصل في منهج الكافيجي، والأصول النحوية التي اعتمد عليها، وشواهده النحوية، وقد قُسّم إلى ثلاثة مباحث، ففي المبحث الأول تناول الباحث منهج الكافيجي في شرح الكتاب، وذلك ببيان المادة العلمية فيه، وطريقته في الشرح، وبيان أسلوبه.

أما المبحث الثاني فتناول الأصول النحوية التي اعتمد عليها الكافيجي، كالسّماع، والقياس، والتعليل والتأويل، واستصحاب الحال.

والمبحث الثالث، يتناول شواهد الكافيجي من القرآن الكريم، والحديث النبوي، والمنظوم والمنثور من كلام العرب، وهل استشهد بالقرآن الكريم وقراءاته أو لا؟ وما مدى استشهاده بالحديث النبوي الشريف؟ وكيف كان استشهاده بالشعر والنثر؟.

1.1 منهجه في شرح الكتاب

يتناول هذا المبحث منهج الكافيجي في شرحه لكتاب قواعد الإعراب لابن هشام، وقد قسم المبحث إلى مطلبين، المطلب الأول يتناول المادة العلمية في شرحه، والمطلب الثاني يتناول أسلوب الكتاب وطريقته في الشرح.

1.1.1 المادة العلمية في الكتاب:

قيل عن شرح الكافيجي بأنه من أجل تصانيفه العلمية [1]، وهو يتسم بالكثير من النضج والعمق، ووصف بأنه من أحسن الشروح [2] على كتاب قواعد الإعراب لابن هشام، وقال السيوطي عنه: "وأكثر تآليف الشيخ مختصرات، وأجلها وأنفعها على الإطلاق شرح قواعد الإعراب".[3]

وقال عنه حاجي خليفة صاحب كشف الظنون: "أحسن شروح كتاب الإعراب عن قواعد الإعراب لابن هشام شرح العلامة محيي الدين محمد بن سليمان الكافِيَجي المتوفى سنة تسع وسبعين وثمانمائة للهجرة".[4]

وقال عنه محققا شرح موصل الطلاب للأزهري، عبد الكريم مجاهد، وسعيد عبد الهادي: "إنّ شرح قواعد الإعراب المسمى موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب للشيخ خالد الأزهري، هو من أشهر شروح هذه القواعد وأوفاها مع شرح الكافيجي بعد مغني اللبيب، الذي كانت هذه القواعد نواة له".[5]

ومن خلال هذه الأقوال تبين لنا قيمة هذا الشرح، وقيمة مادته العلمية، فمع شرحه لنص ابن هشام كان يمتاز بأمانته العلمية؛ إذ ينقل النصوص من مصادرها الأصلية، سواء كان هذا النقل بنقل النص

(1) ينظر: كشف الظنون، لحاجي خليفة 124/1. المعجم المفصل في اللغويين العرب، لإميل يعقوب 133/2.

(2) ينظر: بغية الوعاة، للسيوطي 117/1.

(3) المصدر السابق 118/1.

(4) كشف الظنون، لحاجي خليفة 124/1.

(5) موصل الطلاب، للأزهري، ص 5.

كاملاً، أو نقل النص بالمعنى، أو بالحذف والزيادة والتأخير والتقديم، بحسب ما يراه مناسباً للسياق، مع إضفاء طابعه على النص المنقول، فقد نقل عن كتاب سيبويه والمغني لابن هشام، والصحاح للجوهري، وعن كتب التفسير كالكشاف للزمخشري، وتفسير أنوار التنزيل للبيضاوي، وتفسير الكواشي لأبي العباس الشيباني، فنقل من كتاب سيبويه؛ إذ نقل عنه بالمعنى أنّ حرف التعريف عنده هي اللام وحدها[1]؛ وهذا خلاف ما ذكره سيبويه في الكتاب؛ إذ حرف التعريف عنده الألف واللام[2]، ونقل عنه بتصرف أنّ حاشا لا تكون إلا حرف جرّ؛ لأنها لو كانت فعلاً لجاز أن تكون صلة[3]، ونقل عنه نصاً بأن خلا وعدا فعلان ضُمِّنا معنى الاستثناء[4].

ونقل عن الجوهري معظم الألفاظ اللغوية؛ إذ نقل عنه نصاً بأن اللحن هو الخطأ في الإعراب.[5] والملحاة هي التعيير والذّمّ.[6] ونقل عنه بتصرف أن لولا مركبة من معنى (إنْ ولو)، وذلك أن لولا تمنع الثاني من أجل وجود الأول، تقول: لولا زيد لهلكْنا، أي: امتنع الهلاك من أجل وجود زيد هناك.[7]

وكثيرا ما ينقل عن الكشاف؛ فنقل عنه بالمعنى بيان قوله تعالى: ﴿**هَلۡ مِنۡ خَٰلِقٍ غَيۡرُ ٱللَّهِ يَرۡزُقُكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلۡأَرۡضِۚ**﴾ [فاطر: 3]. أن الفعل ههنا مضمر يفسره يرزقكم[8]، ونقل عنه رداً على من قال إنّ هناك حذفين في قوله تعالى: ﴿**لَّا يَسَّمَّعُونَ إِلَى ٱلۡمَلَإِ ٱلۡأَعۡلَىٰ**﴾ [الصافات: 8] قالوا يوجد حذفان؛ لأن أصله "لئلا يسمعوا" فحذفت اللام، ثم حذفت أن وأُهدر عملها، فردّ صاحب الكشاف بأن كل واحد من هذين الحذفين غير مردود، على انفراده فأمّا اجتماعهما فمنكر من المنكرات، وصون القرآن عن مثل هذا التعسّف واجب.[9]

ونقل عن الخليل بالمعنى: أنّ حرف التعريف عنده هي (أل)[10]، وذكر آراء عن يونس؛ فقد نقل عنه بأنّ حرف التعريف عنده هي الهمزة وحدها[11]، وذكر آراء عن الكسائي، والفراء، والأخفش، والمبرد، والفارسي، ونقل عن ثعلب أن جملة القسم لا تقع خبراً.[12] ونقل عن ابن الحاجب أن أفعال

(1) ينظر: شرح قواعد الإعراب، ص 243.
(2) ينظر: الكتاب 5/2.
(3) ينظر: شرح قواعد الإعراب، ص 150.
(4) ينظر: المصدر السابق، ص 148.
(5) ينظر: الصحاح، للجوهري (لحن) 2193/6. شرح قواعد الإعراب، ص 267.
(6) ينظر: الصحاح (حشا)، وشرح قواعد الإعراب، ص 150.
(7) ينظر: الصحاح (لا) 2554/6. وشرح قواعد الإعراب، ص 233.
(8) ينظر: الكشاف 597/3. شرح قواعد الإعراب، ص 229.
(9) ينظر: شرح قواعد الإعراب، ص 144.
(10) ينظر: معجم العين 105/4. شرح قواعد الإعراب، ص 243.
(11) ينظر: شرح قواعد الإعراب، ص 243.
(12) ينظر: المصدر السابق، ص 197.

القلوب تُعلق مع الاستفهام وإن لم تكن متعدية إلى مفعولين، كعرفتُ، وعلمتُ إذا كان بمعنى عرفت.[1] ونقل عن ابن مالك بالمعنى أن أجل حرف موضوع لتصديق الخبر، والمراد بتصديق الخبر نسبة الصدق إلى المخبر، فيكون ذلك الحرف دالاً على تلك النسبة.[2]

وقد استشهد بالكثير من الشواهد القرآنية والقراءات القرآنية المتواترة أو الشاذة كقراءة الكسائي وقراءة ابن مسعود التفسيرية، وقراءة زيد بن علي، وقراءة الحسن، وقد يذكر القراءة دون نسبتها، كقراءة النصب أو الرفع أو التشديد أو الجزم، ويستشهد بالشواهد الشعرية، ويعزوها إلى قائليها، لكنه لم يكثر من الاستشهاد بالحديث النبوي والأقوال المأثورة، مع الإبقاء على الشواهد التي استشهد بها ابن هشام في كتابه قواعد الإعراب.

وقد كان الشرح حقلاً معرفياً، وموسوعة علمية، اجتمعت فيه الفنون العلمية المختلفة.

2.1.1 أسلوب الكتاب وطريقته في الشرح

إن الكافيجي سار على طريقة ابن هشام في ترتيب القواعد؛ لذلك تجده في شرحه يذكر عبارة ابن هشام، ثم يشرحها ويكشف غوامضها، ويذكر شواهدها، وآراء العلماء فيها.

ظهرت شخصية الكافِيَجي العلمية في شرحه لكتاب قواعد الإعراب، وذلك في تعليقاته على المسائل النحوية والصرفية، وإعرابه، وعرضه لآراء العلماء اللغويين، فتراه مرجحاً لرأي من آراء العلماء على الآراء الأخرى، وتارة تراه مستحسناً لرأي من الآراء، وتارة أخرى مضعفاً لآخر، وهكذا.

كما ظهرت شخصيته في عرضه لآراء النحويين البصريين والكوفيين، وقد يكون مرجحا لها؛ كما في مسألة عامل الاسم المرفوع بعد الجار والمجرور والظرف، فقد رجح مذهب الكوفيين على البصريين القائل بأن عامل الرفع في الاسم الواقع بعد المجرور والظرف، هو المجرور والظرف وليس الابتداء[3] ، وأما في مسألة عامل الرفع في الاسم بعد لولا، فقد اختار ترجيح ابن هشام لمذهب البصريين على الكوفيين، وهو أن الاسم بعد لولا، مرفوع بالابتداء، وليس مرفوعا بنفس لولا[4]، وقد يصرح بأسماء أصحاب الآراء والمذاهب، كما في مسألة إعراب أيّ، فقد رجح قول يونس بأنها اسم متضمن لمعنى حرف الاستفهام، وصرح باسمه ووصف قوله بالأظهر[5]، وقد يكتفي بذكر المذهب أو الرأي دون التصريح بصاحبه، فقد كان منصفا بين البصرين والكوفيين، ولم يكن متحيزاً؛ وإنما يختار ما هو أقرب إلى رأيه، مع بيان السبب الذي جعله يختار رأي دون الآخر، وكذلك كان الكافِيَجي يضعف بعض الآراء وينتقدها مع بيان السبب، وردّ قول ثعلب بأن أيًّا لا تكون إلا شرطية أو استفهامية بشيوع

(1) ينظر: شرح قواعد الإعراب، ص 101.

(2) ينظر: المصدر السابق، ص 270.

(3) ينظر: المصدر السابق، ص 249.

(4) ينظر: المصدر السابق، ص 335.

(5) ينظر: المصدر السابق، ص 395.

استعمالها في غيرهما في كلام الفصحاء[1]، وقد يستحسن الرأي ويذكر ذلك صراحة، فقد استحسن قول الخليل، وسيبويه، والمبرد، والزجاج، بأن كلا حرف ردع، وهو الأحسن؛ لأنه أضبط من حيث الأدلة التي أوردوها[2]، أو يفند الاختلاف بين المذاهب، ففي مسألة تعلق كاف التشبيه، وبعد أن ذكر التحقيق في المسألة، قال فإذا تقرر هذا عرفت أن لا نزاع ههنا في الحقيقة[3]، وقد يختار التفصيل دون ترجيح أي مذهب من المذاهب، كما فعل في مسألة تعلق حروف الجر والظرف بحروف المعاني.[4]

وكان الكافيجي حريصا كل الحرص على تفسير كل كلمة تبدأ بها عبارة ابن هشام، قبل أن يبدأ في أي مسألة نحوية أو صرفية، ويعرّف في الألفاظ تعريفاً لغوياً، واصطلاحياً، فقد عرّف النحو في اللغة بمعنى القصد، ويجيء بمعنى الجانب، وبمعنى النوع، وبمعنى المقدار، وبمعنى المِثل، وبمعنى البعض، فتقول: نحوتُ نحوَك، أي قصدتُ قصدك، وسرتُ إلى نحو دار فلان، أي إلى جانبها[5]، وعرّف الشرط لغة بمعنى العلامة، فأشراط الساعة: علاماتها، وسُمي الشرط شرطاً؛ لكونه علامة دالة على تحقّق مضمون جوابه عند تحقّقه، وعرّفه في اصطلاح النحاة بأنه ما دخل عليه شيء من الأدوات المخصوصة الدالة على سببيّة الأوّل ومسبَّبيّة الثاني، ذهناً أو خارجاً سواء كان علة للجزاء أو معلولاً أو غير ذلك، وعرّفه في اصطلاح المتكلمين بأنه ما يتوقف عليه الشيء، ولا يكون داخلاً في الشيء، ولا مؤثراً فيه، وعرّفه في العُرف العام بأنه ما يتوقف عليه وجود الشيء، وكل ما سبق من الملاحظات الدلالية للكافيجي على عبارات ومفردات ابن هشام[6]، وكان الكافيجي يدرس ألفاظ ابن هشام من الناحية الصرفية، كبيان صيغتها وأبنيتها في مختلف أحوالها، كما بيّن لفظ (الأوّل)، فقال أصله (أوْءَلُ) على وزن (أفعَل) فقُلبت الهمزة الثانية واواً، ثم أُدغمت الواو في الواو، أو أصله (وَوْءَلٌ) فقُلبت الواو الأُولى همزة، ثم قُلبت الهمزة الثانية واواً، ثم أُدغمت الواو في الواو أيضا.[7]

وأشار إلى بعض القضايا اللغوية كالترادف، والتضاد، مع إشارته إلى بعض القضايا البلاغية المهمة، كالاستعارة، والجناس، والإطناب، واللف والنشر، ومن أمثلة ذكره للإطناب عندما بيّن معنى بيت الشاعر القائل:

(1) ينظر: شرح قواعد الإعراب ، ص 395.

(2) ينظر: المصدر السابق ، ص 320.

(3) ينظر: المصدر السابق، ص 237.

(4) ينظر: المصدر السابق، ص 222.

(5) ينظر: المصدر السابق، ص 62.

(6) ينظر: المصدر السابق، ص 113.

(7) ينظر: المصدر السابق، ص61.

واشتَعَلَ المُبيَضُّ في مُسوَدِّهِ مِثلَ اشتِعالِ النّارِ في جَزلِ الغَضى.[1]

معنى البيت: أنّ شيب رأسي اشتعل في سواده من العشق ومُقاساته اشتعالاً مثل اشتعال النار في الحطب العظيم. فإن قلتَ: أليس قولهم: اشتعل رأسي شيبا أبلغ من قولهم ذلك وأوجز؟ قلتُ: لقصد تصوير حاله على أوضح وجه، ولكون المقام مقام بسط وإطناب؛ فلذا يُطال الكلام مع الأحبّاء.[2]

ومن القضايا البلاغية التي أشار إليها، اللّف والنّشر، وذكر ذلك عندما تحدث عن الجملة الاعتراضية في قوله تعالى: ﴿فَلَآ أُقۡسِمُ بِمَوَٰقِعِ ٱلنُّجُومِ وَإِنَّهُۥ لَقَسَمٞ لَّوۡ تَعۡلَمُونَ عَظِيمٌ إِنَّهُۥ لَقُرۡءَانٞ كَرِيمٞ﴾ [الواقعة: 75-77]. فالاعتراض الأول {وإنه لقسم لو تعلمون عظيم} والاعتراض الآخر {لو تعلمون} فهو معترض بين الموصوف والصفة، كما أن الاعتراض الأول اعتراض بين القسم والجواب، وهما أي الموصوف والصفة: قسمٌ وعظيم، على سبيل التوزيع، ونظيره قولك: هذا أسود وأبيض، الموصوف: قسم، والصفة: عظيم، فيكون من قبيل اللف والنشر[3]، وأشار إلى النشر غير المرتب، عندما شرح قول ابن هشام في أحكام الجار والمجرور إذا وقع بعد المعرفة والنكرة، وقد أجمل ابن هشام القول ثم فصّل، فقال الكافيجي هذا على طريقة النشر غير المرتب.[4]

ويتميز شرح الكافيجي بأنه شرح مزجي، فقد دمج نص ابن هشام في الشرح، وسبكه معه، فيسبك كلام ابن هشام مع شرحه، بحيث يبدو للقارئ كأنه يقرأ كلاما واحدا، ولا يميز بين الشرح وبين كلام ابن هشام أحياناً، ومما سبق يتبين براعة الكافيجي ومقدرته على تصريف الكلام.

أما طريقته في الشرح فقد اتخذ الكافِيَجي طريقة عرض المسائل النحوية، ثم ذكر آراء العلماء فيها، وتحليلاتهم لها، وأدلتهم عليها؛ فقد كان يعرض المسألة بوضع أسئلة عليها، وكأنّ أحداً يطرح عليه الأسئلة، فيجيب هو عليها، وهي ما يطلق عليها (الفنقلة)؛ وهي لها صور كثيرة في شرحه، كما في بيان قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا يَأۡتِكُم مَّثَلُ ٱلَّذِينَ خَلَوۡاْ مِن قَبۡلِكُمۖ مَّسَّتۡهُمُ ٱلۡبَأۡسَآءُ وَٱلضَّرَّآءُ وَزُلۡزِلُواْ﴾ [البقرة: 214]. حيث قال: فإن قلتَ: ما معنى قول الزمخشري: ومستهم بيان للمثل[5] وهو استئناف؟ قلتُ: معناه البيان اللغوي، لا التفسير الاصطلاحي الذي قصده المصنف، فلا مشاحّة فيه ههنا.[6]

وكان كثير الإعراب للآيات القرآنية والشواهد الشعرية، مع شرح الآيات والأحاديث النبوية وتفسيرها، كما في قوله تعالى: ﴿لَن نَّبۡرَحَ عَلَيۡهِ عَٰكِفِينَ حَتَّىٰ يَرۡجِعَ إِلَيۡنَا مُوسَىٰ﴾ [طه: 91].

(1) هذا البيت من بحر الرجز، من مقصورة ابن دريد. ينظر ديوان ابن دريد، ص123. والغضى: شجر معروف، إذا مسته النار يشتعل سريعا ويبقى زمانا.

(2) ينظر: شرح قواعد الإعراب، ص224.

(3) ينظر: المصدر السابق، ص166-167.

(4) ينظر: المصدر السابق، ص241.

(5) الكشاف 188/1.

(6) ينظر: شرح قواعد الإعراب، ص179.

لن: من النواصب، ونبرح: منصوب بها، وهو فعل من الأفعال الناقصة، اسمه مضمر فيه، خبره: عاكفين، وعليه: متعلق بعاكفين، وحتى: حرف جر بمعنى إلى، ويرجع: منصوب بأنْ مضمرة بعد حتى، وإلينا: متعلق بيرجع، وموسى: فاعله، والفعل مع فاعله ومتعلقه في تأويل مصدر مجرور بحتى، والجار مع المجرور متعلق بنبرح[1].

وقد يعرب الواضحات كما في نحو: زيدٌ قامَ أبوهُ، فزيد: مبتدأ، وقام: فعل، فاعله: أبوه، فالجملة خبرا للمبتدأ، وقد يعرب غير الواضحات كما جاء في إعراب محل الجملة التي بعد المبتدأ في نحو: زيدّ اضربْه وعمرو هل جاءك؟ [2]

وبيّن الكافيجي تأويل بعض الجمل كما في قولهم: ظننتُ زيداً عمراً؛ فهو متأوّل بمعنى: ظننت الشخص المسمى بزيد مسمّى بعمرو، كما أن قولك: زيد حاتم، متأوّل بمعنى: زيد مثل حاتم بشهادة المعنى.[3]

وفصّل الكافيجي قول ابن هشام المجمل، عندما ذكر بابي كان وكاد، فقال: والمراد من باب (كان) كان وصار وأصبح وأمسى وأضحى وظلّ وبات، وآض وعاد وغدا وراح، ومازال ومابرح وما فتئ وما انفكّ ومادام وليس، وأما المراد من باب (كاد) فكاد وكرِب، وطفِق وجعل، وعسى وأوشك.[4]

وكان ينبه القارئ بأسلوب الاحتراز والأمر والنهي نحو: احترز عن أمثال هذا، واعلم، فلا تغفل عن هذا، ولا يذهب عليك أن المحذوف غير المتروك، واعلم أن كذا، وغيرها من المصطلحات الدالة على شحذ ذهن القارئ ولفت انتباهه.[5]

اهتم الكافيجي بضبط الكلمات التي قد يحصل فيها اللبس، نحو: قَطُّ: بفتح القاف وتشديد الطاء وضمّها[6]، ونحو: عَوض: بفتح أوله، أي بفتح العين، وتثليثِ آخرِهِ، أي بالحركات الثلاث في الضّاد.[7]

(1) ينظر: شرح قواعد الإعراب، ص303-304.

(2) ينظر: المصدر السابق، ص 84.

(3) ينظر: المصدر السابق، ص97.

(4) ينظر: المصدر السابق، ص 86.

(5) ينظر: المصدر السابق، ص 179-187-233-173.

(6) ينظر: المصدر السابق، ص 265.

(7) ينظر: المصدر السابق، ص 269.

2.1 الأصول النحوية التي اعتمد عليها الكافِيَجي في شرحه

أصول النحو علمٌ يُبحث فيه عن أدلة النحو الإجمالية من حيثُ هي أدلتهُ، وكيفيةُ الاستدلال بها، وحالُ المستَدِلّ.[1]

وأدلة النحو الغالبةُ أربعةٌ: قال ابن جني في الخصائص: "أدلةُ النحو ثلاثةٌ: السّماعُ، والاجماعُ، والقياسُ". وقال ابن الأنباري في أصوله: "أدلةُ النحو ثلاثةٌ: نقلٌ، وقياسٌ، واستصحاب حال".[2]

ويشتمل الحديث في هذا المبحث على الأصول النحوية التي اعتمد عليها الكافِيَجي في كتابه شرح قواعد الإعراب، وهي السماع، والقياس، والتعليل، واستصحاب الحال.

1.2.1 السماع.

يُعد السماع المصدر الرئيس في استنباط الأحكام، والقواعد النحوية، ويُعتمد عليه؛ لأن أصل اللغة يقوم عليه، وهو المقدم في الاستدلال، والدليل الأول المعتبر، فقد عرّفه ابن الأنباري بقوله: "هو الكلام العربي الفصيح المنقول النقل الصحيح، الخارج عن حدّ القلة إلى حدّ الكثرة".[3]

وعرّفه السيوطي بقوله: "وأعني به ما ثبتَ في كلام من يُوثَقُ بفصاحته، فشمل كلامَ الله تعالى، وهو القرآنُ، وكلامَ نبيه ﷺ وكلامَ العرب قبل بعثته، وفي زمنه، وبعده، إلى أن فسدت الألسنةُ بكثرة المولَّدين، نظماً ونثراً عن مسلم أو كافر؛ فهذه ثلاثة أنواع لابدّ في كلٍّ منها من الثُّبوت".[4]

وقد اعتمد الكافيجي على السماع، وعوّل عليه في اختياراته النحوية، وترجيحه للآراء، أو ردها، وبيان ذلك فيما يلي:

ذكر الكافيجي السماع في مسألة العطف على معمولي عاملين مختلفين؛ فمذهب الفراء يرى جواز هذا العطف، ومذهب سيبويه لا يجوز هذا العطف أصلاً؛ لأن حرف العطف ضعيف، فلا يقوم مقام عاملين.[5] فعلق الكافيجي على ذلك وقال: "فالحق هو مذهب الفراء؛ لأن جزئيات الكلام إذا أفادت المعنى المقصود منها على وجه الاستقامة لا تحتاج إلى النقل والسماع، وإلا لزم توقّف تراكيب العلماء في تصانيفهم عليه، وهو غير جائز".[6]

ففي هذه المسألة لم يحتج بالنقل والسماع؛ لأن حرف العطف عمله أن يعطف كلمة على أخرى أو جملة على أخرى، فلا يجوز منع عمله إذا كانت الكلمتان تابعتين لعامل مختلف في نحو: مررتُ بجيشٍ وبركبٍ؛ لأن حرف العطف هنا أفاد المعنى المقصود منه.

---

(1) ينظر: الاقتراح، للسيوطي، ص 25.

(2) ينظر: المصدر السابق، ص 25.

(3) الإغراب في جدل الإعراب، لأبي البركات الأنباري، ص45. لمع الأدلة، لأبي البركات الأنباري، ص 81.

(4) الاقتراح، للسيوطي، ص 39.

(5) ينظر: المصدر السابق، ص 85.

(6) المصدر السابق، ص 86.

2 احتج الكافيجي بالسماع في القول بأن "إذ" حرف مفاجأة، وأنها لا تقع إلا بعد "بينا" أو "بينما"، وتُحذف بعدهما، وقد نص على ذلك سيبويه[1]، واحتج الكافيجي على ذلك بالسماع بقوله: "وأمّا من أنكر وقوعها بعدهما فهو محجوج بالسماع".[2]

3. ردّ الكافيجي قول ثعلب بأن "أيّ" لا تكون موصولة أصلاً، ولا تكون إلا شرطية أو استفهامية [3]، ردّ ذلك بقوله: "مردود بشيوع استعمالها في غيرهما في كلام الفصحاء".[4]

4. ردّ الكافيجي على من أجاز أن تكون "أيّ" موصوفاً بأدلة السماع نحو: مررتُ بأيّ معجب لك، كما يُقال: مررت بمن معجبٍ لك. فردّ الكافيجي ذلك؛ لأنه غير مسموع من العرب، ولأنه لا يستعمل إلاّ مضافاً، إلاّ في النداء والاستخبار بالاستقراء، أما النداء فنحو قولك: يا أيها الرجل، وأما الاستخبار فنحو قولك: "أيُّ"؟ لمن قال لك: جاءني رجل، وهذا ليس منهما.[5]

5. نفى الكافيجي أن تكون لو الشرطية حرف جزم؛ لعدم السماع والنقل، ولأن استعمالها بهذا المعنى خلاف الأصل، فلهذا اختلف فيه الناس، وأما قول من قال: "يجوز بها الجزم على سبيل الاطّراد، أو على سبيل الضرورة" فليس بمعتدّ به.[6]

6. علل الكافيجي عدم كون لو ناصبة للفعل المضارع الواقع بعدها بقوله: "لعدم عراقتها في هذه الفحوى، ولعدم السماع من العرب العرباء".[7]

7. أشار الكافيجي إلى أنّ السماع هو الأصل في بيان استعمال لو للتمني؛ فقد قال: "ثم لما كان الأصل في بيان مثل هذا الوجه هو السماع والاستقراء، مع شهادة الفحوى عليه...".[8]

8. بين الكافيجي كيفية وطرق ثبوت المعاني اللغوية، وذلك في إطار بيان معاني (قد) وقال: "فإن قلتَ: المعاني اللغوية طريق ثبوتها النقل والسماع، لا العقل والاستدلال، فكيف يستقيم الاستدلال ههنا؟ قلتُ: دعوى استفادة معنى التقليل غير دعوى معنى التقليل، والاستدلال على الأُولى لا على الثانية فاستقام الاستدلال ههنا، على أنه استدلال صورة ونقل معنى، والاعتبار للمعاني لا للصّور".[9]

(1) ينظر: الكتاب 158/2.

(2) شرح قواعد الإعراب، ص 283.

(3) ينظر: المصدر السابق، ص 395.

(4) المصدر السابق، ص 395.

(5) ينظر: المصدر السابق، ص 397-398.

(6) ينظر: المصدر السابق، ص 413-414.

(7) المصدر السابق، ص 417.

(8) المصدر السابق، ص 420.

(9) المصدر السابق، ص 444.

9. استدل الكافيجي بالسماع على أنَّه لا يوجد في الأسماء الاستفهامية ما يُضاف إلى غيره بالاستقراء، إلّا (أيّ) عند جميع النحاة؛ فإنهم متفقون على إضافتها لتحقق السماع والاستعمال.[1]

2.2.1 القياس.

لغة: من قاس الشيء يقيسه قيسا، وقياسا، واقتاسه، وقيّسه إذا قدره على مثاله.[2]

واصطلاحا عند النحاة: "حمل غير المنقول على المنقول، إذا كان في معناه".[3]

وتقوم على القياس معظم أدلة النحو، وقد جعله النحاة أصلاً ومحوراً يخضعون له كلام العرب، ومعياراً متداولاً منذ نشأة النحو[4]، إلا أن بعض النحاة أنكره في استنباط الأحكام، مع أنه يقع في المرتبة الثانية بعد السماع من حيث الاستدلال به.[5]

وهو ركن ركين، ودليل معتبر في علم أصول النحو، فهو الأصل الثاني بعد السماع، وبهما تتم عملية التقعيد النحوي، وتضبط أحكام النحو، وتستنبط قوانينه.[6]

وقال السيوطي: " للقياس أربعة أركان: أصلٌ وهو المقيس عليه، وفرعٌ وهو المقيس، وحكمٌ، وعِلَّةٌ جامعة".[7]

وقد اعتمد الكافيجي على القياس أصلا من الأصول النحوية، ومن الأمثلة على ذلك ما يأتي:

1. أول ما ذكر الكافيجي كلمة القياس صريحة، وذلك عند شرحه لخطبة ابن هشام، وقد جاء على هيئة سؤال وجه له فأجاب عنه وقال: " فإن قلتَ: إذا جاءت حروف على حرف واحد فالقياس أن تُبنَى على الفتحة التي هي أخت السكون، نحو كافِ التشبيهِ، فما بالُ الباء بُنيتْ على الكسر؟ قلتُ: لمّا كانت لازمة للحرفية والجرّ اقتضى ذلك".[8]
2. تحدث الكافيجي عن نوعين من أنواع القياس في الاستدلال، وقال: "فإذا أردنا الاستدلال بصورة القياس الاقتراني، على أنّ: (زيدٌ) في قولنا: (زيدٌ قائم) مرفوع مثلاً، فنقول: زيد مشتمل على عَلَم الفاعليّة، وكل ما اشتمل على عَلَم الفاعليّة فهو مرفوع، فزيد مرفوع، وإذا قصدنا الاستدلال بالقياس

(1) ينظر: شرح قواعد الإعراب، ص 525.

(2) لسان العرب، لابن منظور، (قيس) 187/6.

(3) الإغراب عن جدل الإعراب، لابن الأنباري، ص 45.

(4) ينظر: القياس في النحو العربي نشأته وتطوره، لسعيد الزبيدي، ص 137.

(5) ينظر: مدخل إلى علم النحو وقواعد العربية، لمحمود أحمد، ص 29.

(6) ينظر: في علم أصول النحو، لعلي عون، ص 133.

(7) المصدر السابق، ص 74.

(8) شرح قواعد الإعراب، ص 32-33.

الاستثنائي عليه فنقول: كلّما لم يكن زيد مرفوعاً لم يشتمل على عَلَم الفاعلية، لكنه مشتمل، فيكون زيد مرفوعاً، فعلى هذا فقس".[1]

3. منع الكافيجي القياس على من استدل بالقياس في مسألة: هل مقول القول مفعول به أو مفعول مطلق، واختار ابن الحاجب أنه مفعول مطلق نوعيّ، كرجعَ القهقرَى، وذكر ابن الحاجب إن الذي غرّ الأكثرين أنّهم ظنّوا أنّ تعلّق الجملة بالقول كتعلّقها بـ " عَلِمَ" في: علمتُ لزيدٌمنطلق، لكنّه ليس كذلك، لأنّ الجملة هي نفس القول، والعلم غير المعلوم، فافترقا، وعلق الكافيجي على قول ابن الحاجب فقال الكافيجي: أنه لا يجري القياس بينهما، فلا يكون مفعولاً به كما كان المعلوم مفعولاً به، واختار الجمهور أنّه مفعول به، تمسّكاً بهذا الدليل، واختاره ابن هشام.[2]
4. علّق الكافيجي على مذهب سيبويه في جعل الفعل اللازم متعدياً أو العكس، وذلك عند ذكر رأي الحريري في ذلك: "وألحقَ الحريري (عَلّمَ) بتشديد اللام بـ (أعلم) فيكون حكمه كحكمه، وظاهر مذهب سيبويه أنّ النّقل بسبب التّضعيف سماع في الفعل المتعدّي، وفي الفعل اللاّزم جميعاً، وأنّ النّقل بالهمزة قياس في الفعل اللازم، سماع في الفعل المتعدي".[3] فقال الكافيجي معلقاً: "ولا يخفَى عليك أنّ الكلّ واقع غالباً في مصنّفات العلماء، على طريق القياس".[4]
5. ذكر الكافيجي القياس في إعراب (إذ): تدخل إذ على الجملة الاسمية في نحو قوله تعالى: ﴿**وَٱذْكُرُوٓاْ إِذْ أَنتُمْ قَلِيلٌ**﴾ [الأنفال: 26] فأنتم: مبتدأ، خبره: قليل، يستوى فيه المفرد والمثنى والجمع، والجملة في محل الجرّ لكون (إذ) مضافة إليها، وإذ: منصوب المحلّ، على أنّه مفعول به لــ (اذكروا) أي: اذكروا وقت كونكم قليلاً عددكم، هذا على مذهب من يرى أنه يقع مفعولاً به كالأخفش والزجاج، كما هو المختار غير المحتاج إلى تأويل، وأما من لا يرى أنّه مفعول به فهو يقول: إنّه ظرف لمحذوف، يدل عليه فحوى الكلام، فيكون التقدير: واذكروا حالتكم أو أمركم، فقس على هذا سائر ما وقع من هذا القبيل.[5]
6. أشار إلى الاتفاق بين العلماء في قياس عمل (لا) النافية بعمل (إنّ) في النكرات، واختار قولهم، وعلل ذلك، أي عمل (لا) النافية في النكرات لمشابهتها لــ (إنَّ) من حيث إنها لتحقيق النفي كما أنّ (إن) لتحقيق الإثبات، ومن حيث إنها للنفي كما إنها للإثبات. وإن كانت تُخالفها من حيث إنها لا تعمل إلا في النكرات على المذهب المنصور، ومن حيث إن خبرها لا يتقدم على اسمها ولو كان

(1) شرح قواعد الإعراب ، ص 45.

(2) ينظر: مغني اللبيب 170/5. شرح قواعد الإعراب، ص 93-94.

(3) شرح قواعد الإعراب، ص 98.

(4) المصدر السابق، ص 98.

(5) ينظر: المصدر السابق، ص 282-283.

ظرفاً، ما دامت عاملة فيه، ومن حيث عملها وتركه إذا تكررت، نحو: "لا حول ولا قوة" بخلافها نحو: إنّ محلاً وإنّ مُرتحلا.[1]

أي: إنّ لنا محلاً وإنّ لنا مرتحلاً، فهذه المخالفة، من هذه الحيثيات تقتضي فرعية عملها، وإلا فلا يخفى عليك أنها ينبغي أن تكون عاملة أصالة، من حيث النظر إلى انسحاب معنى النفي في مضمون الكلام.. والحاصل إنها إذا كانت لنفي الجنس كثر عملها في النكرة، وندر في المعرفة، كما إذا كانت بمعنى (ليس) قلّ، وأمّا عَمل (إنّ) فدائم، مادامت مشددة.[2]

7. ذكر الكافيجي القياس في جمع كلمة (حديث) فقال في ذلك الحديث هو الخبر، يقال على القليل والكثير، ويُجمع أحاديث، على غير قياس[3].

8. اختار الكافيجي قول ابن هشام في عدم حذف ألف ما الاستفهامية إذا كانت مجرورة على ما الموصولة؛ لأن (ما) الاستفهامية أُشبهتْ (ما) الموصولة لفظاً، وإن كان بينهما فرقٌ معنًى، والمشابهة الصورية كافية في الأحكام اللفظية.[4]

وقد خالف الكافيجي ابن هشام في هذه المسألة؛ لأن ابن هشام يرى وجوب حذف ألف ما الاستفهامية إذا كانت مجرورة بجار، لكن يجب إبقاء فتحة الميم للدلالة على الألف المحذوفة، كقولك: فيمَ، وإلامَ، وعلامَ نحو: ﴿عَمَّ يَتَسَآءَلُونَ﴾ [النبأ: 1] المعنى: عن أي شيء يتساءلون. عن: حرف جرّ، دخلت على (ما) الاستفهامية، فحُذفت ألفها فقُلبت النون ميماً، وأُدغم الميم في الميم.[5]

وأجاب الكافيجي عن قول ابن هشام الذي عزاه للكسائي في وجوب حذف ألف ما الاستفهامية المجرورة بقوله: لا نسلّم لزوم حذف ألفها، إذا كانت استفهامية، وكانت مجرورة، ولم لا يجوز أن يكون إثباتها جائزاً؟ ألا ترى أنك تقول: قد علمتُ بما صنعت، أي بأي شيء صنعت؟ وقال بعضهم[6] : إذا دخل عليها الجار، تُحذف ألفها كثيراً وتُذكر قليلاً.[7]

9. علل الكافيجي الأفعال المكفوفة عن العمل التي حصرها ابن هشام وهي: قَلَّ، وطالَ، وكثُرَ؛ لأنها أُشبهت (رُبّ) من حيث المعنَى، فكما تكون (رُبّ) مكفوفة بـ (ما)، فكذلك تكون تلك الأفعال مكفوفة بها عن العمل، أي قد قاس هذه الأفعال على (رُبّ) المكفوفة.[8]

---

(1) البيت من البحر المنسرح ، وقاله الأعشى، وعجزه: وإنّ في السفر ما مضى مهلا. ينظر: شرح الشواهد الشعرية، لمحمد شراب 305/2.

(2) ينظر: شرح قواعد الإعراب، ص 326-327.

(3) ينظر: المصدر السابق، ص 437.

(4) ينظر: المصدر السابق، ص 473.

(5) ينظر: المصدر السابق، ص 471.

(6) هذا قول الزمخشري في الكشاف 684/4.

(7) ينظر: شرح قواعد الإعراب، ص 472-473.

(8) ينظر: المصدر السابق، ص 485.

3.2.1 التعليل.

في اللغة: من علل، ومنه تعلل بالأمر، واعتل: تشاغل، وتعلل به أي: تلهى به.[1]

وأما في الاصطلاح النحوي: فهو "السبب الذي يفسر حدوث الظاهرة اللغوية، رفعاً، ونصباً، وجراً، وجزماً في حالة الإعراب، أو ضماً، وفتحاً، وكسراً، وسكوناً في حالة البناء".[2]

والاستدلال ببيان العلة من وجهين: أحدهما أن تُبين علة الحكم، ويُستدل بوجودها في موضع الخلاف ليوجد بها الحكم، والثاني أن تُبين العلة ثم يُستدل بعدمها في موضع الخلاف ليعدم الحكم.[3]

وقد ارتبط التعليل بأصول النحو، فإن كل نحوي يحاول إظهار علة ما ذهب إليه في وجه من وجوه النحو، فلا تكاد تجد مذهباً أو رأياً أو وجهاً نحوياً إلا أُتبع بتعليل، ولما كان الكافيجي من النحاة المتأخرين، ويختار آراءه ممن سبقه، ولا يلتزم في ذلك مدرسة نحوية، فقد عمل شرحه وكأنّ أحداً يسأله: لم اخترت هذا الرأي أو المذهب؟ فتراه يعلل لاختياره ويبرره، وله عدة تعليلات في كتابه شرح قواعد الإعراب، ومنها ما يأتي:

1. علل الكافيجي من أنكر الاستشهاد بنحو: مررتُ برجُلٍ صالحٍ يُصَلِّي بأن هذه الجملة محتملة لوجهين واقعة بعد نكرة غير محضة، فبيّن ذلك التعليل وكأن شخصا اعترض عليه وهو ردّ عليه فقال: إن قلتَ: الاحتمال يستلزم أن يكون نحو (يصلّي) حالاً وصفةً معاً، في حالة واحدة، لقيام مقتضى كل منهما، وإلا يلزم الترجيح بلا مرجّح. قلتُ: الاحتمال لا يستلزم الوقوع، والتّنافي في الوقوع لا في الاحتمال. سلّمناه؛ لكنّ الاختيار هو المرجّح. فإن قلتَ: قيام مقتضى كل منهما يستلزم اجتماع العلل المتخالفة على معلول واحد شخصي، وهو لا يجوز، كما لا يجوز اجتماع العلل المتوافقة عليه.[4]

   فقد ردّ الكافيجي على ذلك بقوله: "ليس المراد من العلل النحوية العلل المؤثرة، حتى يؤدي إلى الامتناع، بل المراد منها هو الوجوه الإقناعيّة، فلهذا تُسمى أمارات وعلامات، فلا حجر من اجتماعها في محل واحد، سواء كانت متوافقة أو متخالفة، كما لا حجر من اجتماع اجتهادات في مسألة واحدة".[5]

2. علل الكافيجي قول يونس في إعراب قوله تعالى: ﴿**ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى ٱلرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا**﴾ [مريم: 69]. بأن (أي) اسم متضمن لمعنى حرف الاستفهام، معرب بالرفع على أنه مبتدأ، خبره أشدّ، والجملة منصوبة المحل، على أنه يتعلق به (تنزع) معنى من جهة المفعولية، وإن لم يعمل فيه لفظاً، على ما هو شأن التعليق. فقد علّق الكافيجي على قول يونس

(1) لسان العرب، لابن منظور، (علل) 469/11.

(2) مدخل إلى علم النحو وقواعد العربية، محمود أحمد، ص 31.

(3) لمع الأدلة، لابن الأنباري، ص 132.

(4) ينظر: شرح قواعد الإعراب، ص 211-212.

(5) المصدر السابق، ص 212.

بأنه الأظهر؛ بسبب خلوّه عن ارتكاب محذور ولتبادر الذّهن إليه، ولأن التعليق لا يختص بأفعال القلوب فقط؛ بل يعمّ جميع الأفعال.[1]

وضعّف قول الأخفش وهو أن كل شيعة: مفعول (تنزع) على اعتبار (من) فيه زائدة في الموجب، فتكون جملة (أيهم أشد) مستأنفة، ووصف قول الأخفش بالضعف، وعلله بعدم رعايته لحقوق النظم الظاهر.[2]

3. رجح الكافيجي قول ابن هشام في أن عامل الخفض في إذا الشرطية هو شرطه، وعامل النصب هو جوابه، وذكر أن هذا القول أزيد نفعاً، من قول سائر النحاة؛ إذ فيه الدلالة على أنّ له جواباً يعمل فيه، وأنّ له شرطاً يخفضه، بخلاف قول النحاة، فإنه ساكت عن ذلك، والناطق أولى من الساكت، فيكون قوله أولى من قولهم، فهذا أول وجه الترجيح، من حيث النفع للمتعلم وأوجز، أي: أقصر نظماً مطلقاً، سواء كان من جهة التركيب أو الكلمات أو الحروف، فهذا ثاني وجهي الترجيح من حيث سهولة الجريان على لسان المتكلّم".[3]

4. علل الكافيجي تسمية واو الثمانية بهذا الاسم واختصاصها به، لمناسبة بينها وبين السبعة، وذلك لأن السبعة عقد تام كعقود العشرات، لاشتماله على أكثر مراتب أصول الأعداد، وأنّ الثمانية عقد مستأنف، فكان بينهما اتصال من وجه وانفصال من وجه، وهذا هو المقتضي للعطف، وهذا المعنى ليس بموجود بين السبعة والسّتة.[4]

وأضاف قائلا: "أن التعليل النحوي توجيه، بعد الوقوع والاستعمال، تقريباً إلى الأذهان، فإذا وجدتَ للكلام محملاً صحيحاً فاحمله عليه، بقدر الإمكان، صوناً له عن الإلغاء".[5]

5. علل الكافيجي حذف الخبر في قوله تعالى: ﴿هَلۡ مِنۡ خَٰلِقٍ غَيۡرُ ٱللَّهِ﴾ [فاطر: 3]. وتقديره: هل خالقٌ غيرُ الله لكم؟ ليكون استعمال (هل) على القياس، فإنها لا تدخل على مبتدأ خبره فعل، إلا على شذوذ، نحو: هل زيد خرج؟ [6]

4.2.1 استصحاب الحال.

هو من الأدلة النحوية المعتبرة، وعُرف بأنه "إبقاء حال اللفظ على ما يستحقه في الأصل، عند عدم دليل النقل عن الأصل".[7]

---

(1) ينظر: شرح قواعد الإعراب ، ص 393-395.

(2) ينظر: المصدر السابق، ص 395.

(3) المصدر السابق، ص 276.

(4) ينظر: المصدر السابق، ص 463.

(5) المصدر السابق، ص 463.

(6) ينظر: المصدر السابق، ص 229..

(7) الاقتراح، للسيوطي، ص 115. وقد نسبه لابن الأنباري؛ ولكن الباحث لم يجده في الإغراب ولا في اللمع، ومحقق الإغراب أيضاً نسبه لابن الأنباري نقلا عن السيوطي.

والمراد باستصحاب الحال: "استصحاب حال الأصل في الأسماء وهو الإعراب، واستصحاب حال الأصل في الأفعال وهو البناء؛ حتى يوجد في الأسماء ما يوجب البناء، ويوجد في الأفعال ما يوجب الإعراب"[1]

وقال ابن الأنباري: "استصحاب الحال من أضعف الأدلة، ولهذا لا يجوز التمسك به ما وجد هناك دليل".[2]

والمسائل التي استدل فيها النحاة بالأصل كثيرة جدا، ومع هذا فهو من أضعف الأدلة، ولا يجوز التمسك به ما وجد هناك دليل، وقد استدل الكافيجي بالأصل واستصحاب الحال، ومنها ما يأتي:

رجح الكافيجي مذهب جمهور البصريين في مسألة تقدير العامل إذا كان الجار والمجرور خبراً لمبتدأ، لاختلاف النحاة في هذه المسألة، فالكافيجي اختار مذهب البصريين؛ لأن الأصل في العمل هو الفعل لا شبهه، ولا سيما إذا كان العامل محذوفاً، على حسب قوله، وهو دليل معتبر من أدلة النحو هو استصحاب الحال.[3] وقد يعارض هذا الأصل أصل آخر، وهو أن خبر المبتدأ في أغلب أحواله اسم، وردّ هذا الأصل أيضا السهيلي فذكر أنه لا يصح ارتفاع الاسم بعد الظرف والمجرور على الفاعلية، بل على الابتداء، وإن كان في موضع خبر.[4]

1. استدل الكافيجي باستصحاب الحال في مسألة اجتماع إذا الشرطية والفجائية في قوله تعالى: **﴿ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِّنَ ٱلْأَرْضِ إِذَآ أَنتُمْ تَخْرُجُونَ﴾** [الروم: 24]. فالأولى للشرط، والثانية: للمفاجأة.[5]
فقال رداً على من لا يسلم الحصر في الآية: "الأصل عدم اعتبار الضعيف، في مقابلة القوي، ولذا قيل: إذا جاء نهر الله بطل نهر معقل".[6]
2. استدل الكافيجي باستصحاب الحال في عمل حرف (لمّا) الجازم الذي ينفي معنى الفعل المضارع المنقول إلى الماضي، وبين ذلك بأسلوب السؤال والجواب "فإن قلتَ: المضارع إذا نُقل إلى الماضي فهل يكون حقيقة في المعنى الأوّل؟ قلتُ: لا، بل يكون منقولاً عنه، نعم هو حقيقة في المعنى الثاني. فإن قلتَ: فكيف نُسمّيه مضارعاً حينئذ؟ قلتُ: باعتبار إبقاء الشيء على ما كان. فإن قلتَ: فهل يجوز أن يكون حقيقة في المعنى الأول، بهذا الاعتبار؟ قلتُ: لا مانع من الجواز، لا سيمّا أنّ الإثبات هو الأصل في الاستعمال، والنفي فرع له، كما أنّ الإفراد أصل والتركيب فرع له، لكن الاستعمال ما تحقق فيه".[7]

(1) لمع الأدلة، لابن الأنباري، ص 141.
(2) المصدر السابق، ص 142.
(3) ينظر: شرح قواعد الإعراب، ص 246.
(4) ينظر: ارتشاف الضرب، لأبي حيان 1122/3.
(5) ينظر: شرح قواعد الإعراب، ص 280.
(6) المصدر السابق، ص 280.
(7) المصدر السابق، ص 290.

3.1 شواهد الكافِيَجي النحوية

لمّا أراد علماء اللغة المتقدمون وضع قواعد للغة العربية لضبطها بها، ذهبوا إلى استقراء الواقع اللغوي لديهم، يستنبطون منه القواعد، فكان لزاماً على كل واحدٍ منهم إذا أراد بيان قاعدة ما، أن يأتي بما يثبتها من القرآن الكريم، أو من أحاديث النبي ﷺ، أو كلام العرب شعراً ونثراً، وبذلك تجمعت الشواهد النحوية، وأصبح الشاهد النحوي دليلاً على صدق القاعدة وصحتها، وقد درج الدارسون للغة على تقسيم الشواهد النحوية إلى: القرآن الكريم، والحديث النبوي الشريف، وكلام العرب من الشعر والنثر، وهذه الشواهد هي المتمثلة عند الكافيجي في شرحه لكتاب قواعد الإعراب.

1.3.1 استشهاده بالقرآن وقراءاته:

القرآن الكريم: "هو المُنَزّل على الرسول، المكتوب في المصاحف، المنقول عنه نقلاً متواتراً بلا شبهة".[1]

وقال ابن الطيب الفاسي: "الاستدلالُ بالقرآن، والأشعار العربية أمرٌ مجمعٌ عليه لا نزاعَ فيه، والشاذُّ من القراءات، والثابتُ من الحديث تثبتُ به اللغة".[2]

ويقول السيوطي في الاقتراح: "أما القرآن فكلُّ ما ورد أنه قُرئ به جاز الاحتجاجُ به في العربية، سواء أكان متواتراً أم أحاداً أم شاذاً، وقد أطبقَ الناسُ على الاحتجاج بالقراءات الشاذّةِ في العربية إذا لم تُخالف قياساً معروفاً، بل ولو خالفَتْهُ يُحتجُّ بها في مثل ذلك الحرف بعينه، وإن لم يَجُزِ القياس عليه؛ كما يُحْتَجُّ بالمُجْمَعِ على وروده ومخالفته القياس في ذلك الوارد بعينه، ولا يُقاسُ عليه".[3]

وجدير بالذكر أنه لم ينكر أحد من النحاة أن القرآن الكريم أصل أساسي ورئيس من أصول الاستشهاد في اللغة والنحو؛ بل يجمع العلماء على أنه أوثق نص، وأصح أثر وصل إليهم، وأنه جدير بأن يكون المرجع الأول في التقعيد النحوي، واستنباط القواعد، والاستدلال النحوي.[4]

والكافِيَجي اقتفى أثر من قبله من النحاة في الاستشهاد بالقرآن الكريم، وبقراءاته المختلفة متواترة وشاذة، والتزم بمنهج ابن هشام في ذلك، وبلغ عدد الآيات التي استشهد بها أكثر من مائتين وسبعين آية، متضمنة الآيات التي استشهد بها ابن هشام، والتي بلغ عددها أكثر من مائة وثلاثين آية، وقد يكمل الكافيجي الآية التي أتى بها ابن هشام شاهداً على مسألة من المسائل التي وردت في قواعد الإعراب، ومن شواهد الكافيجي ما يأتي:

1. استشهد على تعدد المبتدأ وتعدد الجمل في قوله تعالى: ﴿**لَّٰكِنَّا۠ هُوَ ٱللَّهُ رَبِّي**﴾ [الكهف: 38] فقال: فالأصل هو ما يبنى عليه غيره، فالمثبت يُبنى عليه المحذوف ويدل على هذا الأصل قراءة [5]

(1) معجم التعريفات، للجرجاني، ص 146.

(2) فيض نشر الانشراح، لابن الطيب الفاسي، ص 49.

(3) الاقتراح في علم أصول النحو، للسيوطي، ص 39.

(4) ينظر: أصول النحو، دراسة في فكر الأنباري، لمحمد صالح، ص 167.

(5) ينظر: المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات، لابن جني 29/2.

أُبي بن كعب[1]: " لكَنْ أنا هو الله ربي" لكِنْ بتخفيف نونها، وهي ههنا من حروف العطف، فالمعطوف عليه "أكفَرتَ"؟ فكأنه قال لأخيه: أنت كافر بالله لكنّي مؤمن موحد، كما تقول: زيد غائب لكنْ عمرو حاضر.[2]

وقرأ ابن عامر[3] بإثبات ألفه في حالتي الوصل والوقف جميعاً[4]، وأما إثباتها في الوصل فإما لكونها عوضاً من الهمزة المحذوفة، أو لإجراء الوصل مجرى الوقف لما بينهما من تناسب التضاد.[5]

2. بين الخلاف بين القراءات في اختلاف الإعراب في الجمل الواقعة بعد النكرات والمعارف، ومن الجمل الواقعة حالاً بعد المعرفة نحو: "تستكثر" على قراءة الرفع في قوله تعالى: ﴿**وَلَا تَمْنُن تَسْتَكْثِرُ**﴾ [المدثر: 6] [6] فجملة "تستكثر" حالٌ من الضمير المرفوع المستتر وجوباً في "تمنُنْ".[7] وقرأ ابن مسعود[8]: "ولا تمنُنْ تستكثرَ" بالنصب[9]، فيكون مفعولاً له؛ لكنه تعليل للمنفيّ لا للنفي، وقرأ الحسن[10]: "تستكثرْ" بالجزم فيكون بدلاً من "تمنن" كأنه قيل: ولا تمننْ لا تستكثرْ.[11]
3. استشهد على أنّ (لمّا) تأتي بمعنى (إلا)، وهي حرف استثناء على قراءة تشديد حرف الميم، وهي قراءة أبي جعفر والحسن[12]، نحو قوله تعالى: ﴿**إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ**﴾ [الطارق: 4] فالمستثنى منه محذوف ههنا، فتقديره مثلاً: ما كل نفس على حالة من الأحوال إلا على حالة الحفظ عليها.[13]

وأما من قرأ بتخفيف الميم، وهي قراءة أبي عمرو ونافع والكسائي[14]، فالمعنى: إنّ كلّ نفس لعليها

---

(1) هو أبو المنذر الأنصاري المدني، سيّد القراء وأقرأ هذه الأمة، قرأ على النبي ﷺ ومات سنة 33 هـ. غاية النهاية 31/1.

(2) ينظر: شرح قواعد الإعراب، للكافيجي، ص 78-79.

(3) أبو عمران اليحصبي، إمام أهل الشام في القراءة وأحد القراء السبعة، توفي سنة 118 هـ. غاية النهاية 423/1-425. الكشاف 564/2.

(4) ينظر: السبعة في القراءات، لابن مجاهد، ص 391.

(5) ينظر: شرح قواعد الإعراب، ص 79.

(6) ينظر: المصدر السابق ص 209.

(7) ينظر: المصدر السابق ص 210.

(8) هو أبو عبد الرحمن عبد الله بن مسعود الهذلي المكي، أحد السابقين البدريين، والعلماء الكبار من الصحابة، عرض القرآن على النبي ﷺ، وتوفي سنة 32 هـ. غاية النهاية 358/1.

(9) وهي قراءة الأعمش. ينظر: المحتسب، لابن جني 337/2.

(10) ينظر: المصدر السابق 337/2.

(11) ينظر: شرح قواعد الإعراب، ص 211.

(12) ينظر: المحتسب، لابن جني 337/2. إعراب القرآن، للنحاس 123/5.

(13) ينظر: شرح قواعد الإعراب، ص 293-294.

(14) ينظر: السبعة في القراءات، لابن مجاهد، ص 678. معاني القراءات، للأزهري 138/3. المبسوط في القراءات العشر، لأحمد النيسابوري، ص 467. إعراب القرآن، للنحاس 123/5.

حافظ، فإن: مخففة من الثقيلة، وما في (لمّا): صلة للتوكيد، واللام هي الفارقة بين (إن) النافية وبين (إن) المخففة من الثقيلة، والمجموع جواب القسم.[1]

قال أبو جعفر: القراءة الأولى - يقصد قراءة التخفيف- بيّنة في العربية، تكون (ما) زائدة و(إن) مخففة من الثقيلة، وهذا مذهب سيبويه وهو جواب القسم، والقراءة الثانية - قراءة التشديد- تكون (لمّا) بمعنى (إلا)، وحكى سيبويه[2] أقسمت عليك لمّا فعلت، بمعنى إلا فعلت.[3]

4. ذكر في مسألة تعلق أفعال القلوب مع الاستفهام أن الجملة التي يُعلق عنها العامل تقع في موضع المفعولين نحو قوله تعالى: ﴿ثُمَّ بَعَثْنَٰهُمْ لِنَعْلَمَ أَيُّ ٱلْحِزْبَيْنِ أَحْصَىٰ﴾؟ [الكهف: 12] ومعنى قوله: (لنعلم) ليتعلّق علمنا تعلقاً حالياً، مطابقاً لتعلقه أولاً تعلقاً استقبالياً، هكذا ذكره البيضاوي، والمفهوم من "الكشاف" أنّ معناه: ليظهر وليحصل لهم ما تعلق علمنا به من ضبطهم مدة لبثهم، فكأنه قيل: "فضربنا على آذانهم" ليَضبط هؤلاء بعد تيقّظهم وتنبّههم من نومهم، مدّة لبثهم في الكهف، فيزدادوا إيماناً، وهذا معنىً لطيف، وإن كان ما ذهب إليه البيضاويّ ظاهراً.[4]

وقُرئ: "ليُعلَمَ" ببنائه للمفعول، فاعله مضمون الجملة التي هي" أيَّ الحزبين" المختلفين منهم في مدة لبثهم (أحصى لِما لبثُوا أمداً): ضبطَ أمدَ زمانِ لبثهم في الكهف.[5]

5. من الجمل التي يكون لها محل من الإعراب الجملة الواقعة مضافاً إليه، نحو قوله تعالى: ﴿هَٰذَا يَوْمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾ [المائدة: 119].

هذا: مبتدأ، خبره: يوم. ويجوز بناء اليوم على الفتح، لإضافته إلى الجملة، كما يجوز إعرابه، فإذا قرئ بالنصب يكون ظرف زمان لتعلق القول، فيكون "هذا" إشارة إلى الخبر المذكور فيما قبل هذه الآية، أي: يقول الله تعالى هذا الكلام، في يوم ينفع الصادقين صدقهم، وينفع: فعل، فاعله: صدقهم، ومفعوله: الصادقين، قُدم على فاعله لكون ضميره متصلاً بفاعله، والضمير المجرور في "صدقهم" عائد إلى الصادقين.

وقُرئ: "صدقهم" بالنصب، وهي قراءة نافع[6]، فيكون مفعولاً له، وفاعل "ينفع" ضمير مستتر فيه عائد إلي الله، فالجملة مجرورة المحل، على أنها مضاف إليها اليوم، فالمجموع منصوب المحل على أنه مقول القول.[7]

(1) ينظر: شرح قواعد الإعراب، ص 295.

(2) ينظر: الكتاب، لسيبويه 105/3.

(3) ينظر: إعراب القرآن، للنحاس 123/5.

(4) ينظر: شرح قواعد الإعراب، ص 102-103.

(5) ينظر: المصدر السابق، ص 103.

(6) ينظر: تيسر القراءات السبع، لأبي عمرو الداني، ص 101. وإعراب القرآن، للنحاس 291/1.

(7) ينظر: شرح قواعد الإعراب، ص 105-106.

فإذا قلتَ: فما الفرق بينهما؟ قلتُ: هو قصد اختصاص اليوم به من غير اعتبار وقوع مضمون الفعل فيه بخلاف الأول.[1]

والقراءة البينة على الابتداء والخبر، وفيها وجهان آخران: أحدهما بالتنوين وبحذف فيه، مثل قوله تعالى: ﴿وَٱتَّقُواْ يَوۡمٗا لَّا تَجۡزِي نَفۡسٌ عَن نَّفۡسٖ شَيۡـٔٗا﴾ [البقرة: 123]. والوجه الآخر بنصب يوم.[2] حكى إبراهيم بن حميد عن محمد بن يزيد: هذه القراءة لا تجوز؛ لأنه نصب خبر الابتداء. قال أبو جعفر: ولا يجوز فيه البناء. وقال إبراهيم بن السريّ هي جائزة بمعنى قال -الله عز وجل- هذا لعيسى -عليه السلام- يوم القيامة.[3]

قال غيره: التقدير قال الله -عز وجل- هذه الأشياء تقع يوم القيامة، وقال الكسائي والفراء بني (يوم) هاهنا على الفتح، لأنه مضاف إلى غير اسم، كما تقول: مضى يومئذ، ولا يجيز البصريون ما قالاه، إذا أضفت الظرف إلى فعل مضارع فإن كان ماضيا كان جيداً، وإنما جاز أن يضاف إلى الفعل ظروف الزمان، لأن الفعل بمعنى المصدر. قال أبو إسحاق: حقيقة الحكاية أبداً ظرف زمان.[4]

6. ومن الجمل التي يكون لها محل من الإعراب الجملة الواقعة جواباً لشرط جازم، مثل أن تكون جملة الجواب جملة اسمية مجزومة المحل، لوقوعها جواب شرط جازم، نحو قوله تعالى: ﴿وَيَذَرُهُمۡ فِي طُغۡيَٰنِهِمۡ يَعۡمَهُونَ﴾ [الأعراف: 186].

قُرئ: "يذرُ" بالرفع وبالياء أو النون؛ بالنون والرفع قراءة ابن كثير ونافع وابن عامر، وبالياء والرفع قراءة أبي عمرو[5]، فالمبتدأ المحذوف على الوجه الأول: هو، وعلى الثاني: نحن، ويذر: فعل بمعنى ترك، فاعله مستتر فيه، إما هو أو نحن، ومفعوله: هم، وفي طغيانهم: ظرف متعلق به، وجملة يعمهون: منصوبة المحل، على أنها حال من المفعول، أعني: هم، ويجوز أن تكون مفعولة ثانية، على تضمين الفعل معنى التّصيير، والفعل "يذر" مع متعلقه مرفوع المحل، خبر المبتدأ المحذوف، والمبتدأ مع خبره جملة اسمية، منصوبة المحل على أنها حال [6] من فاعل يضلل.[7]

وقرئ بجزم "يذَرْ"، وهي قراءة حمزة والكسائي[8]، عطفاً (أي: معطوفاً) على محل الجملة الجزائية. فكأنه قيل: من يضلل الله لا يهده أحد ويذرْهم.[9]

---

(1) المصدر السابق، ص 107.

(2) ينظر: التيسير في القراءات السبع، لأبي عمرو الداني، ص101. إعراب القرآن، للنحاس 291/1.

(3) ينظر: إعراب القرآن ومعانيه، للزجاج 224/2. إعراب القرآن، للنحاس 291/1.

(4) ينظر: إعراب القرآن، للنحاس 291/1.

(5) ينظر: السبعة في القراءات، لابن مجاهد، ص 298.

(6) - قيل: أنها استئنافية وليست حالية. ينظر: الكشاف، للزمخشري 143/2. البحر المحيط، لأبي حيان 433/4.

(7) ينظر: شرح قواعد الإعراب، ص 117-118.

(8) ينظر: السبعة في القراءات، لابن مجاهد، ص 299.

(9) ينظر: شرح قواعد الإعراب، ص 119.

نذرهم بالنون هذه قراءة أهل المدينة، وتقديرها أن يكون معطوفا على ما يجب فيما بعد الفاء في المجازاة، وكذا قراءة الكوفيين (ويذرْهم) بالياء والجزم، معطوف على موضع الفاء، والمعنى لا تُمِيتُهم إذا عصوا حتى يحضر أجلهم.(1)

ولا شك أن القائم مقام المفرد هو مجموع الجملة، لا جزؤها، فيجوز العطف على محل ذلك الجزء، والمعطوف عليه محذوف، فكأنه قال: قُرئ بالرفع على الحالية، وقُرئ بالجزم عطفاً على محل الجملة الجزائية.(2)

7. تكون الجملة التابعة لمفرد كالجملة المنعُوت بها في موضع نصب في نحو قوله تعالى: ﴿**وَٱتَّقُواْ يَوۡمٗا تُرۡجَعُونَ فِيهِ**﴾ [البقرة: 281].

جملة (ترجعون فيه) جملة فعلية، منصوبة المحل على أنها صفة (يوماً) كما أن قولنا: (أخوه حسن) صفة (رجلاً) في قولنا: رأيت رجلاً أخوه في حسن. فيكون (يوما) منصوبا، على أنه مفعول به، فيكون التقدير: اتقوا في الدنيا عقاب يوم تُرجعون فيه إلى الله، وقيل: إنه مفعول فيه، فيكون التقدير: اتقوا عذاب الله يوماً تُرجعون فيه.(3)

قُرئ "تَرجِعون" بفتح التاء وكسر الجيم(4)، على تسمية الفاعل، وبضمها وفتح الجيم على ترك التسمية، على أنه من: رَجَعتُه إذا رددتَه.(5)

8. استشهد بقراءة عبد الله بن مسعود وأُبي والأعمش وقراءة ابن كثير وأبي عمرو على أن هناك جملة ثامنة من الجمل التي لها محل من الإعراب، وهي الجملة المستثناة، أما قراءة عبد الله بن مسعود وأُبي والأعمش في قوله تعالى: ﴿**فَشَرِبُواْ مِنۡهُ إِلَّا قَلِيلٗا مِّنۡهُمۡ**﴾ [البقرة: 249]. إنّ: (قليل) مبتدأ حُذف خبره، أي: لم يشربوا. قاله الفراء.(6)

وقال جماعة في قوله تعالى: ﴿**إِلَّا ٱمۡرَأَتَكَ**﴾ [هود: 81]. بالرفع(7): إنه مبتدأ، والجملة بعده خبر. وهي قراءة ابن كثير وأبي عمرو.(8)

9. استدل بقراءة أبي حيوة(9) على أن مقول القول محذوف في قوله تعالى: ﴿**وَلَا يَحۡزُنكَ قَوۡلُهُمۡۘ**﴾ [يونس: 65]. وتقديره: إنه سيهلك وإنه مجنون أو شاعر، فيكون قوله تعالى: ﴿**إِنَّ ٱلۡعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًاۚ**﴾

(1) ينظر: إعراب القرآن، للنحاس 82/2.

(2) ينظر: شرح قواعد الإعراب، ص 119.

(3) ينظر: المصدر السابق، ص 128.

(4) وهي قراءة أبو عمرو وحده. ينظر: السبعة في القراءات، لابن مجاهد، ص 193.

(5) شرح قواعد الإعراب، ص 128.

(6) ينظر: البحر المحيط، لأبي حيان 266/2.

(7) ينظر: النشر 290/2.

(8) ينظر: شرح قواعد الإعراب، ص 129.

(9) هو شريح بن يزيد الحضرمي الحمصي، صاحب القراءة الشاذة، ومقرئ الشام، مات سنة 203 هـ. غاية النهاية =

[يونس: 65]. جملة مستأنفة على سبيل التعليل، كأنه قيل: مالي لا أحزن؟ فقيل: إن العزة لله جميعاً، لا يملك أحد شيئاً منها، لا هم ولا غيرهم، ويدلّك على ذلك قراءة أبي حيوة: "أنّ العزّة" بالفتح، بمعنى: لأن العزة، على صريح التعليل، وليست جملة محكيّة بالقول، حتى تكون من الجمل التي لها محل من الإعراب، وإن كان الوهم ينساق إليها من أوّل الأمر بلا روّية، ولفساد المعنى أي: لإفضاء حكايتها به إلى فساد معنى الكلام؛ فإن هذا قول الله لا قولهم، ولأن الكفار لو قالوا: "إنّ العزة لله جميعاً" لم يكونوا كفاراً، لاعترافهم بأنّ آلهتهم لا عزّة لهم، ولَما أحزنه قولهم.[1]

10. واستشهد بقراءة التخفيف في قوله تعالى: ﴿لَّا يَسَّمَّعُونَ إِلَى ٱلْمَلَإِ ٱلْأَعْلَىٰ﴾ [الصافات: 8] على أنّ جملة (لا يسمعون) جملة منقطعة عمّا قبلها. وهي على سبيل الخفاء المحتاج إلى تأمل، لأن قراءة حمزة والكسائي وخلف وحفص كلها بالتشديد[2]، أي بتشديد السين والميم، من التّسمّع: تطلّب السّماع، يقال: تَّسمّعَ فسمعَ، أو فلم يسمع، أصله "يَتسمَّعُونَ" أُدغمت التاء في السين.[3]

(لا يسمّعون) هذه قراءة أهل المدينة، وأبو عمرو، وعاصم في رواية أبي بكر وابن كثير ونافع وابن عامر[4]، وقرأ سائر الكوفيين كما تقدم (لا يسمعون) على أن الأصل: يتسمّعون، فأُدغمت التاء في السين لقربها منها، ومال أبو عبيد إلى هذه القراءة، واحتجّ في ذلك أنّ العرب لا تكاد تقول: سمعت إليه، ولكن تسمعت إليه، قال: فلو كان (يسّمّعون الملأ) بغير إلى لكان مخفّفا. قال أبو جعفر: يقال: سمعت منه كلاما وسمعت إليه يقول كذا، ومعنى سمعت إليه: أملت سمعي إليه. فأما قوله: لو كان يسمعون الملأ، فكأنه غلط، لأنه لا يقال: سمعت زيداً، وتسكت، وإنما تقول: سمعت زيداً يقول كذا وكذا، فيسمعون إلى الملأ على هذا أبين، وقد روى الأعمش عن مجاهد عن ابن عباس: لا يسّمّعون إلى الملأ الأعلى. قال: هم لا يسمعون وهم يتسمّعون. وهذا قول بيّن.[5]

ولذلك اختلف النحاة في جملة (لا يسمعون) على أربعة احتمالات الأول: أنها صفة لشياطين، والثاني: أنها حالية، والثالث: أن يكون أصله "لئلا يسمعوا" حذفت اللام وبقي "ألا يسمعوا" ثم حذفت أن وأهدر عملها، والرابع: وهو الراجح أن تكون جملة منقطعة عمّا قبلها وفائدتها الاقتصاص لما عليه حال المسترقة للسمع، وعن الزمخشري: أنه لا يجوز أن يكون استئنافاً، لأن

=

325/1.

(1) ينظر: شرح قواعد الإعراب، ص 140-141.

(2) ينظر: النشر 356/2.

(3) ينظر: شرح قواعد الإعراب، ص 141.

(4) ينظر: السبعة في القراءات، لابن مجاهد، ص 547.

(5) ينظر: إعراب القرآن، للنحاس 278/3.

سائلاً لو سأل: لمَ تُحفظ من الشياطين؟ فأجيب بأنهم لا يسمعون، لم يستقم، فبقي أن يكون كلاماً منقطعاً مبتدأ.[1]

11. استشهد بقراءة ابن مسعود على أن الجملة في قوله تعالى: ﴿**تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَتُجَٰهِدُونَ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ بِأَمْوَٰلِكُمْ وَأَنفُسِكُمْ**﴾ [الصف: 11]. جملة مستأنفة، وليست تفسيرية، وذلك لأن ابن مسعود قرأها: "آمنو بالله ورسوله". كأنهم قالوا: كيف نعمل؟ فقال: تؤمنون، وهو خبر في معنى الأمر، ولأجل هذا قال: والمعنى: آمنُوا. يعنى أن معنى قوله: تؤمنون" معنى" آمنو، وإن كان لفظه خبراً.[2] وأما قراءة زيد بن علي[3]: "تؤمنُوا" فوجهها على إضمار لام الأمر.[4]

حُكي عن محمد بن يزيد أن معنى (تؤمنون) آمنوا على جهة الإلزام. قال أبو العباس: والدليل على ذلك: يغفرْ لكم، جزم، لأنه جواب الأمر وعطف عليه: ويدخلْكم جنات تجري من تحتها الأنهار.[5]

12. استدل الكافيجي بقراءة رفع (كلُّ) في قوله تعالى: ﴿**إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَٰهُ بِقَدَرٍ**﴾ [القمر: 49]، وقد قرأ بها أبو السمال وقوم من أهل السنة [6]، استدل بالرفع على أن جملة (خلقناه بقدر) صفة لـ(كلّ شيء) وليست جملة مفسرة لما له محل من الإعراب، وذلك لأن الشلوبين قال: أن (خلقناه بقدر) جملة مفسرة، والتقدير: إنا خلقنا كُلَّ شيء خلقناهُ بقدر، أي: إنا خلقنا كل شيء مقدراً مرتباً على مقتضى الحكمة، أو مقدراً مكتوباً في اللوح قبل وقوعه.[7] وقال ابن جني: الرفع في قوله تعالى: {كلُّ شيء} أقوى من النصب، وإن كانت الجماعة على النصب؛ وذلك أنه من مواضع الابتداء.[8]

وقد ردّ الكافيجي على من قال: إن في قوله تعالى: ﴿**إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَٰهُ بِقَدَرٍ**﴾غُنية عن مثل هذا الاستدلال، فإن كلام الله تعالى أقوى الحجج وأعدل الشواهد.[9] فقال الكافيجي: " قوله (نؤمنُه) في قول الشاعر[10]: فمن نحنُ نُؤمِنُهُ يَبِتْ وهو آمنٌ.

---

(1) ينظر: الكشاف، للزمخشري 27/4. شرح قواعد الإعراب، ص 143-144.

(2) ينظر: شرح قواعد الإعراب، ص 182-183.

(3) هو أبو القاسم العجلي الكوفي، شيخ العراق، إمام حاذق ثقة، توفي سنة 358 هـ. غاية النهاية 298/1.

(4) ينظر: شرح قواعد الإعراب، ص 183.

(5) ينظر: إعراب القرآن، للنحاس 278/4.

(6) ينظر: المحتسب، لابن جني 300/2. إعراب القرآن، للنحاس 201/4. قراءة الجمهور بالنصب.

(7) ينظر: شرح قواعد الإعراب، ص 190-191.

(8) ينظر: المحتسب 300/2.

(9) ينظر: شرح قواعد الإعراب، ص 190-192.

(10) هذا البيت من البحر الطويل، وهو لهشام المرّي، وعجزه: ومن لم نُجِرْهُ يُمْسِ مِنّا مفزّعا. وفي رواية قافيته: مُرَوّعا. ذكره ابن هشام في المغني على أنّ الشلوبين زعم أن الجملة التفسيرية بحسب ما تفسره، وفيه شاهد آخر، وهو تقدم الاسم على الفعل المجزوم، وارتفاع الاسم "نحن" بإضمار فعل يفسره؛ لأن الشرط لا يكون إلا بالفعل وهذا التقديم يجوز في إن إذا لم تجزم في اللفظ، بأن كان المشروط ماضيا. شرح شواهد المغني، للسيوطي 829/2. شرح الشواهد الشعرية، لمحمد شُرّاب 79/2.

متعيّن للتفسير لا غير. وأما (خلقناه) فظاهر فيه فكيف لا، وقد قُرئ: (كلُّ شيء) بالرفع؟ فيحتمل قوله: (خلقناه) لأن يكون صفة لـ (كلّ شيء) وإن لم يكن مراداً"[1].

13. استدل بقراءة الرفع (أي بضم النون) وهي قراءة ابن كثير وأبي عمرو وعاصم في رواية أبي بكر وابن عامر وحمزة، أما الكسائي ونافع بفتح النون[2] في قوله تعالى: ﴿لَقَد تَّقَطَّعَ بَيْنَكُمْ﴾ [الأنعام: 94]. بضم النون. على جعل الظرف اسماً معرباً، على حسب العوامل بدون اعتبار الظرفية فيه.[3]

14. بيّن من القراءات اختلاف المعاني والتأويلات، ففي قوله تعالى: ﴿وَزُلْزِلُواْ حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مَعَهُۥ مَتَىٰ نَصْرُ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: 214]. في قراءة من رفع (يقولُ) وهي قراءة نافع[4]، فيكون حالاً محكيّة، والمعنى على المضيّ عُبرّ عنه بالمضارع الدال على حصول مضمونه في الوقت الحاضر، فيكون مجازاً.[5]

وأما من قرأ: (يقول) بالنصب[6]، فيكون منصوباً بأن مضمرة بعد حتى، مستقبلاً لتحقق علامة الاستقبال تقديراً، وهي (أنْ)، لكن إنّما هو من حيث النظر إلى وقت حصول الزلزلة، لا من حيث النظر إلى زمان تحقق قصص ذلك علينا، فحينئذ (يقول) مع معموله: مجرور المحل بها، فتكون للغاية، وتحتمل التعليل، والجار مع المجرور: متعلق بـ (زُلزلوا).[7]

الرفع قراءة أهل الحرمين، وقرأ أهل الكوفة والحسن وابن أبي إسحاق وأبو عمرو بالنصب، وهو اختيار أبي عبيد، وله في ذلك حجتان إحداهما عن أبي عمرو: قال: زلزلوا فعل ماض ويقول فعل مستقبل، فلما اختلفا كان الوجه النصب، والحجة الأخرى حكاها عن الكسائي، قال: إذا تطاول الفعل الماضي صار بمنزلة المستقبل. قال أبو جعفر: أما الحجة الأولى بأنّ (زلزلوا) ماض و(يقول) مستقبل فشيء ليس فيه علة الرفع ولا النصب؛ لأن حتى ليست من حروف العطف في الأفعال، ولا هي البتة من عوامل الأفعال، وكذا قال الخليل وسيبويه في نصبهم ما بعدها على إضمار أن، إنما حذفوا أن لأنهم قد علموا أن حتى من عوامل الأسماء، وكأن هذه الحجة غلط، وحجة الكسائي كلا حجة؛ لأنه لم يذكر العلة في النصب؛ فعلى هذه القراءة بالرفع وهي أبين وأصحّ معنى، أي وزلزلوا حتى الرسول يقول، أي حتى هذه حاله؛ لأن القول إنما كان عن الزلزلة غير منقطع منها، والنصب على الغاية ليس فيه هذا المعنى.[8]

---

(1) شرح قواعد الإعراب، ص 192.

(2) ينظر: السبعة في القراءات، لابن مجاهد، ص 263.

(3) ينظر: شرح قواعد الإعراب، ص 256.

(4) ينظر: السبعة في القراءات، لابن مجاهد، ص 181.

(5) ينظر: شرح قواعد الإعراب، ص 318.

(6) هم غير نافع من العشرة. النشر 227/2. السبعة في القراءات، لابن مجاهد، ص 181.

(7) ينظر: شرح قواعد الإعراب، ص 319.

(8) ينظر: إعراب القرآن، للنحاس 107/1-108.

15. علّق على قراءة أبي مسلم[1] في رفع الفعل المضارع المسبوق بلا الناهية في قوله تعالى: ﴿**فَلَا يُسۡرِف فِّي ٱلۡقَتۡلِ**﴾ [الإسراء: 33]. فقرأ مسلم: (فلا يُسرفُ) بالرفع[2]، على أنه خبر في معنى الأمر[3]، وقال الكافيجي: "وفيه مبالغة ليست في الأمر"[4].

قال أبو إسحاق: من قرأ فلا يُسرفُ في القتل. جعله خبراً أي فليس يُسرفُ قاتل وليّه.[5]

16. استشهد بقراءة أُبي بن كعب على أن المراد من (لولا) في قوله تعالى: ﴿**فَلَوۡلَا كَانَتۡ قَرۡيَةٌ ءَامَنَتۡ**﴾ [يونس: 98]. بمعنى: هلّا، وهي تفيد التوبيخ قصداً وأصالة، والنفي التزاماً وضمناً، وفائدة إدخال الفاء عليها ههنا هي زيادة تقرير المقصود، ودفع الاشتباه، وإلا فلا يخفى أنّ تصوير معني التوبيخ ههنا يتم بدونها، ويؤيده قراءة أُبي بن كعب: (فهلّا) ههنا بدل (فلولا) فإن القراءات كالروايات، تحصل تقوية من بعضها لبعض.[6]

وقد ردّ ابن هشام قول الهروي بأن تكون (لولا) نافية، وأيّد الهروي قوله بقراءة الرفع على البدل، وجعل من موارد ذلك الأصل معنى (لولا) في قوله تعالى: ﴿**فَلَوۡلَا كَانَتۡ قَرۡيَةٌ ءَامَنَتۡ**﴾. أي: لم تَكُن قريةٌ من القرى التي أهلكناها، آمنت قبل معاينة العذاب (فنفعها إيمانها) أي: نفع أهل القرية إيمانهم بأن يقبله الله منها، ويكشف العذاب عنها (إلا قوم يونس) فيكون الاستثناء متصلاً، لأن المراد من القرى أهاليها، كأنه قال: ما آمن أهل قرية من القرى العاصية، فنفعهم إيمانهم إلا قوم يونس.[7]

"والقول بأن لولا بمعنى هلاّ هو قول الأخفش وقول الكسائي والفراء".[8]

17. أظهر من اختلاف القراءات على اختلاف أوجه الإعراب وإثبات الشاهد، وإبطاله بحسب القراءة، ومن ذلك القول بأنّ (أن) تكون مُخفّفة من الثقيلة، تنصب الاسم وترفع الخبر كما كانت قبل التخفيف، لكن اسمها ضمير الشأن المقدر، ولا يثبت إلا في ضرورة الشعر، وتقع بعد فعل اليقين أو ما نُزّل منزلته، نحو قوله تعالى: ﴿**وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا تَكُونَ فِتۡنَةٌ**﴾ [المائدة: 71]. أي: حسب بنو إسرائيل أنهم لا يُصيبهم من الله بلاء وعذاب في الدنيا والآخرة.[9]

وقيدها بقوله: في قراءة الرفع، أي: رفع (تكونُ) ليكون نصّاً على ما ادّعاه، وأما على قراءة النصب

---

(1) هو عبد الرحمن بن مسلم الخراساني، مؤسس الدولة العباسية، وأحد كبار القادة، قتل سنة 137 هـ. الكامل، لابن الأثير 175/5.

(2) ينظر: المحتسب، لابن جني 20/2.

(3) ينظر: المحتسب، لابن جني 20/2. شرح قواعد الإعراب، ص 332.

(4) شرح قواعد الإعراب، ص 332.

(5) ينظر: إعراب القرآن، للنحاس 271/2.

(6) ينظر: شرح قواعد الإعراب، ص 348.

(7) ينظر: المصدر السابق، ص 346.

(8) المصدر السابق، ص 348.

(9) ينظر: المصدر السابق، ص 383-384.

فلا تكون مما نحن بصدده؛ بل تكون ناصبة، فتكون الجملة أيضاً منصوبة المحل، على أنها تسدّ مسدّ مفعولي (حسب)، فهو يبقى على معناه، من غير احتياج إلى التنزيل.

فإن قال قائل: أيهما أظهر في التعيير عليهم؟ ردّ الكافيجي: قراءة النصب أظهر في بادئ الرأي، وأمَا قراءة الرفع فأشدّ توبيخاً عليهم، حيث تمكن الظن الفاسد في قلوبهم العُمي تمكّن يقين.[1]

18. استشهد بالقراءة المشهورة على أن الواو في قوله تعالى: ﴿**لِّنُبَيِّنَ لَكُمۡۚ وَنُقِرُّ فِي ٱلۡأَرۡحَامِ مَا نَشَآءُ إِلَىٰٓ أَجَلٖ مُّسَمًّى**﴾ [الحج: 5].

هي واو الاستئناف، ونُقرُّ: فعل مضارع مرفوع وفاعله مستتر فيه، وهذا على تقدير قراءة الرفع، وأما على قراءة النصب فالواو تكون واو العطف، ونُقرّ: معطوف على (نبيّن)،[2] ولكن هنا ليست واو عطف؛ لأنها لو كانت واو العطف لانتصب الفعلُ، أي: لوجب أن يُنصب (نُقرّ) لكونه معطوفاً على الفعل المنصوب، وهو (نُبيّن) لكنه ما انتصب بناء على القراءة المشهورة فلا تكون واو العطف، فلزم من هذا أن تكون واو الاستئناف.[3]

2.3.1 استشهاده بالأحاديث النبوية:

الحديث لغة: "الخبرُ يأتي على القليل والكثير، ويُجمعُ على أحاديثَ على غير قياس. قال الفراء: نرى أنّ واحدَ الأحاديث أُحْدُوثَةٌ بضم الهمزة والدال ثم جعلُوهُ جمعاً للحديث."[4] وقيل: " الجديد، ويجمع على أحاديث على خلاف القياس."[5]

واصطلاحا: "ما أضيف إلى النبي ﷺ من قول أو فعل أو تقرير أو صفة."[6]

أو هو "الحديث المسند الذي يتصل إسناده بنقل العدل الضابط عن العدل الضابط، حتى ينتهي إلى رسول الله ﷺ أو إلى منتهاه من صحابي أو من دونه، ولا يكون شاذاً ولا معللاً."[7]

فكلام النبي ﷺ يستدل منه بما ثبت أنه قاله على اللفظ المرويّ وذلك نادرٌ جداً، وإنّ أغلب الأحاديث مرويٌّ بالمعنى، وقد تداولتها الأعاجمُ والمولّدون قبل تدوينها، فرووها بما أدّت إليه عبارتُهم، فزادوا، ونقّصوا، وقدّموا، وأخّروا، وأبدلوا ألفاظاً بألفاظ، وهناك قلة من الأحاديث القصار المروية باللفظ.[8]

---

(1) ينظر: شرح قواعد الإعراب ، ص 384.

(2) ينظر: المصدر السابق ، ص 450.

(3) المصدر السابق، ص 451.

(4) الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، للجوهري (حدث) 278/1.

(5) تيسير مصطلح الحديث، لمحمود الطحان، ص16.

(6) المصدر السابق، ص16.

(7) علوم الحديث ومصطلحاته، لصبحي الصالح، ص145.

(8) ينظر: الاقتراح، للسيوطي، ص42.

وقد حدث جدل واسع بين علماء اللغة حول الاستشهاد بالحديث في القضايا اللغوية والنحوية، ولكنه لم يحدث ذلك الجدل بين المتقدمين، فمن وصلت إلينا آثارهم مثل: الخليل والكسائي وسيبويه استشهدوا بالحديث، وإنْ لم يتوسعوا فيه كتوسعهم في الاستشهاد بالقرآن الكريم والشعر، وأول من أثار هذه المسألة ابن الضائع وأبو حيان ثم السيوطي،[1] وإنما ترك العلماء الاستشهاد بالحديث في إثبات القواعد الكلية في اللغة، لعدم وثوقهم أنّ ذلك لفظ النبي ﷺ إذ لو وَثِقُوا بذلك لجرى مجرى القرآنِ، وإنما كان ذلك لأمرين: أحدهما: أنّ الرواة جوَّزُوا النقلَ بالمعنى، والأمر الثاني: أنه وقع اللحنُ كثيراً في ما رُويَ من الحديث، لأن كثيراً من الرواة كانوا غير عرب ، ولا يعلمون لسانَ العرب بصناعة النحو، فوقع اللحن في كلامهم وهم لا يعلمون ذلك.[2]

والكافيجي من النحاة المُقِلُّين في الاستشهاد والاستدلال بألفاظ الحديث الشريف، ورغم ذلك فقد استشهد به في مواضع وإن كانت قليلة، ومنها ما يأتي:

1. استشهد الكافيجي بالحديث على أن من الجمل التي لها محل من الإعراب الجملة الحالية، في قوله عليه الصلاة والسلام[3]: " أقرَبُ ما يَكونُ العَبدُ مِن رَبّهِ، وهُوَ ساجِدٌ".[4] وهو من شواهد ابن هشام في المغني.[5]
2. ذكر الكافيجي بعض الجمل التي أهملها بعض النحاة ولم يحملها على أنها من الجمل التي لها محل من الأعراب، ومن هذه الجمل الجملة المسند إليها، وقد نفى أن يكون حديث الرسول ﷺ منها، وهو قوله عليه الصلاة والسلام[6]: "لا حولَ ولا قوة إلّا بالله كنزٌ مِن كُنُوزِ الجَنّةِ". حتى يزيل اللبس عن الاستشهاد به في هذا الموضع.[7] ، وقد تكون علته في عدم استشهاده بهذا الحديث؛ أن الجملة التي يُراد بها لفظها يحكم لها بحكم المفردات، ولهذا تقعُ مبتدأً، وهي علة ابن هشام.[8] والحديث النبوي من شواهد ابن هشام في المغني.[9]

(1) ينظر: في علم أصول النحو، لعلي أبو القاسم عون، ص119.

(2) ينظر: الاقتراح، للسيوطي، ص43-44.

(3) أخرجه مسلم في كتاب (الصلاة) باب (ما يقال في الركوع والسجود) برقم: (482) 350/1. مسند أحمد 412/2.

(4) ينظر: شرح قواعد الإعراب، للكافيجي، ص 92.

(5) ينظر: المغني 164/5.

(6) أخرجه مسلم في كتاب (الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار) باب (استحباب خفض الصوت بالذكر) برقم: (2704) 2077/4. الجامع الصغير، للسيوطي 363/2.

(7) ينظر: شرح قواعد الإعراب، ص 131.

(8) ينظر: المغني، لابن هشام 120/5.

(9) ينظر: المصدر السابق 245/5.

3. استشهد بحديث النبي ﷺ: "لَن يَغْلِبَ عُسرٌ يُسرَين"[1]. على صحة ما قاله الشاعر ابن لبيد[2]: فبينما العُسرُ إذ دارت مَياسيرُ.

أي أن المياسير- جمع يُسر- موجودة في زمان وجود العسر.[3]

4. استشهد بحديث النبي ﷺ [4]: "وُكِلَ بالمُؤمنِ مائةٌ وستُونَ مَلكاً يَذُبُّونَ عنه ما لم يقدرْ عليه، من ذلك البصر، سبعةُ أملاكٍ يَذبُّونَ عنه، كما يُذَبُّ عن قصعة العَسَل الذُّبابُ، ولو وُكل العبدُ إلى نفسه طَرفة عينٍ، لاختطفتْهُ الشيّاطينُ". على معنى الآية في قوله تعالى: ﴿**إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ**﴾ [الطارق: 4]. معناها: ما كُلُّ نفس إلا عليها حافظٌ من الملائكة يحفظ أعمالها من خير وشرّ، أو يحفظ كل نفس من الشياطين، وذلك رداً على من أنكر كون "لمّا" في الآية حرف استثناء.[5]

5. أورد الكافيجي دعاء من أدعية النبي ﷺ للدلالة على أن (لا) الناهية، قد تكون مستعملة على صيغة النهي، ولكن المراد منها غير الحقيقة، أي: المجاز، ونوعه الدعاء[6] نحو: " رَبَّ لا تكلْني إلى نفسي طرفة عَين"[7]

6. بين الكافيجي أن من دلالات (لو) وأغراضها عدم لزوم انتفاء المسبَّب لانتفاء سببه، وذلك إذا كان معه سبب آخر ومثّله بقول الرسول ﷺ [8]: "نعمَ العَبدُ صُهيبٌ، لَو لَمْ يَخَفِ الله لَم يَعصِهِ" فقال عن غرضها هنا: الغرض منه المدح بأنه لا يعصى دائماً، سواء وُجد الخوف أو لم يُوجد، وهو بخلاف ما فهم منه.[9]

فإن قلتَ: هل لقوله عليه الصلاة والسلام: "لو لم يخف الله لم يعصه" تعلق بقوله: "نعم العبد صُهيب "؟ قلتُ: له تعلّق به على سبيل التفسير بعد الإجمال، والخصوص بعد العموم، وقد صلح الخاص بأن يكون تفسيراً للعام وذلك باشتمال استمرار عدم العصيان على جميع صفات المدح والكمال.[10]

---

(1) الجامع الصغير، للسيوطي 215/2.

(2) هذا البيت من البحر البسيط، وصدره: استَقدِرِ اللهَ خيراً وارضَين بهِ. وقد نُسب إلى عنبر بن لبيد العذري. الكتاب 158/2، والأمالي الشجرية 207/2-209، وشرح شذور الذهب، لابن هشام 160/1.

(3) ينظر: شرح قواعد الإعراب، ص 285.

(4) أخرجه الطبراني في المعجم الكبير من رواية عفير بن معدان. برقم: (7704) 167/8.

(5) ينظر: شرح قواعد الإعراب، ص 294.

(6) ينظر: المصدر السابق، ص 326.

(7) أخرجه الإمام أحمد في مسنده من حديث أبي بكرة نفيع بن الحارث بن كلدة. برقم: (20430). 74/34.

(8) أسنده ابن كثير لعمر بن الخطاب. مسند الفاروق 681/2. قال السيوطي: إنه من كلام النحاة ولا أصل له في الحديث النبوي، وأشهر النحاة المتأخرين الذين استدلوا به بعد ابن مالك هو ابن هشام الأنصاري في المغني. ينظر: تدريب الراوي، للسيوطي 175/2. الدرر المنتثرة 196/1. وقد قال قباوة: القول هو لعمر بن الخطاب ﷺ، ونُسب إلى النبي ﷺ سهواً. ينظر: التصريح، لخالد الأزهري 257/2- 258، وحاشية الخضري 128/2، وهمع الهوامع، للسيوطي 65/2.

(9) ينظر: شرح قواعد الإعراب، ص 402-403.

(10) المصدر السابق، ص 403.

والمراد من استعمال (لو) في قوله عليه الصلاة والسلام: " لو لم يخف الله لم يعصه" هو الإشارة إلى أنّ صُهيباً ﷺ من هذا القسم الذين لا يعصون الله دائما، أي: من الخواص الذين هم أهل الرغبة والرهبة؛ لكن ينبغي ألا يقع منهم عصيان، لأجل إجلالهم ورغبتهم، كما هو المناسب لشأنهم، ورفعاً لمنزلتهم عن رتبة العوامّ، فقول من قال: " المراد أنهم لا يعصون للإجلال، مع عدم خوفهم من العذاب" بعيد عن مرام الكلام، كما ترى- وإلى أنَّهُ لو قُدِّرَ خُلُوُّهُ ، منَ الخَوف، لمَ يقع منهُ مَعصِية أصلاً، للإجلال والتعظيم، فكيف يقع منهُ والخوفُ حاصلٌ لهُ؟ فإنّ العبد بين الخوف والرجاء، والمخلصون على خطر عظيم.[1]

ومن المشهور أنّ امتناع الجواب إنّما هو على كونها شرطية وعلى اعتبار تعلّق تحققّ مضمون الجزاء بتحقق مضمون الشرط فقط، فـ(لو) ههنا ليست كذلك، فلا يُنافي ما ذكر من الأصل؛ بل هي شرطية تدل على أنّ الجواب دائم التحقق على جميع التقادير في قصد المتكلم.[2]

7. ذكر الكافيجي أن (لو) لها معنى آخر في بعض المواضع، وهي أن تكون للتعليل، نحو قوله ﷺ[3]: " اتقوا النار ولو بشِقّ تمرة" أي: ولو حصل الاتقاء بتصدق جانب تمرة، هذا ومن قال في أمثال هذا: " إنها شرطية، وفعل الشرط وجوابه كلاهما محذوفان، كأنه قيل: ولو وقعت الصدقة بظلف محرق لحصل الثواب، ولو حصل الاتقاء بتصدق جانب تمرة لكان خيراً عظيماً" فقد ارتكب أموراً لا يحتاج إليها معنى الكلام، نعم إنها تفيد ههنا معنى الدوام أيضا، بحسب فحوى الكلام، مثل (إنْ) في نحو قولك: أنا أكرمك وإنْ لم تكرمني.[4]

3.3.1 شواهده من كلام العرب.

كلام العرب -الشعر والنثر- مصدرٌ أساس من مصادر المادة اللغوية المسموعة، وهو من مصادر السماع المهمة عند النحاة، ويأتي بعد كلام الله -سبحانه وتعالى- وكلام نبيه ﷺ وقد اعتمد عليهما النحاة اعتماداً كبيراً في استنباط القواعد والاحتجاج لها.

قال السيوطي: "كلام العرب يحتجُّ منه بما ثبتَ عن الفصحاء الموثوقِ بعربيتهم".[5]

وقد اصطلح النحاة على ضوابط كثيرة للمادة اللغوية المسموعة، أو المنقولة ، فقسموها إلى متواتر وآحاد، واشترطوا العدالة في الناقل، وبينوا أنّ المطّرد من الكلام هو المعتبر في التقعيد، والمختار للقياس، ووضعوا حدوداً مكانية وزمانية للسماع والنقل عن العرب، بها حُددت الأماكن التي يصح أخذ اللغة من قاطنيها، وعُيّن عصر الفصاحة والاحتجاج؛ فالضابط المكاني للاحتجاج هو عدم

(1) ينظر: شرح قواعد الإعراب ، ص 405- 406.

(2) المصدر السابق، ص 406.

(3) أخرجه البخاري في باب (اتقوا النار ولو بشق تمرة والقليل من الصدقة) برقم: (1417). 109/2.

(4) ينظر: شرح قواعد الإعراب، ص 426- 427.

(5) الاقتراح، للسيوطي، ص 46.

الاختلاط بالأعاجم، وتحقق الفصاحة والسلامة من اللحن، أما عصر الاحتجاج فإن منتصف القرن الثاني هو نهاية عصر الاحتجاج، وهذا ما يكاد يتفق عليه النحاة، وآخر من احتج سيبويه بشعره ابن هرمة (ت: 176هـ)، وأجمعوا على أنه لا يحتج بكلام المولّدين والمحدثين في اللغة والعربية.[1]

والكافيجي استشهد بشواهد عديدة من كلام العرب، منها ما يأتي:

1.3.3.1 شواهده الشعرية:

1. قاس على أن دخول مطلق حرف الجر على (أَنّ) المفتوحة، يستلزم فتح همزتها، نحو قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلۡحَقُّ﴾ [الحج: 62]. على إقامة اسم الإشارة مقام الضمير كما في قول ابن الراوندي[2]:

هذا الذي تركَ الأوهامَ حائرةً وصَيَّرَ العالِمَ النِّحريرَ زِنديقا

لقصد أكمل التمييز، ووجه القياس هنا إلحاق غير المنصوص عليه بالمنصوص عليه في الحكم[3]، ونحو قول ابن الرومي[4]:

هذا أبو الصَّقر فَرداً في مَحَاسنِهِ من نَسلِ شيبانَ بينَ الضّالِ والسَّلَمِ.[5]

2. استشهد بقول الشاعر[6]: نحن اللذُونَ صبَّحُوا الصَّباحا.[7]

على أن بعض العرب تقول: "اللذون" في الرفع و"الذين" في النصب والجر وهم بنو هذيل.[8]

و"اللذون" جاء به بالواو في حالة الرفع، ولكنه لا يكون معربا بالواو، وإنما يكون مبنياً على هذه الصورة كما يُبنى على صورته بالياء والنون.[9]

3. استشهد بأبيات من خارج عصر الاستشهاد كقول الشريف المرتضى (ت 436هـ):

أنا خاطَرْتُ فيِ هَواكِ بقلبٍ رَكِبَ البَحرَ فيكِ، إمّا وإمّا[10]

---

(1) ينظر: في علم أصول النحو، لعلي أبو القاسم عون، ص124-129.

(2) هذا البيت من البحر البسيط. ذكره الخطيب القزويني في الإيضاح في علوم البلاغة83/2

(3) ينظر: شرح قواعد الإعراب، ص 156.

(4) هذا البيت من البحر البسيط، وهو لعلي بن العباس المعروف بابن الرومي، وقاله في مدح أبي الصقر الشيباني وزير المعتمد. ينظر: حاشية الدسوقي على مختصر المعاني 534/1.

(5) ينظر: شرح قواعد الإعراب، ص 156.

(6) هذا البيت من بحر الرجز، وعجزه: يومَ النُخَيلِ غارةً مِلْحاحا. واختلف في نسبة هذا البيت، فنسبه أبو زيد في النوادر إلى رجل جاهلي من بني عقيل سماه أبا حرب الأعلم، ونسبه الصاغاني في العباب إلى ليلى الأخيلية، ونسبه جماعة إلى رؤبة بن العجاج وهو غير موجود في ديوانه. ينظر: النوادر، ص47. شرح ابن عقيل 144/1.

(7) ينظر: شرح قواعد الإعراب، ص 160.

(8) ينظر: شرح ابن عقيل، لابن عقيل الهمذاني 144/1.

(9) ينظر: شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية، لمحمد حسن شراب 252/1.

(10) هذا البيت من البحر الخفيف، وهو للشريف المرتضى.

على حذف الفعل على سبيل الاكتفاء، لقيام القرينة عليه.[1]

فـ"المحذوف في البيت هو بعد (إما) مرتين، فإذا كانت للتفصيل فالمحذوف حال واسم معطوف، وإذا كانت مركبة من (إن) و(ما) فالمحذوف فعل الشرط وجوابه مرتين".[2]

وهذا الاستشهاد يدل على أن الكافيجي يستشهد بشعر شعراء بعد عصر الاحتجاج اللغوي.

4. قاس إعراب جملة جواب القسم الإعراب المحلي على الجملة المحكية بالقول، واستشهد بشعر مجهول القائل فقال في ذلك: "وأما كون جواب القسم جملة دائماً فلا يُنافي الإعراب المحلّيّ، إذا وقع في حيّز الخبر، ونظير ذلك الجملة المحكيّة بالقول، فإنّها لا تكون إلا جملة، ومع ذلك تكون منصوبة المحل على المفعولية، بناء على أنّ الأصل فيها الإفراد، كقول الشاعر[3]:

قال لي: كَيفَ أنتَ؟ قُلتُ: عَليلُ"[4].

5. استدل بقول لم ينسبه لقائل معين على أن الجار والمجرور متى وقع صفةً أو صلةً أو خبراً أو حالاً، تعلّق بعامل محذوف حذفاً واجباً، لا يجوز إظهاره إلا في الضرورة، كقول الشاعر[5]:

لكَ العِزُّ إن مَولاك عَزَّ وإن يَهُنْ فأنتَ لَدَى بُحبُوحةِ الهُونِ كائنُ[6]

والشاهد فيه: قوله "كائن" حيث صرح به شذوذاً، وهو متعلق الظرف الواقع خبراً، وذلك لأن الأصل عند الجمهور أن الخبر إذا كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً، أن يكون كل منهما متعلقاً بكون عام، وأن يكون هذا الكون العام واجب الحذف، فإن كان متعلقهما كونا خاصاً وجب ذكره، إلا أن تقوم قرينة تدل عليه إذا حذف، فإن قامت هذه القرينة جاز ذكره وحذفه، وذهب ابن جنى إلى أنه يجوز ذكر هذا الكون العام لكون الذكر أصلا، وعلى هذا يكون ذكره في هذا البيت ونحوه ليس شاذاً.[7]

6. استدل بشعر المتنبي (ت: 354هـ)؛ لكن ليس للاحتجاج الإعرابي، وإنما لبيان الوجه البلاغي واللغوي، ففي قوله تعالى: ﴿**سَلَٰمٌ هِيَ حَتَّىٰ مَطۡلَعِ ٱلۡفَجۡرِ**﴾ [القدر: 5]. قيل: لا يجوز أن يكون (هي) مبتدأ، ويكون (حتى مطلع الفجر) في موضع الخبر، لأنه لا فائدة فيه؛ إذ كل ليلة على هذه الصفة[8]، فقال الكافيجي: "لمّا كانت ليلة القدر اختصّت من بين الليالي، بفضائل كانت

(1) ينظر: شرح قواعد الإعراب، ص 189.

(2) تعليق المحقق قباوة على كلام الكافيجي. شرح قواعد الإعراب، ص 189.

(3) هذا الصدر من البيت لم أقف على قائله، وهو من الخفيف، وعجزه: سهر دائم وحزن طويل.

(4) شرح قواعد الإعراب، ص 196.

(5) هذا البيت من البحر الطويل، وهو من الشواهد التي لم يذكروها منسوبة إلى قائل معين. ينظر: شرح ابن عقيل 211/1. المقاصد النحوية، للعيني 517/1.

(6) ينظر: شرح قواعد الإعراب، ص 245.

(7) ينظر: حاشية محمد محيي الدين على شرح ابن عقيل 211/1.

(8) ينظر: شرح قواعد الإعراب، ص 302.

مظنّة تغاير حالها لحال سائرها، فأُخبر عنها بأنها على حال غيرها، فحصل الفائدة كما ترى ونظير هذا قول الشاعر[1]:

وإنْ تَفُقِ الأنامَ وأنت منهم فإنّ المسكَ بَعضُ دَمِ الغَزالِ"[2]

فالمتنبي هنا يقول: إن حالك يا من أُخاطب إذ فُقت الأنام وأنت واحد منهم، كحال المسك مع دم الغزال، فهو بعض منه ومأخوذ منه، ولكنه أرفع منزلة، إذ فاقه طيبا.

7. استشهد بشعر أبي العتاهية (ت 211 هـ) في بيان وتفسير قوله تعالى: ﴿**لَوْلَآ أَخَّرْتَنِيٓ إِلَىٰٓ أَجَلٖ قَرِيبٖ**﴾ [المنافقون: 10].

على أن لولا لمجرد التمني، ويكون التقدير: " ليتك أخرتني إلى أجل قليل" مثل قول أبي العتاهية[3]:

فيا ليتَ الشبابَ يَعُودُ يَوماً فأخبرَهُ بما فَعَلَ المَشيبُ[4]

8. استشهد بقول لم ينسبه لقائل معين، على دخول واو العطف على واو القسم، كما في قول القائل[5]:

ووالله لولا تَمْرُهُ ما حَبَبْتُهُ ولا كان أدنى من عُبيدِ ومُشرقِ[6]

2.3.3.1 شواهده من (الأمثال والأقوال):

1. استشهد من قول الأصمعي بأنه سمع بعض العرب تقول: "لا أفعله ولا كوداً" على أنّ كاد فعل من أفعال المقاربة، وُضِعَ لدنوّ الخبر حصولاً.[7]
2. استشهد على قول بعض العرب: "اللهمّ اغفِر لي ولمن يَسمعُ حاشى الشيطان" بالنصب، على أنّ (حاشى) فِعل على وزن فاعل، مأخوذ من الحشا، وهو الجانب، وأنه ليس بحرف.[8]

(1) هذا البيت من البحر الوافر، وهو لأبي الطيب المتنبي، من قصيدة يرثي فيها والدة سيف الدولة. ينظر: شرح ديوان المتنبي، للواحدي 199/1.

(2) شرح قواعد الإعراب، ص 302.

(3) هذا البيت من البحر الوافر، وهو لأبي العتاهية في ديوانه ص46.

(4) ينظر: شرح قواعد الإعراب، ص 341.

(5) هذا البيت من البحر الطويل، ونسبه الجوهري إلى غيلان بن شجاع النهشلي، وفي البيت إقواء؛ لأن البيت الذي يسبقه: أحب أبا مروان من أجل تمره*وأعلم أن الرفق بالمرء أرفق. وقد نُسب في لسان العرب لغيلان بن شجاع النهشلي. لسان العرب، لابن منظور 289/1. ولم أقف على تاريخ وفاته، ولم يُنسب في الأشباه والنظائر410/2. ولم ينسب في خزانة الأدب 429/9. ولم ينسب في شرح شواهد المغني 780/2. ينظر: الصحاح، للجوهري (حبب) 105/1.

(6) ينظر: شرح قواعد الإعراب، ص 353.

(7) ينظر: المصدر السابق، ص 89.

(8) ينظر: المصدر السابق، ص 149. همع الهوامع، للسيوطي 232/1. الجنى الداني، للمرادي، ص 562.

3. ذكر الكافيجي قولاً ذكره ابن هشام محكياً عن العرب، ولكنه لم يجعله شاهداً لنُدرته، وذلك عندما تحدث عن اختصاص (إذا) الفجائية بالجملة الاسمية، وقد استشهد بقوله تعالى: ﴿**وَنَزَعَ يَدَهُۥ فَإِذَا هِيَ بَيۡضَآءُ لِلنَّٰظِرِينَ**﴾ [الأعراف: 108. الشعراء: 33]

وقوله تعالى: ﴿**وَإِن تُصِبۡهُمۡ سَيِّئَةُۢ بِمَا قَدَّمَتۡ أَيۡدِيهِمۡ إِذَا هُمۡ يَقۡنَطُونَ**﴾ [الروم: 35] أي: فهم يقنطون.

ومثل بنحو: خرجُت فإذا السَّبع واقف، وقال: أما ما حُكي عن العرب من نحو: "خرجتُ فإذا قد قام زيدا" فنادر لا عبرة به.[1]

4. استشهد بالمثل المشهور وهو: "لأمر ما جَدَعَ قَصيرٌ أنَفهُ" على أن (ما) نكرة موصوف بها، كما في قوله تعالى: ﴿**إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَسۡتَحۡيِۦٓ أَن يَضۡرِبَ مَثَلٗا مَّا بَعُوضَةٗ**﴾ [البقرة: 26]. جاءت نكرة منصوبة المحل على أنها صفة (مثلاً) كقولك: أعطني كتاباً ما. أي: أيَّ كتاب كان، ثم ذكر المثل السابق والعرب يقولونه في مقام الإبهام والتفخيم. أي: لأمر عظيم قطع قصير أنفه، فالأمر ههنا معناه الشأن والحال.[2]

فنفى في هذا المثل أن تكون (ما) حرفا، وجعلها اسماً نكرةً موصوفاً بها.

(1) ينظر: شرح قواعد الإعراب، ص 279.

(2) ينظر: المصدر السابق، ص 479.

الفصل الثاني
آراء الكافيجي واختياراته

يتناول الفصل الثاني المسائل التي تتجلى فيها آراء الكافيجي واختياراته، وموافقاته للنحاة في المسائل المختارة واعتراضاته عليهم، والردود والأدلة التي يحتج بها، وقُسم هذا الفصل إلى أربعة أجزاء:

الأول: يتضمن المسائل التي وقع فيها الخلاف بين النحاة في تصنيف الكلمة من حيث الاسمية والفعلية والحرفية، أو في تصنيف عملها في القسم نفسه.

الثاني: يتضمن المسائل التي اختلف النحاة فيها في العامل وفي التقدير.

الثالث: يتضمن مسائل التعلق والارتباط المعنوي لشبه الجملة.

الرابع وهو الأخير: يتضمن التحليل الإعرابي لبعض التراكيب التي اختلف النحاة في إعرابها.

1.2: المسائل المتعلقة بتصنيف الكلمة

يتضمن هذا المبحث مسائل وقع الخلاف فيها بين النحاة، ورأي الكافيجي فيها، وهي مسائل في تصنيف الكلمة من حيث الاسمية والفعلية والحرفية، أو في تصنيف عملها في القسم نفسه، وهي ثماني مسائل:

1.1.2 المسألة الأولى: حاشا هل هي فعل أو اسم أو حرف.

2.1.2 المسألة الثانية: لمّا هل هي حرف أو اسم.

3.1.2 المسألة الثالثة: حتّى الابتدائية حرف جرّ أو لا.

4.1.2 المسألة الرابعة: لولا الامتناعيّة جارّة أو لا.

5.1.2 المسألة الخامسة: (كلّا) هل هي اسم أو حرف.

6.1.2 المسألة السادسة: القول في (إذ) حرف هل هي أو اسم.

7.1.2 المسألة السابعة: إذا الفجائية هل هي حرف أو اسم.

8.1.2 المسألة الثامنة: خلا وعدا فعلان أو حرفان.

1.1.2 المسألة الأولى: حاشا هل هي فعل أو اسم أو حرف.

تحتوي اللغة العربية على كثير من الألفاظ التي اختلف النحاة في جنسها ومعناها واستعمالاتها، ومن هذه الألفاظ كلمة (حاشا) فقد شغلت الباحثين قديماً وحديثاً في شكلها، ومضمونها، وسياقها اللغوي.

قال سيبويه: حاشا: لا تكون إلا حرف جر؛ لأنها لو كانت فعلاً لجاز أن تكون صله، كما يجوز ذلك في (خلا) فلما امتنع أن يُقال: جاءني القوم ما حاشا زيداً، دلت على أنها ليست فعلاً.[1]

قال المبرد: وحاشى: فعل على وزن فاعل، مأخوذ من الحشا، وهو الجانب، فمعنى قولك: هجم القوم حاشى زيداً بمعنى: جانب بعضهم زيداً. قال بعض العرب: " اللهم اغفر لي ولمن يسمعُ حاشى

(1) ينظر: الكتاب 377/1.

الشيطان وأبا الأصبع" بالنصب، وقد تُحذف ألفه، كقولهم: حاش لزيد، فكل ذلك دليل على أنه ليس بحرف.[1]

وقال الجوهري: "حاشا: كلمة يستثني بها قد تكون حرفاً وقد تكون فعلاً، فإن جعلتها فعلاً نصبت بها، فقلت: ضربتُ القوم حاشى زيداً، وإن جعلتها حرفاً خفضت بها نحو: ضربتهم حاشا زيد".[2]

ومن المعاني اللغوية لـ (حاشا) معنى التنزيه، وقد جاء في لسان العرب: يُقال: حاشَ للهِ، تنزيهاً له[3]، ولا خلاف بين النحاة في أن (حاشا) التي للتنزيه ليست حرفاً؛ لأنها دخلت على المجرور باللام، وحرف الجر لا يدخل على حرف الجر.[4]

وقد أشار الكافيجي لهذه المسألة، وهي الاختلاف في اسمية حاشا وفعليتها بذكر رأي سيبويه ثم ذكر رأيا لم يشر إلى أصحابه، وقد اقتصر الخلاف هاهنا في هل هي اسم أو فعل؟

المذهب الأول: أن تكون تنزيهية، وذهب أصحابه وهم: المبرد[5]، والفراء، والكوفيون، إلى أنها تصير فعلاً حُذف آخره لكثرة الاستعمال[6]، وفاعله ضمير مستتر يعود على ما قبله، أي: أنزه الله، وفي قوله تعالى: ﴿وَقُلْنَ حَٰشَ لِلَّهِ﴾ [يوسف: 31]. يكون الفاعل مستتراً يعود على يوسف عليه السلام، ومفعوله محذوف اختصاراً كأنه قال: (حاش يوسف الفعلة لأجل الله).[7]

وأصحاب هذا المذهب قالوا بأن (حاشا) فعل؛ لتصرفهم فيها بالحذف، ولإدخالهم إياها على الحرف، ورده ابن هشام بقوله: "هذان الدليلان ينافيان الحرفية، ولا يثبتان الفعلية، والصحيح أنها اسم مرادف للبراءة[8].

المذهب الثاني: ذهب أكثر النحاة إلى أنها تصير اسماً منصوباً باعتباره مصدراً لفعل محذوف[9]، كقوله تعالى: ﴿وَقُلْنَ حَٰشَ لِلَّهِ﴾ [يوسف: 31]. أي تنزيها لله، فهي مصدر كـ (معاذ الله، وسبحان الله)

(1) ينظر: المقتضب، للمبرد 391/4-392. شرح المفصل، لابن يعيش 510/4.

(2) الصحاح، للجوهري (حشا).

(3) ينظر: لسان العرب، لابن منظور، فصل الحاء 291/6.

(4) ينظر: الجنى الداني، للمرادي ص559. ارتشاف الضرب، لأبي حيان 1535/3.

(5) ينظر: شرح التسهيل، لابن مالك 309/2. ارتشاف الضرب، لأبي حيان 1535/3.

(6) ينظر: شرح التسهيل، لابن مالك 308/2. ارتشاف الضرب، لأبي حيان 1535/3.

(7) ينظر: مغني اللبيب، لابن هشام 252/2.

(8) ينظر: المصدر السابق، 252/2-253.

(9) ينظر: مغني اللبيب، لابن هشام 256/2. همع الهوامع، للسيوطي 214/2.

واستدلوا على رسمها بالتنوين بقراءة أبي السّمال[1] ﴿حاشا لله﴾ [يوسف:51].[2] وإنما تُرك التنوين في قراءة الجمهور؛ لأنها مبنية لشبهها بـ (حاشا) الحرف في اللفظ.[3]

وقد أكد ابن مالك مذهب جمهور النحاة في أنها اسم منصوب باعتباره مصدراً، فقال: "إنها اسم منتصب انتصاب المصدر الواقع بدلاً من الفعل، ولفظه مبني لشبهه بـ (حاشا) التي هي حرف، فهو مثل قولهم: (رعيا لزيد)".[4]

المذهب الثالث: ذكره ابن هشام وهو ليس بقوله؛ إذ قام ردَّهُ، وهذا القول مخالف فيه لمذهب الجمهور ومذهب المبرد والفراء، وهو أنها قد تكون أحياناً اسم فعل عند بعضهم بمعنى: تنزه أو بَرِئ.[5] ونسب الدماميني هذا الرأي في حاشيته على المغني، لابن الحاجب[6]، وقد قال ابن الحاجب في الإيضاح: وأمّا قوله: (حاش لله) ففسَّره بمصدر، والأولى أن يُقال: إنه اسم أسماء الأفعال، كأنه بمعنى: برئ الله من السوء.[7]

وقد ذكره الكافيجي بقوله: "وقيل: إنها اسم من أسماء الأفعال، كأنه بمعنى: برئ، فمعنى (حاشا لله) بمعنى: براءة لله من السوء، ودخول اللام في فاعلها كدخول اللام في فاعل (هيهات) في قوله تعالى: **﴿هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ﴾** [المؤمنون: 36]".[8]

ورد هذا القول ابن هشام، وذكر بأنه يرده إعراب (حاشا) في بعض اللغات؛ أي إعرابها بالتنوين مثل: تنزيهاً.[9]

وكذلك وقع الخلاف بين النحاة في جنس (حاشا) الاستثنائية في كونها فعلاً أو حرفاً أو هما معاً، وتعددت الآراء في ذلك.

فالمذهب الأول للكوفيين: ذهب الكوفيون إلى أن (حاشا) في الاستثناء فعلٌ ماضٍ، والدليل على ذلك أنه يتصرف، والدليل على تصرفه قول النابغة[10]:

---

(1) أبو السّمّال: هو قعنب بن أبي قعنب أبو السّمّال العدوي البصري، له قراءة شاذة عن عوام القرّاء، فسنده إلى النبي ﷺ لا يصح. توضيح المشتبه في ضبط أسماء الرواة، للدمشقي 92/5.

(2) وهي قراءة أبي السّمّال في الكشّاف، للزمخشري 439/2. البحر المحيط، لأبي حيان 303/5.

(3) ينظر: همع الهوامع، للسيوطي 214/2.

(4) شرح التسهيل، لابن مالك 308/2.

(5) ينظر: مغني اللبيب، لابن هشام 256/2.

(6) ينظر: حاشية الدماميني 252.

(7) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل 159/2.

(8) شرح قواعد الإعراب، ص 150.

(9) ينظر: مغني اللبيب، لابن هشام 256/2.

(10) هذا البيت من البحر البسيط، وهو للنابغة الذبياني، وهو من شواهد ابن يعيش ص 299، ومغني اللبيب رقم 186، والأشموني رقم 467، والإنصاف، للأنباري رقم (165) 239/1.

ولا أرى فاعلاً في الناس يُشْبهُهُ وما أَحَاشِي مِنَ الأَقْوَامِ مِنْ أَحَدِ

وإذا كان متصرفاً فيجب أن يكون فعلاً؛ لأن التصرف من خصائص الأفعال.[1]

والدليل الآخر على أنه فعل أن لام الخفض تتعلق به، قال تعالى: ﴿**حَٰشَ لِلَّهِ مَا هَٰذَا بَشَرًا**﴾ [يوسف: 31].

وحرف الجرِ إنما يتعلق بالفعل لا بالحرف؛ لأن الحرف لا يتعلق بالحرف، وإنما حذفت اللام لكثرة استعماله في الكلام.[2]

والمذهب الثاني: ذهب البصريون إلى أنه حرف جر، والدليل على أنه حرف أنه لا يجوز دخول (ما) عليه؛ فلا يقال "ما حاشا زيداً" فلما لم يقولوا ذلك دل على فساد ما ذهب إليه الكوفيون، ويدل عليه أن الاسم يأتي بعد حاشا مجرورًا، قال الشاعر[3]:

حاشَى أبي ثَوْبَانَ إنّ بهِ ضَنّاً على المَلْحَاة والشتم.

فلا يخلو: إما أن يكون هو العامل للجر، أو أن العامل مقدّراً، بطل أن يُقال عامل مقدّر؛ لأن عامل الجر لا يعمل مع الحذف فوجب أن يكون هو العامل على ما بيّنا.[4]

"وقد أيّد العكبري، وابن الأنباري، مذهب البصريين القائلين بحرفيتها".[5]

أما أصحاب **المذهب الثالث:** "فقالوا بجواز الأمرين معاً فتكون على رأيهم تارة فعلاً وتارة حرفاً، وأصحاب هذا المذهب من البصريين الأخفش، والمبرد، وأبو زيد، والجرمي، والمازني، والزجاج، والفارسي، وابن جني، والكسائي من الكوفيين، وكثير من المتأخرين مثل: ابن مالك، وأبو حيان، والمرادي، وابن هشام، وابن عقيل وغيرهم".[6]وقد ذكروا بأن حاشى تستعمل كثيراً حرفاً جاراً، وقليلاً فعلاً متعدياً جامداً لتضمنه معنى إلّا.[7] وعلل المرادي صحة هذا المذهب بأنه ثبت عن العرب الوجهان؛ أي أن تكون حاشى حرفا وتكون فعلا.[8]

فالكافيجي في هذه المسألة تابع ابن هشام في التضعيف بقوله: "زعم" في مغني اللبيب، وضعّف القول بأنها اسم من أسماء الأفعال بقوله بصيغة التضعيف والتمريض: (قيل)، ثم في آخر عرضه لآراء

(1) ينظر: الإنصاف، للأنباري 239/1.

(2) ينظر: المصدر السابق 239/1.

(3) هذا البيت من بحر الرجز، ونقل ابن منظور عن ابن بري أنه لسبرة بن عمرو الأسدي. ينظر لسان العرب (حشا): 182/14 ، والإنصاف، للأنباري رقم (166) 240/1، وشرح الشواهد الشعرية، لمحمد شُرّاب 83/3.

(4) ينظر: الإنصاف، للأنباري 240/1-241.

(5) التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، للعكبري ص 355.

(6) المصدر السابق ص 355.

(7) ينظر: مغني اللبيب، لابن هشام 257/2.

(8) ينظر: الجنى الداني، للمرادي ص 562.

النحاة ختم بقول الجوهري القائل بأن حاشا كلمة يستثنى بها وقد تكون حرفاً وقد تكون فعلاً؛ وكأنه موافق لهذا المذهب، ولكنه لم يصرح به.

الذي يراه الباحث أن القول الثالث أرجح، وهو أن حاشا الاستثنائية تكون فعلاً تارة، وتكون حرفاً تارة أخرى؛ لأنه الوارد في كلام العرب المحتج بهم، وجاءت فعلاً ماضياً متصرفاً كما مرّ في قول النابغة؛ وذلك أنها جاءت في بعض التراكيب اللغوية متصرّفة، والتّصرّف للأفعال، وأيضا قد تعلّق بها حرف الجر ومجروره، والجار والمجرور يتعلّق بالأفعال، فهذا يدل على أنها فعل، وتأتي تارة حرفا؛ لأنه قد جاء ذلك في الشعر المحتج به كما مرّ، وقد عملت الجرَّ في الاسم بعدها، فدلّ على أنها حرف جرّ، إذْ عامل الجرّ لا يحذف لكي نقول هو مقدّر، فلا مناص من القول بأنها جاءت حرفا، فإذا كان كلا الأمرين قد ورد عن العرب، فلا مزية لترجيح أحدهما على الآخر، فمَن قال هي فعل فقط، فهذا أخذ بدليل وترك الآخر، ومن قال هي حرف فقط، فكذلك أخذ بدليل وردّ الآخر، بل الإنصاف الذي يقتضيه البحث العلمي أن نقول بجواز الأمرين معاً، كما قال ابن مالك في الألفية[1]:

وحيث جرّا فهما حرفان كما هما إن نصبا فعلان

وكخلا حاشا ولا تصحب ما وقيل حاش وحشا فاحفظهما

فإن نصبتَ بعد حاشا فهي فعل، وإن جررتَ بعدها فهي حرف، وهذا الذي يترجح عندي.

2.1.2 المسألة الثانية: لمّا هل هي حرف أو اسم.

(لمَّا) لقلب معنى المضارع إلى الماضي ونفيه، و(لمَّا يفعل) نفي (قد فَعَلَ) و(فعل) نفيها (لم يفعل). ولمّا هي (لمْ) ضمت إليها (ما)، فازدادت في معناها أن تضمنت معنى التوقع والانتظار، واستطال زمان فعلها.[2]

عرّف الكافيجي لمّا، وذكر الاختلاف الواقع فيها بين النحاة، فقال: إنها حرف وجود لوجود، أي: حرف يدل على ربط جملة بأخرى ربط السببية، إشارة إلى أن لها وجوه استعمال أُخر، كاستعمالها جازمة إذا دخلت على الفعل المضارع، نحو: لمّا يضربْ زيد، وكمجيئها بمعنى "إلا" في قراءة التشديد[3] في قوله تعالى: ﴿**إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ**﴾ [الطارق:4] أي: إلا عليها حافظ.

وقد تجئ فعلاً، نحو: لمَّ – لمّا – لمّوا، كقولهم: لممتُ الشيء أي: جمعتُه.

ووصفت بالوجوديّة، كابن السراج، وأبي علي الفارسي، وابن جني؛ وقد يكون سبب تخصيص وصفها بالوجودية عندهم؛ لاقتضائها جملتين تُوجَد ثانيتهما عند تحقّق أُولاهما. وقال سيبويه: إنها حرف بمعنى اللام.[4]

(1) ينظر: هذا البيت من بحر الرجز وهو في ألفية ابن مالك في باب الاستثناء. ألفية ابن مالك 32/1.

(2) ينظر: شرح المفصل، لابن يعيش 109/8.

(3) ينظر: السبعة في القراءات، لابن مجاهد، ص 678.

(4) ينظر: شرح قواعد الإعراب، ص 110.

هذا وقد اختلف النحاة في (لمّا) هل هي حرف أو اسم على مذهبين.

المذهب الأول: من قال بأنّ لمّا حرف، وهو مذهب سيبويه[1] "ويقال فيها: حرف وجود لوجود، وبعضهم يقول: حرف وجوب لوجوب وتختص بالماضي؛ فتقتضي جملتين وُجدت ثانيتهُما عند وجود أُولاهما نحو: لمّا جاءني أكرمته".[2]

ووافق ابن خروف سيبويه في أن لمّا حرف، ورجّح المرادي في الجني الداني حرفيّتها.[3]

أما أصحاب **المذهب الثاني:** فقالوا باسميتها، وهو مذهب ابن السراج، وأبي علي الفارسي، وابن جني، وجماعة؛ إذ قالوا بأنها ظرف بمعنى حين.[4]

وردّ ابن خروف على مُدّعي الاسمية بجواز أن يُقال: لمّا أكرمتني أمسِ أكرمتُك اليوم؛ لأنها إذا قدُرت ظرفاً كان عاملها الجواب، والواقع في اليوم لا يكون في الأمس.[5]

ومثله قال المالقي: ومما يضعّف مذهب أبي علي الفارسي، أنها لو كانت اسماً بمعنى حين لكان الفعل الواقع جواباً لها غير جزاء، وكان عاملاً فيها، ولزم من ذلك أن يكون الفعل واقعاً فيها، وأنت تقول: "لمّا قمت أمس أحسنتُ إليك اليوم" فدلّ على أنّها ليست بمعنى (حين) فاعلمه.[6]

وقال ابن مالك: يقوي قول أبي علي أنها قد جاءت لمجرد الوقت في قول الراجز[7]:

إنّي لأرجو مُحْرِزاً أن يَنْفَعا إيّايَ لمّا صرتُ شَيخا قَلِعا

وجواب لمّا فعل ماض لفظا ومعنى. والشاهد: قوله " لما صرتُ" حيث جاء لمّا لمجرد الوقت.[8]

وقد جمع ابن مالك بين المذهبين، المذهب القائل بحرفيّتها، والمذهب القائل باسميتها فقال: "إذا ولي (لمّا) فعل ماض لفظاً ومعنى، فلمّا ظرف بمعنى (إذ) وفيه معنى الشرط، أو حرف يقتضي فيما مضى وجوباً لوجوب.[9]

وهناك **مذهب ثالث** يقول: لمّا تكون حرف استثناء بمنزلة (إلّا) الاستثنائية في لغة هُذيل، فإنهم يجعلون (لمّا) بمنزلة (إلّا) في نحو قولهم: (أنشُدُك اللهَ لمّا فعلت كذا) أي: ما أسألُكَ إلّا فِعْلَكَ كذا، ومنه قوله تعالى: ﴿**إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ**﴾ [الطارق:4]. في قراءة التشديد، وهي قراءة ابن عامر،

(1) ينظر: الكتاب، لسيبويه 234/4.

(2) مغني اللبيب، لابن هشام 485/3.

(3) ينظر: الجنى الداني، للمرادي ص 594، ومغني اللبيب، لابن هشام 485/3، وهمع الهوامع، للسيوطي 163/2.

(4) ينظر: الأصول، لابن السّرّاج 157/2، وسر صناعة الإعراب، لابن جنّي 223/2، والارتشاف، لأبي حيان 1897/4، ومغني اللبيب، لابن هشام 485/3.

(5) ينظر: الجنى الداني، للمرادي ص 595. مغني اللبيب، لابن هشام 486/3.

(6) ينظر: المصدرين السابقين.

(7) البيت من بحر الرجز، ولم أقف على قائله، ونُسب في لسان العرب لابن الإعرابي (فصل القاف) 291/8.

(8) شرح التسهيل 102/4.

(9) ينظر: شرح التسهيل، لابن مالك 102/4، وهمع الهوامع، للسيوطي 163/2.

وعاصم، وحمزة، وأبي جعفر[1]، ألا ترى أنّ المعنى: ما كلُ نفس إلّا عليها حافظ فـ (إنْ) نافية، و(لمّا) بمعنى (إلّا).[2]

وهذا القول حكاه الخليل وسيبويه والكسائي.[3]

وقد أنكر الجوهري أن تكون (لمّا) بمعنى (إلّا) وقال بأنه غير معروف في اللغة.[4]

أما الكافيجي فاختار مذهب سيبويه القائل بحرفيتها فقال: "فقولك: "لمّا قتل زيد عمراً اقتُص له منه" يدلّ على أنّ مذهب سيبويه أليق بالقبول".[5]

والباحث يرى أن رأي ابن مالك، وهو الجمع بين المذهبين، أرجح لأنه لا ينافي اسميتها ولا ينافي حرفيتها، فتأتي اسماً، وهي اسم شرط غير جازم مبني على السكون في محل نصب على الظرفية الزمانية وتكون بمعنى (حين) وتضاف إلى الجملة الفعلية بعدها، كما في قوله تعالى: ﴿**وَلَمَّا فَتَحُواْ مَتَٰعَهُمۡ وَجَدُواْ بِضَٰعَتَهُمۡ رُدَّتۡ إِلَيۡهِمۡۖ**﴾ [يوسف: 65]. وقوله تعالى: ﴿**وَلَمَّا جَهَّزَهُم بِجَهَازِهِمۡ قَالَ ٱئۡتُونِي بِأَخٖ لَّكُم مِّنۡ أَبِيكُمۡۚ**﴾ [يوسف: 59]. وقوله تعالى: ﴿**فَلَمَّا بَلَغَ مَعَهُ ٱلسَّعۡيَ قَالَ يَٰبُنَيَّ إِنِّيٓ أَرَىٰ فِي ٱلۡمَنَامِ أَنِّيٓ أَذۡبَحُكَ**﴾[الصافات: 102]. ومثل هذه الشواهد كثيرة من القرآن الكريم التي تدل على اسميتها، وهي شواهد من النقل الذي لا شك فيه، وأما حرفيتها فهي مشهورة، بأنها حرف وجود لوجود، والشواهد من النقل والسماع كثيرة ومنها قوله تعالى: ﴿**بَلۡ كَذَّبُواْ بِمَا لَمۡ يُحِيطُواْ بِعِلۡمِهِۦ وَلَمَّا يَأۡتِهِمۡ تَأۡوِيلُهُۥۚ**﴾ [يونس: 39]. وهذه الأدلة السماعية قد تكون كافية بترجيح رأي ابن مالك على الآراء الأخرى.

3.1.2 المسألة الثالثة: حتّى الابتدائية حرف جر أو لا.

حتّى الابتدائية: لا يعني معنى (الابتدائية) أنه لا يقع بعدها إلا المبتدأ والخبر، بل المراد أنها صالحة للدخول على ذلك كما قالوا: هل، وبل، ولكن من حروف الابتداء، وإن كان يقع بعدها غير المبتدأ والخبر[6] ، وقيل المقصود من أنها حرف ابتداء أن الكلام بعدها يستأنف، ويقع بعدها جملة إما أن تكون هذه الجملة متكونة من فعل وفاعله، أو من مبتدأ وخبره، أو شرط وجزائه.[7]

واختلف في معنى حتى وإفادتها عند النحاة، ومن الأمور التي اختلف فيها هل تكون حتى الابتدائية جارة أو لا؟ وفي محل الجملة الواقعة بعد حتى الابتدائية.

---

(1) ينظر: السبعة في القراءات، لابن مجاهد، ص 678، والمبسوط في القراءات العشر، لأحمد النيسابوريّ، ص467.

(2) ينظر: مغني اللبيب، لابن هشام 490/3، وموصّل الطّلّاب، للأزهري ص 184-185.

(3) ينظر: الكتاب، لسيبويه 105/3، والجنى الداني، للمرادي 593-594، وشرح المفصل، لابن يعيش 94/2-95، ومغني اللبيب، لابن هشام 490/3، وموصّل الطّلّاب، للأزهري ص 185.

(4) ينظر: الصحاح، للجوهري 2033/5 (لمم).

(5) شرح قواعد الإعراب، ص 289.

(6) ينظر: الجنى الداني، للمرادي ص 551-552، وهمع الهوامع، للسيوطي 169/4.

(7) ينظر: تمهيد الفوائد، لناظر الجيش 2997/6.

وقد ذكر الكافيجي هذا الاختلاف في كتابه شرح قواعد الإعراب فقال: قيل: إن الجملة الواقعة بعد حتى الابتدائية غير مستأنفة، واستُدل على ذلك بما نُقل عن أبي إسحاق الزجاج، وعن عبد الله بن درستويه، من أن الجملة الواقعة بعد حتى الابتدائية في موضع جر، وخالفهما الجمهور.[1]

المذهب الأول: مذهب الجمهور وهو أن حتى الابتدائية ليست حرف جر بدليلين:

الأول: أنها لو كانت حرف جر لقيل: (حتى ماءِ) بالجر، في قول جرير[2]:

فَمَا زَالَتِ القَتْلَى تَمُجُّ دِمَاءَهَا بِدَجْلَةَ حَتَّى مَاءُ دِجْلَةَ أَشْكَلُ.

الشاهد فيه: أن جملة ماء دجلة أشكل، مستأنفة بعد حتى الابتدائية، وهي من الجمل التي لا محل لها من الإعراب.

والروايةُ بالرفع على الابتداء والخبر، والعدولُ إلى العمل في محل الجملة نوعٌ من التعليق، وهو غير مناسب؛ لأن حروف الجر لا تُعلق عن العمل بدخولها على الجمل، وإنما تدخل على المفردات أو ما في تأويلها.[3] وهذا القول لا يصلح أن يكون دليلا؛ لأنه بعد (حتى) جملة اسمية وليس مفرداً.

والثاني: أن (حتى) هذه ليست حرف جر لوجوب كسر همزة (إن) بعدها في نحو قولك: (مرض زيدٌ حتى إنهم لا يرجُونَهُ) بكسر إن، ولو كانت حرف جر لفتحت الهمزة وفاءً بالقاعدة، وهي: أنه إذا دخل الحرف الجار على (إن) فتحت همزتها نحو قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلۡحَقُّ﴾ [الحج: 62]. فلما لم تفتح الهمزة علمنا أنها ليست جارة.[4]

والجملة الابتدائية بعد حتى الابتدائية لا موضع لها من الإعراب، ولا يعتد بقول من يقول إنها في موضع جر، لأن من المعلوم أن حروف الجر لا تباشر الجمل في الكلام الفصيح[5]، وفائدة حتى الابتدائية هنا في قول جرير التعظيم والمبالغة، وهو تغير ماء دجلة من كثر دماء القتلى حتى صار لونه أحمر مختلطاً ببياض.[6]

المذهب الثاني: مذهب ابن درستويه والزجاج، وقد خالفا قول الجمهور وقالوا: إن الجملة بعد (حتى) هذه في محل جر، فـ (حتى) عاملة محلاً لا لفظاً؛ لأن عملها خاص بالمفردات أو ما في تأويلها.[7]

(1) ينظر: شرح قواعد الإعراب، ص 153.

(2) البيت من بحر الطويل، وهو لجرير بن عطية. ديوانه ص 457.

(3) ينظر: مغني اللبيب، لابن هشام 297/2، وموصل الطلاب، لخالد الأزهري ص 91-92.

(4) ينظر: مغني اللبيب، لابن هشام 297/2، وموصل الطلاب، لخالد الأزهري ص 92-93.

(5) ينظر: تمهيد الفوائد، لناظر الجيش 2998/6.

(6) ينظر: خزانة الأدب، للبغدادي 481/9.

(7) ينظر: معاني القرآن وإعرابه، للزجاج 201/1، والبحر المحيط، لأبي حيان 294/4، ومغني اللبيب، لابن هشام 297/2، والجنى الداني، للمرادي ص 552.

وقد ردّ عليهما بأنه يلزم من ذلك أن تكون (حتى) حرف جر معلّقاً عن العمل، والتعليق خاص بأفعال القلوب، فلا يدخل بقية الأفعال وحروف الجر لا تعلق عن العمل، وعليه بطل جر (حتى) هنا، وكذا يلزم تأويل الجملة في محل مفرد بدون سابك، وهذا غير مطّرد، بل هو سماعي يأتي في مواضع مخصوصة ليس هذا منها.[1]

وذكر ابن مالك ضابطا للتفريق بين حتى الجارة والعاطفة والابتدائية، وهو إذا كان بعد حتى اسم مفرد مخفوض أو فعل مضارع منصوب فهي حرف جر، وإذا وقع بعدها اسم مفرد مرفوع أو منصوب فهي حرف عطف، وإن وقع بعدها جملة فهي حرف ابتداء، ويؤيد ذلك كلام ابن أبي الربيع.[2]

أما الكافيجي فقد قرب رأي الزجاج وابن درستويه إلى الرجحان فقال عندما ذكر رأيهما: "وهذا وإن كان أقرب إلى الضبط لكن خالفهما الجمهور"[3] ، وأما رأي الجمهور فلم يعلق عليه بشيء واكتفى بذكره فقط، وكأن الأمر محسوم لديه برجحانه، مع قرب رأي الزجاج وابن درستويه من سمت الصواب.

ويرى الكافيجي أن التعليق لا يُتصوّر ههنا أصلاً، سواء كان في (حتى) أو في غيرها، أما في (حتى) فلأنّ إبطالها نفسها عن العمل لفظاً غير معقول، وأما في غيرها فلأنّ المشهور أن التعليق إنما يكون في أفعال القلوب، أو فيما يُفيد معناها، فليس ههنا أفعال القلوب، ولا فعل يُفيد معناها.[4]

ويرى الباحث أنّ القول الأول أرجح، وهو قول الجمهور، وهو أنّ حتّى الابتدائية ليست حرف جرّ؛ وذلك لوجود الأدلة السماعية الواردة في كلام العرب المحتجّ بهم، كما مرّ في قول جرير، ولفساد ما ذكره ابن درستويه والزجاج في ذلك؛ لأن الأدلة السّماعيّة والمطّردة تدل على بطلان ما ذهبا إليه في هذا الموضع، وهذا الذي يترجح عندي.

4.1.2 المسألة الرابعة: لولا الامتناعية جارة أو لا.

اتفق البصريون والكوفيون على أن (لولا) مركبة من (لو) التي هي حرف امتناع لامتناع، و(لا) النافية[5]، لكن اختلفوا في لولا إذا دخلت على المضمر، هل تجر الضمير المتصل بها أو لا؟

من الحروف التي لا تتعلق بشيء (لولا) الامتناعية إذا دخلت على المضمر، نحو: لولاي في المتكلم، ولولاك في الخطاب، ولولاه في الغيبة، فاختلف في توجيه هذا القول والاستعمال، فمذهب سيبويه أن (لولا) في مثل ذلك القول والاستعمال حرف جر، والضمير بعدها ضمير مجرور متصل ولا

(1) ينظر: مغني اللبيب، لابن هشام 297/2، وحاشية الصبان على شرح الأشموني 76/3.

(2) ينظر: شرح التسهيل، لابن مالك 54/4، وتمهيد الفوائد، لناظر الجيش 2998/6.

(3) شرح قواعد الإعراب، ص 153.

(4) ينظر: شرح قواعد الإعراب، ص 153.

(5) ينظر: المقتضب، للمبرد 76/3.

تتعلق بشيء[1]، فإنّ الأخفش قال: "إن لولا في مثل ذلك القول غير جارة، وإن الضمير المتصل الواقع بعدها ضمير مرفوع، للضبط، والاحتراز عن التكثير بلا ضرورة".[2]

إذاً في هذه المسألة قولان:

القول الأول: ذهب سيبويه إلى أنها في القول والاستعمال كله جارة للضمير، وأنها لا تتعلق بشيء، وأنها بمنزلة (لعل) الجارة في أن ما بعدها مرفوع المحل بالابتداء.[3]

القول الثاني: ذهب الأخفش إلى أنها في ذلك غير جارة، وأن الضمير بعدها مرفوع المحل على الابتداء، ولكنهم استعاروا ضمير الجر مكان ضمير الرفع والأكثر أن يقال: (لولا أنا، ولولا أنت، ولولا هو)، بانفصال الضمير فيهن، كما قال الله تعالى: ﴿**لَوْلَآ أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ**﴾ [سبأ: 31] .[4]

وزعم المبرد أنّ لولاي ولولاك لا يوجد في كلام من يحتج بكلامه[5]، وما زعمه مردود برواية سيبويه والكوفيين، وأنشد سيبويه رحمه الله[6]:

وكم مَوطنٍ لولايَ طِحتَ كما هَوى بأجْرامه مِن قُنةِ النيق مُنهْوي.

وأنشد الفراء[7]:

أتطمِعُ فينا مَن أراقَ دماءنا ولولاكَ لم يَعْرِضْ لأحْسابنا حَسَنْ.[8]

فأبو العباس المبرد ذهب إلى أنه لا يجوز أن يقال: "لولاي، ولولاك" ويجب أن يقال: " لولا أنا، ولولا أنت " فيؤتى بالضمير المنفصل كما جاء به التنزيل في قوله تعالى:﴿ **لَوْلَآ أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ**﴾ [سبأ: 31] ولهذا لم يأت في القرآن الكريم إلا منفصلاً.[9]

وردّ الشلوبين على قول المبرد فقال: اتفق أئمة البصريين والكوفيين، كالخليل، وسيبويه، والكسائي، والفراء، على رواية (لولاك) عن العرب، فإنكار المبرد له هذيَانٌ.[10]

ووافق المالقي قول الأخفش، وقال: الأظهر عندي من هذين القولين، قول الأخفش، لوجهين: أحدهما: أنّا إذا جعلنا (لولا) حرفَ جرّ، فيجيء حرفان يعملان في معمولٍ واحدٍ، وذلك غيرُ موجودٍ في

(1) ينظر: الكتاب 222/4. شرح قواعد الإعراب، ص 231-232.

(2) ينظر: الجنى الداني، للمرادي، ص 604، وشرح قواعد الإعراب، ص 234.

(3) ينظر: الكتاب، لسيبويه 373/2.

(4) ينظر: شرح التسهيل، لابن مالك 185/3-186، وموصل الطلاب إلى قواعد الإعراب، للأزهري ص 145-146.

(5) ينظر: المقتضب 73/3، وشرح كتاب سيبويه، للسيرافي 137/3.

(6) هذا البيت من البحر الطويل، وهو ليزيد بن الحكم بن أبي العاص الثقفي. الكتاب 374/2، والإنصاف، للأنباري 214/2.

(7) هذا البيت من البحر الطويل، وهو لعمرو بن العاص يخاطب معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنهم أجمعين. الإنصاف للأنباري 216/2، وشرح شواهد ابن عقيل 141.

(8) ينظر: شرح التسهيل، لابن مالك 185/3.

(9) ينظر: الإنصاف، للأنباري 212/2.

(10) ينظر: الجنى الداني، للمرادي، ص 605.

كلامهم، والوجه الثاني: أنّا إذا جعلنا (لولا) حرفَ جرٍّ فتحتاج إلى ما تتعلّقُ به، إذ ليست زائدةٌ كالباء في بحَسْبك، وليس في الكلام ما تتعلّق به ولا تُقَدَّرُ متعلقة به، ولا يُحتجُّ بـ(رُبّ) لأنها لازمة للخفض[1] ، وفسّر مجيء الضمير المجرور بعد لولا؛ بأنّ لولا باقية على بابها من رفع ما بعدها، وخرج بالصيغة من الرفع إلى الخفض كما خرج بصيغة الخفض إلى صيغة الرفع في قولهم: مررتُ بك أنت حين جُعِل توكيداً لضمير الخفض.[2]

أما الكافيجي فقد وافق أصحاب القول الثاني وهو قول الأخفش والكوفيين فقال: "لكن المختار مذهب الأخفش لما ذكر، ولأن القليل يُلحق بالكثير، ولأن الضمير فرع الظاهر، وإذا لم تكن جارة للأصل فكيف تكون جارة للفرع؟ ولأنه لا فرق بين قولك: "لولاك" وبين قولك: "لولا أنتَ" من حيث المعنى.

فكما أنها ليست بجارة في الثاني، اتفاقاً، يجب أن تكون غير جارة في الأول، رعاية لموجب اتحاد المعنى، واحترازاً عن التحكم المحض".[3]

والذي يظهر للباحث أن القول الثاني أرجح، وهو أن (لولا) غير جارة والضمير المتصل الواقع بعدها ضمير في موضع رفع؛ لأن لولا ليس بحرف جر، وحروف الجر تتعلق بفعل أو معنى فعل، ولولا لم تتعلق بشيء من ذلك، والذي يقوّي ما ذهب عليه الأخفش، وجود الأدلة السماعية من القرآن الكريم على ذلك، كما مرّ في آية سورة سبأ، ولضعف أدلة القول الأول؛ وأما الضمير المجرور الذي بعد لولا فاستعير عوضاً عن الضمير المرفوع.

5.1.2 المسألة الخامسة: (كلا) هل هي اسم أو حرف.

كلا: بفتح الكاف وتشديد اللام، بسيطة عند الجمهور، ومركبة عند ثعلب من كاف التشبيه ولا النافية، وقال: وإنما شُددت لامها لتقوية المعنى، ولدفع توهم بقاء معنى الكلمتين؛ أي سبب تشديد لامها تقوية المعنى: لأن زيادة المبنى والحروف تدل على زيادة المعنى، ولدفع توهم بقاء معنى الكلمتين؛ يقصد به التشبيه والنفي، ولأن تغير لفظ الكلمة دليل على تغيير معناها.[4]

وقد اختلف النحاة في (كلا) هل هي من الحروف أو من الأسماء كما اختلفوا في معناها.

فكلا: حرف، معناها الزجر وهي بسيطة كما هو الأصل.. فقال فيها ابن هشام بأنها حرف ردعٍ وزجرٍ، وهو مذهب سيبويه، وأكثر البصريين، ويُقال تارة أخرى: إنها حرف تصديق بمنزلة إي ونعم،

(1) ينظر: رصف المباني، للمالقي، ص 296.

(2) ينظر: المصدر السابق، ص 296.

(3) شرح قواعد الإعراب، ص 234.

(4) ينظر: مغني اللبيب، لابن هشام 60/3، وهمع الهوامع، للسيوطي 500/2.

وهو مذهب البصريين، والوجه الثالث أنها قد تكون بمعنى حقا، وهو مذهب الكسائي ومن تابعه، فيكون اسماً، أو بمعنى (أَلاَ) وهو مذهب أبي حاتم.[1]

استناداً لما سبق ففي (كلا) آراء وأقوال.

القول الأول: بأنها حرف ردعٍ وزجرٍ، وزعم بعضهم بأنه قول الخليل[2]، وهو قول سيبويه[3]، والمبرد[4]، والزجاج[5]، والزمخشري[6]، وجمهور البصريين، ولا معنى لها عندهم إلا ذلك، حتى إنهم يجيزون أبدا الوقف عليها، والابتداء بما بعدها، وحتى قال جماعة منهم: متى سمعت "كلا" في سورة فاحكم بأنها مكية؛ لأن فيها معنى التهديد والوعيد، وأكثر ما نزل ذلك بمكة؛ لأن أكثر العتو كان بها.[7]

وقد ردّ ذلك ابن هشام في المغني وقال: "فيه نظر؛ لأن لزوم المكية إنما يكون عن اختصاص العُتُو بها، لا عن غلبته، ثم لا تمتنع الإشارة إلى عتو سابق، ثم لا يظهر معنى الزجر في (كلا) المسبوقة بنحو قوله تعالى: ﴿فِيٓ أَيِّ صُورَةٖ مَّا شَآءَ رَكَّبَكَ كَلَّا بَلۡ تُكَذِّبُونَ بِٱلدِّينِ﴾ [الانفطار: 8-9].

وقوله سبحانه أيضاً: ﴿يَوۡمَ يَقُومُ ٱلنَّاسُ لِرَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ كَلَّآ إِنَّ كِتَٰبَ ٱلۡفُجَّارِ لَفِي سِجِّينٖ﴾ [المطففين: 6-7]."[8]

وقد تحقق الباحث من نسبة هذا القول للخليل في العين ولم يجده؛ وإنما ذكر الفراهيدي أن (كلا) على وجهين: تكون حقا، وتكون نفيا. ففي قوله تعالى: ﴿كَلَّا لَئِن لَّمۡ يَنتَهِ لَنَسۡفَعَۢا بِٱلنَّاصِيَةِ﴾ [العلق: 15] أي: حقا. وفي قوله تعالى: ﴿أَيَطۡمَعُ كُلُّ ٱمۡرِيٕٖ مِّنۡهُمۡ أَن يُدۡخَلَ جَنَّةَ نَعِيمٖ كَلَّآۖ﴾ [المعارج: 38] هو نفي.[9]

القول الثاني: أنها حرف جواب، وتصديق، ووعد بعد الطلب، وإعلام بعد الاستفهام، بمنزلة (إِيْ) بكسر الهمزة وسكون الياء، و(نعم) وزعم بعضهم بأنه قول الفراء[10]، والنضر بن شُميل[11]، في نحو:

(1) ينظر: شرح قواعد الإعراب، ص 320-323.

(2) ينظر: الارتشاف، لأبي حيان 2371/5. الجنى الداني، للمرادي، ص 577.

(3) ينظر: الكتاب، لسيبويه 235/4. الارتشاف، لأبي حيان 2371/5. الجنى الداني، للمرادي ص 577. مغني اللبيب، لابن هشام 60/3.

(4) لم أقف على قوله في المقتضب.

(5) ينظر: معاني القرآن وإعرابه 85/4.

(6) ينظر: الكشاف، للزمخشري 40/3.

(7) ينظر: مغني اللبيب، لابن هشام 60/3-61. الجنى الداني، للمرادي ص 577. شرح المفصل، لابن يعيش 16/9.

(8) مغني اللبيب، لابن هشام 61/3-62.

(9) ينظر: العين، باب الكاف 407/5.

(10) ينظر: مغني اللبيب، لابن هشام 64/3.

(11) ينظر: الارتشاف، لأبي حيان 2370/5. مغني اللبيب، لابن هشام 64/3. الجنى الداني، للمرادي، ص 577.

﴿كَلَّا وَٱلْقَمَرِ﴾ [المدثر: 32]. فقالوا: معناه إيْ والقمر[1] ؛ لكن نسبة هذا القول للفراء لا تصح، فلم يجده الباحث في معاني الفراء في بيانه لآية سورة المدثر السابقة، التي أشار إليها ابن هشام، وذكر أبو حيان عن الفراء بأن (كلا) في آية المدثر صلة للقسم[2]، وأما الموضع الوحيد الذي ذكر فيه الفراء تفسير (كلا) هي في سورة المعارج في قوله تعالى: ﴿كَلَّآ إِنَّهَا لَظَىٰ﴾ [المعارج: 15] أي: لا ينجيه ذلك.[3]

القول الثالث: أنها اسم بمعنى حقا، وهو قول الكسائي[4]، وتلميذه نُصير بن يوسف، ومحمد بن أحمد بن واصل، وابن الأنباري، ففي قوله تعالى: ﴿كَلَّا لَا تُطِعْهُ﴾ [العلق: 19]. فمعناه: حقا لا تُطعه، وحكم ابن هشام في أنّ قول الكسائي بأنّ كلا بمعنى حقا، لا يتأتى في نحو: ﴿كَلَّآ إِنَّ كِتَٰبَ ٱلْأَبْرَارِ لَفِي عِلِّيِّينَ﴾ [المطففين: 18]؛ لأن (إن) لا تُكسر بعد (حقا) ولا بعد ما كان بمعناها، ولأن تفسير حرف بحرف أولى من تفسير حرف باسم.[5]

وَقد ردّ الدماميني[6] على أنّ همزة (إنّ) لا تُكسر بعد (حقاً) فقال: إنما يمتنع كسرها بعد حقا إذا كانت حقا واقعة في ابتداء الكلام، فيكون ما بعدها فاعلا بفعل ناصب لها، أو مبتدأ مخبرا عنه بها، وأما إذا جعلت حقا متعلقة بالكلام السابق عليها، لا بما بعدها، فلا مانع من كسر إنّ حينئذٍ، بل هو الواجب على هذا التقدير؛ لأنها واقعة في محل الجملة، كما إذا قلت: زيد أكرمتُه، حقاً إنه فاضل.[7]

القول الرابع: أنها حرف بمعنى ألا الاستفتاحية، وهو قول أبي حاتم السجستاني والزجاج، في قوله تعالى: ﴿كَلَّا لَا تُطِعْهُ﴾ [العلق: 19]. فالمعنى: ألاَ لاَ تطعهُ.[8]

وقد وافق ابن هشام هذا وقال: قول أبي حاتم عندي أولى من قولهما أي: قول الكسائي والنضر؛ لأنه أكثر اطرادا، ولأن "إنّ" تُكسر بعد ألاَ الاستفتاحية.[9]

واختار الكافيجي أن تكون للردع فقط، وقال: "وهو الأحسن، لأنه أضبط".[10]

(1) ينظر: الجنى الداني، للمرادي، ص 577. مغني اللبيب، لابن هشام 64/3. موصل الطلاب، للأزهري، ص 201.

(2) ينظر: البحر المحيط، لأبي حيان 369/8.

(3) ينظر: معاني القرآن، للفراء 184/3.

(4) ينظر: مغني اللبيب، لابن هشام 64/3. الجنى الداني، للمرادي، ص 577. الارتشاف، لأبي حيان 2370/5.

(5) ينظر: مغني اللبيب، لابن هشام 64/3-66. الجنى الداني، للمرادي ص 577.

(6) ينظر: شرح الدماميني على مغني اللبيب 112/2.

(7) ينظر: مغني اللبيب، لابن هشام 65/3. حاشية الدسوقي على مغني اللبيب 201/1. حاشية الأمير 161/1. أوضح المسالك 246/1.

(8) ينظر: الجنى الداني، للمرادي، ص 577. مغني اللبيب، لابن هشام 64/3. الارتشاف، لأبي حيان 2370/5. همع الهوامع، للسيوطي 601/2.

(9) ينظر: مغني اللبيب، لابن هشام 64/3-65.

(10) شرح قواعد الإعراب، ص 320.

وفي هذه المسألة فقد ضعّف الكافيجي مذهب الكسائي وقال: "لأن مثل هذا الاشتراك قليل جدا مع كونه مخالفا للأصل ومُحْوِجا إلى تكلّف سبب بنائها".[1] وعلل التضعيف لمذهب الكسائي إلى مخالفته للأصل وهو عدم الاشتراك كما ذهب الكسائي، ويحتاج إلى تكلف لبيان اسميتها.

واستناداً إلى ما سبق يرى الباحث أنّ الأرجح أنْ يُجمع بين القول الأول، وهو قول الخليل وسيبويه ومن تبعهما، وهو أنّ (كلّا) حرف ردع وزجر، والقول الرابع، وهو قول السجستاني والزجاج وابن هشام، وهو أنّ (كلّا) تأتي بمعنى ألا الاستفتاحية؛ وذلك لقوّة القولين، ولوجود الأدلّة السّماعيّة، فلا مزية لترجيح أحدهما على الآخر، فمن قال هي حرف ردع وزجر، فهذا أخذ بدليل وترك الآخر، ومن قال هي بمعنى ألا الاستفتاحيّة، فكذلك أخذ بدليل وردّ الآخر، والإنصاف الذي يقتضيه البحث العلمي أن نقول بجواز القولين معاً، ويرى الباحث ضعف القول الثاني، الذي نُسب للفراء والنضر بن شميل، وضعف القول الثالث، وهو قول الكسائي وتلميذه نُصير بن يوسف ومحمد بن واصل وابن الأنباري؛ لأن (كلا) الأصل فيها أن تكون حرفاً لا اسماً، ولا وجود لأدلة سماعية لما ذهبوا إليه، وإن وجدت أدلة أخرى فقد ضعّفها المحققون، والظاهر خلافها.

6.1.2 المسألة السادسة: (إذ) بين الحرفية والاسمية.

إذ: على أربعة أوجه وهي: أن تكون اسماً للزمن الماضي، وأن تكون اسماً للزمن المستقبل، والتعليل والمفاجأة.[2]

ولكن الجمهور قالوا: أنّ (إذ) لا تقع إلا ظرفاً أو مضافاً إليها، وأنها في نحو: ﴿**وَٱذْكُرُوٓاْ إِذْ كُنتُمْ قَلِيلًا**﴾ [الأعراف: 85] ظرف لمفعول محذوف، أي: واذكروا نعمة الله عليكم إذ كنتم قليلاً[3]، وجوّز الأخفش والزمخشري[4] والزجاج[5] وابن مالك[6] وقوعه مفعولاً به، ووافق أبو حيان[7] الجمهور قولاً، وخالفهم عملا.[8]

قال الكافيجي: "ويُقال تارة أخرى: إنها حرفُ مُفاجأةٍ، نص على ذلك سيبويه[9]، وهي لا تقع إلا بعد (بينا) أو (بينما) وتحذف بعدهما، وهو أسير أي: أيسر. وأما من أنكر وقوعها بعدهما فهو محجوج

(1) شرح قواعد الإعراب، ص 323.

(2) ينظر: مغني اللبيب، لابن هشام 5/2.

(3) ينظر: مغني اللبيب، لابن هشام 11/2-12. همع الهوامع، للسيوطي 127/2.

(4) ينظر: الكشاف 128/2.

(5) لم يقف عليه الباحث في معانيه في بيان آية الأعراف 355/2.

(6) ينظر: شرح التسهيل 210/2.

(7) ينظر: ارتشاف الضرب 1405/3.

(8) ينظر: مغني اللبيب، لابن هشام 11/2. همع الهوامع، للسيوطي 127/2.

(9) ينظر: الكتاب 158/2.

بالسماع وفيها أربعة أقوال: الأول: أنها حرف المفاجأة وهو المختار عند المصنف، والثاني: أنها زائدة. والثالث: أنها ظرف زمان. والرابع: أنها ظرف مكان"[1].

والتساؤل هنا هل إذ ظرف مكان أو زمان أو حرف بمعني المفاجأة أو حرف مؤكد أي زائد؟ أقوالٌ عديدة:

القول الأول: من أقسام (إذ) أن تكون للمفاجأة، وهذا القسم مخالف لرأي الجمهور، لكن الذين جوّزوا أن تكون للمفاجأة اختلفوا فيها، فذهب بعضهم إلى أنها تجردت من الظرفية وأصبحت حرفاً، وذهب بعضهم إلى أنها باقية على ظرفيتها ولا تخرج عنها[2]. وأوّل من نص على أن تكون (إذ) للمفاجأة سيبويه، وهي الواقعة بعد (بيننا) أو (بينما) كقوله[3]:

استقدِرِ الله خيراً وارضينَ به فبينما العُسْرُ إذ دارتْ مياسيرُ

وكقول عمر ﷺ[4] : "بينما نحن عند رسول الله ﷺ إذ طلع علينا رجل " فهذا مثال وقوعها بعد بينما".[5]

وكذلك اختار الشلوبين أنها حرف لمعنى المفاجأة[6].

القول الثاني: على القول بالظرفية قاله ابن جني[7] وابن الباذش: عاملها الفعل الذي بعدها؛ لأنها غير مضافة إليه، وعامل (بينا) و(بينما) محذوف يفسره الفعل المذكور.[8]

وقال الشلوبين: (إذ) مضافة للجملة فلا يعمل فيها الفعل ولا في (بينا) و(بينما) لأن المضاف إليه لا يعمل في المضاف، ولا فيما قبله، وإنما عاملها محذوف يدل عليه الكلام و(إذ) بدل منها.[9]

وقيل: العامل ما يلي (بين) بناءً على أنها مكفوفة عن الإضافة إليه، كما يعمل تالي اسم الشرط فيه، وقيل: (بين) خبر المحذوف، وتقدير قولك: (بينما أنا قائم إذ جاء عمرو): بين أوقات قيامي مجيء عمرو، ثم حذف المبتدأ مدلولاً عليه بـ (جاء عمرو) وقيل: مبتدأ و(إذ) خبره، والمعنى: حين أنا قائم جاء عمرو.[10]

---

(1) شرح قواعد الإعراب، ص 283-284.

(2) ينظر: همع الهوامع، للسيوطي 130/2. الجنى الداني، للمرادي، ص 189.

(3) البيت من البسيط. وهو لحُريث بن جبلة العذري. شرح البغدادي 168/2، ونسبه ابن برّي لعُثير بن لبيد العذري، وفي البصائر للفيروز آبادي نَسب البيت لأبي عُيينة المهبلي. الكتاب لسيبويه 158/2. مغني اللبيب، لابن هشام 26/2. شواهد المغني، للسيوطي ص 86.

(4) صحيح مسلم 133/2.

(5) شرح التسهيل، لابن مالك 209/2.

(6) ينظر: همع الهوامع، للسيوطي 130/2.

(7) ينظر: سر صناعة الإعراب 227/2.

(8) ينظر: الجنى الداني، للمرادي، ص 190. مغني اللبيب، لابن هشام 27/2-28. همع الهوامع، للسيوطي 130/2.

(9) ينظر: الجنى الداني، للمرادي، ص 190. مغني اللبيب، لابن هشام 28/2. همع الهوامع، للسيوطي 130/2.

(10) ينظر: مغني اللبيب، لابن هشام 28/2-29. حاشية الدماميني على مغني اللبيب 181/1. حاشية الدسوقي على مغني =

واختار أبو حيان أن تكون ظرفا زمانيا على حالها التي استقرت لها، ولم يخرجها إلى الزيادة ولا إلى الحرفية ولا إلى كونها ظرف مكان[1]

القول الثالث: بأنها حرف توكيد، وذلك بأن تحمل على الزيادة، وقاله أبو عبيدة وابن قتيبة الدينوري، وحملا عليه آيات، منها قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ﴾ [الحجر: 28].[2]

وقال ابن مالك بحرفيتها فقال في شرح التسهيل: "والمختار عندي الحكم بحرفيتها".[3]

وردّ أبو حيان على حرفيتها عند ابن مالك، فقال: "والذي نختاره نحن خلاف قوله، وأنها ظرف زمان على حالها التي استقرت لها، ولا نخرجها إلى الزيادة ولا إلى الحرفية ولا إلى كونها ظرف مكان؛ لأنه يمكن إقرارها ظرف زمان على ما نبينه".[4]

وأيضا ردّ أبو حيان على حرفيتها عند أبي عبيدة وابن قتيبة فقال: "واختلف النحويون في (إذ) فذهب أبو عبيدة وابن قتيبة إلى زيادتها، وهذا ليس بشيء، وكان أبو عبيدة وابن قتيبة ضعيفين في النحو".[5]

القول الرابع: أنها للتحقيق كـ (قد) كما في قوله تعالى: ﴿وَلَن يَنفَعَكُمُ ٱلْيَوْمَ إِذ ظَّلَمْتُمْ﴾ [الزخرف:39].

وقد ردّ هذا القول ابن هشام في المغني وتابع أبا حيان فقال: "وليس القولان بشيء"[6]؛ أي الزيادة والتحقيق.[7]

القول الخامس: اختار ابن الشجري أنها تقع زائدة بعد (بينا وبينما) خاصة، قال: لأنك قلت: بينما أنا جالس إذ جاء زيد. فقدَّرتها غير زائدة أعملت فيها الخبر؛ وهي مضافة إلى جملة (جاء زيد) وهذا الفعل هو الناصب لـ(بين) فيعمل المضاف إليه فيما قبل المضاف.[8]

أما الكافيجي فقد وافق سيبويه وابن مالك وابن هشام على حرفيتها فقال: إنها حرف المفاجأة، وهو المختار عند ابن هشام[9] ورجح قول سيبويه على الأقوال الأخرى بأدلة السماع، ومن أنكر حرفيتها فهو محجوج بتلك الأدلة، وأنكر أن تكون ظرفا.

=
اللبيب 89/1.

(1) ينظر: التذييل والتكميل 299/7

(2) ينظر: همع الهوامع، للسيوطي 130/2.

(3) شرح التسهيل، لابن مالك 210/2.

(4) التذييل والتكميل، لأبي حيان 299/7.

(5) ينظر: البحر المحيط، لأبي حيان 139/1.

(6) مغني اللبيب، لابن هشام 30/2.

(7) ينظر: مغني اللبيب، لابن هشام 30/2. همع الهوامع، للسيوطي 130/2.

(8) ينظر: مغني اللبيب، لابن هشام 30/2-31. همع الهوامع، للسيوطي 131/2. الدماميني 181/1. الدسوقي 99/1.

(9) ينظر: شرح قواعد الإعراب، ص 283.

ويرى الباحث حرفيتها تبعاً لابن مالك والشلوبين والكافيجي وقبلهم سيبويه؛ لأن هناك أدلة مروية عن العرب نثراً ونظماً، وأدلة النقل والسماع من أقوى الأدلة التي يستند عليها من أراد أن يرجح رأيا، أمّا الأقوال الأخرى التي تقول بأنّ (إذ) حرف توكيد، أو حرف تحقيق، فقد ردّها أهل التحقيق والنظر، واتفقوا على بطلانها.

7.1.2 المسألة السابعة: "إذا" الفجائية هل هي حرف أو اسم.

(إذا) الفجائية لا تأتي إلا في حشو الكلام، ولا تأتي في أوله ولا في آخره؛ لأن الغرض من الإتيان بها الدلالة على أن ما بعدها حصل مقارنا لوجود ما قبلها على سبيل المفاجأة، فلابد من تقدم شيء عليها، ولا يليها عند الجمهور إلا الجملة الاسمية؛ تفريقاً بينها وبين (إذا) الشرطية، ولا تحتاج لجواب.[1]

وقد اختلف في حقيقة (إذا) الفجائية هل هي حرفٌ أو اسمٌ؟ وعلى الاسمية هل هي ظرف مكان أو ظرف زمان.

قال الكافيجي: "وتارة أخرى يُقال فيها، حرف مفاجأةٍ تمسكاً بالظاهر المتبادر إلى الفهم -هذا مذهب الكوفيين- وظرف مكان عند المبرد[2]، وظرف زمان عند الزجاج[3]، فاختار ابن هشام الأول كما اختاره ابن مالك[4]، والثاني ابن عصفور[5]، والثالث الزمخشري[6]".[7]

ومما سبق نتبين أن هناك ثلاثة أقوال في حقيقة (إذا) الفجائية:

القول الأول: أنها حرف، وهو مذهب الكوفيين، وحُكي عن الأخفش، واختاره الشلوبين، في أحد قوليه.[8]

ووافق ابن مالك مذهب الكوفيين، فقال: "روي عن الأخفش أنها حرف دال على المفاجأة وهو الصحيح عندي".[9]

وقال ابن هشام: "ويرجحه قولهم: خرجتُ فإذا إنّ زيداً بالباب" بكسر(إنّ)؛ لأن (إنّ) لا يعمل ما بعدها فيما قبلها".[10]

---

(1) ينظر: مغني اللبيب، لابن هشام 48/2. همع الهوامع، للسيوطي 134/2.

(2) ينظر: المقتضب 274/3.

(3) ينظر: معاني القرآن وإعرابه 366/3.

(4) ينظر: شرح التسهيل 214/2.

(5) ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور 101/2. غير أن الباحث لم يقف على هذا القول في مؤلفاته التي أتيح له الاطلاع عليها.

(6) ينظر: الكشاف 73/3.

(7) شرح قواعد الإعراب، ص 279.

(8) ينظر: الجنى الداني، للمرادي، ص 375.

(9) شرح التسهيل، لابن مالك 214/2.

(10) مغني اللبيب، لابن هشام 49/2.

وأصحاب هذا المذهب ذكروا ثمانية أوجه تدل على صحة مذهبهم، وقد ذكرها ابن مالك:

أحدها: أنها كلمة تدل على معنى في غيرها، غير صالحة لشيء من علامات الأسماء والأفعال.

الثاني: أنها كلمة لا تقع إلا بين جملتين، وذلك لا يوجد إلا في الحروف كلكن وحتى الابتدائية.

الثالث: أنها كلمة لا يليها إلا جملة ابتدائية مع انتفاء علامات الأفعال، ولا يكون ذلك إلا في الحروف.

الرابع: أنها لو كانت ظرفاً، لم يختلف من حكم بظرفيتها في كونها مكانية أو زمانية.

الخامس: أنها لو كانت ظرفاً، لم تربط بين جملة الشرط والجزاء، كقوله تعالى: ﴿**وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ**﴾ [الروم: 35].

السادس: أنها لو كانت ظرفاً، فالواجب اقترانها بالفاء إذا صدر بها جواب الشرط، فإنّ ذلك لازم لكل ظرف صدر به الجواب نحو: إن تقم فحينئذ أقوم.

السابع: أنها لو كانت ظرفاً، لأغنت عن خبر ما بعدها، ولكثر نصب ما بعده على الحال، كقولك: عندي زيد مقيما وهناك بشرٌ جالسا.

الثامن: أنها لو كانت ظرفاً، لم تقع بعدها إنّ المكسورة غير مقترنة بالفاء، كما لا تقع بعد سائر الظروف نحو: عندي أنك فاضل، وأمر إنّ بعد إذا المفاجأة بخلاف ذلك كقوله[1]: إذا إنّه عَبدُ القفَا واللَّهازم.

الشاهد: إذا أنّه.. روي بفتح همزة (أنّ) وهي ومعمولها: مبتدأ، وإذا الفجائية: ظرف متعلّق بمحذوف، خبر مقدم. وقيل: إذا حرف، وخبر المبتدأ محذوف. والوجه الثاني: كسر همزة إنّ على تقدير أنّ ما بعدها جملة غير محتاجة إلى شيء. وعلى هذا يجوز فتح همزة أنّ وكسرها، بعد إذا الفجائية.[2]

فمن ذهب إلى أنّ إذا الفجائية حرف فأجاز فتح همزة إنّ وأجاز كسرها، فإن فتحتها فهي ومدخولها في تأويل مصدر، ولك وجهان من الإعراب: الأول: أن تجعل المصدر مبتدأ خبره محذوف، والثاني: أن تجعل المصدر خبر مبتدأ محذوف، وليس لك على هذا أن تجعل إذا نفسها خبر المبتدأ؛ لأن إذا حينئذ حرف وليست ظرفا، وإن كسرتها فليس لك إلا الإعراب الظاهر، إذ ليس في الكلام تقدير.[3]

فتعين من هذه الأوجه الثمانية الاعتراف بثبوت الحرفية وانتقاء الظرفية.[4]

---

(1) البيت من الطويل، وصدره: وكنتُ أُرى زيداً كما قِيل سَيّداً. وهو من شواهد سيبويه التي لا يُعرف قائلها. الكتاب 472/1، وشرح شواهد ابن عقيل 356/1. شرح الشواهد الشعرية، لمحمد شرّاب 31/3.

اللهازم: جمع لِهزمة - بكسر اللام والزاي- وهو طرف الحلقوم، ويقال: هي عظم ناتئ تحت الأُذن. شرح الشواهد الشعرية، لمحمد شراب 31/3-32.

(2) ينظر: خزانة الأدب، للبغدادي 265/10.

(3) ينظر: شرح شواهد ابن عقيل 356/1.

(4) ينظر: شرح التسهيل، لابن مالك 214/2-215، الجنى الداني، للمرادي، ص 375.

وقد رد أبو حيان على وجوه الاستدلال على حرفية إذا التي ذكرها ابن مالك:

1. ساق كلاما للأستاذ أبي علي قائلا فيه: وأمّا ما احتج به مَن جعلها حرفاً من كسر إنّ الواقعة بعدها، والظروف لا تقع إنّ بعدها فلا يلزم؛ لأنَّ الظروف إنما يمتنع وقوع إنّ بعدها إذا جُعل ما بعد إنَّ عاملاً فيها، وأمّا على غير هذا فلا يمتنع، إذ لا مانع منه، ويمكن أن يكون العامل في الظرف مع الكسر معنى الكلام الذي فيه إن، فلا حجة في وقوع إنّ المكسورة بعد إذا التي للمفاجأة لمن قال إنها حرف. فثبت الاعتراف بثبوت الاسمية وانتفاء الحرفية.[1]
2. أما قول ابن مالك: ولا يليها في المفاجأة إلا جملة اسمية ليس كما ذَكر، وقد نبَّهنا على ذلك قبلُ، وذكرنا في باب الاشتغال أنها تليها الجملة الفعلية المصحوبة بقد، نقل ذلك الأخفش عن العرب.[2]
3. وقوله وقد تقع بعد بينا وبينما، قال الأصمعي: "إذ وإذا في جواب بينا وبينما لم يأت عن فصيح".[3]

القول الثاني: أنها ظرف مكان عند المبرد[4]، والفارسي، وابن جني، وأبي بكر بن الخيّاط، واختاره ابن عصفور.[5]

ونُسب هذا القول إلى سيبويه، واستدل القائلون به، بوقوعها خبراً عن الجُثَّة، في نحو: خرجتُ فإذا زيدٌ، وأجاب الأولون بأنه على حذف مضاف، أي: حضور زيد.[6]

وقال المبرد في المقتضب: "فأمّا (إذا) التي تقع للمفاجأة فهي التي تَسُدّ مَسَدّ الخبر، والاسم بعدها مبتدأ، وذلك قولك: جئتك فإذا زيد، وكلَّمتك فإذا أخوك. وتأويل هذا: جئت ففاجأني زيد، وكلمتك ففاجأني أخوك، وهذه تُغني عن الفاء، وتكون جوابا للجزاء؛ نحو: إن تأتني إذا أنا أفْرَح، على حَدِّ قولك: فأنا أفرحُ. قال الله ﷻ: ﴿**وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ**﴾ [الروم: 35]. فقوله: {إذا هم يقنطون} في موضع: يقنَطوا"[7].

القول الثالث: أنها ظرف زمان، وهو مذهب الزجاج، والرياشي، واختاره ابن طاهر، وابن خروف، والشلوبين، ونُسب إلى المبرد، وقيل: وهو ظاهر كلام سيبويه.[8]

---

(1) ينظر: التذييل والتكميل، لأبي حيان 330/7.

(2) ينظر: المصدر السابق 331/7.

(3) ينظر: المصدر السابق 331/7.

(4) ينظر: المقتضب، للمبرد 178/3.

(5) ينظر: ارتشاف الضرب، لأبي حيان 1412/3، مغني اللبيب، لابن هشام 49/2-50، همع الهوامع، للسيوطي 134/2.

(6) ينظر: الجنى الداني، للمرادي ص 374-375.

(7) المقتضب 178/3.

(8) الجنى الداني، للمرادي ص 374. وينظر: شرح التسهيل، لابن مالك 214/2. همع الهوامع، للسيوطي 134/2.

ويرى الباحث أن المبرد في المقتضب لم يحدد أي الظرفين تكون (إذا)؛ لذلك نسب هذا القول له.

واختار هذا المذهب الزمخشري[1]، وزعم أن عاملها فعل مقدر مشتق من لفظ المفاجأة. قال في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِّنَ ٱلْأَرْضِ﴾ [الروم: 24]. إن التقدير: إذا دعاكم فاجأتم الخروج في ذلك الوقت.[2]

وابن يعيش في شرح المفصّل بيّن أنّ (إذا) التي تكون بمعنى المفاجأة على ضربين: تكون اسماً، وتكون حرفاً، وإذا كانت اسماً كانت ظرفاً من ظروف الأمكنة، وإذا كانت حرفاً كانت من حروف المعاني الدالة على المفاجأة.[3]

أما الكافيجي فلم يصرح باختياره بين هذه المذاهب والأقوال فاكتفى بذكرها، وذكر اختيار ابن هشام وهو الحرفية؛ وأنها حرف مفاجأة، تمسكاً بالظاهر المتبادر إلى الفهم، وهو مذهب الكوفيين، وذكر أن إذا الفجائية تختص بالجملة الاسمية؛ وسبب اختصاصها للفرق اللفظي بينها وبين إذا الشرطية المناسبة للفعل، على ما هو شأن طريق استنباط التعليل بعد الوقوع [4]، وأقرّ ما أضافه ابن هشام أن إذا الفجائية والشرطية اجتمعا في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِّنَ ٱلْأَرْضِ إِذَآ أَنتُمْ تَخْرُجُونَ﴾ [الروم: 24]. وهذا الاجتماع اجتماع استعمال كل منهما جارياً في مقتضاه، كما انفرد استعمال إحداهما في كلام واحد ثابتاً في محله، فعند الإعراب قال بأن إذا الأولى للشرط، والثانية للمفاجأة، وهي تنوب مناب الفاء.[5]

ويرى الباحث أنّ المذهب القائل بحرفيتها أرجح، وهو مذهب الكوفيين ومن تابعهم من النحاة؛ لأن أدلتهم السّماعيّة أقوى من أدلة المذاهب الأخرى، ويشهد له قولهم: خرجتُ فإذا إنّ زيداً بالباب. بكسر(إنّ)، فلو كانت (إذا) ظرف مكان أو زمان، لاحتاجتْ إلى عاملٍ يعملُ في محلها النصب، و(إنّ) لا يعمل ما بعدها فيما قبلها، وإذا بطل أنْ تكون ظرفاً تعيَّن أنْ تكونَ حرفاً. وأن (إذا) كلمة تدل على معنى في غيرها، ولا تصلح لأي علامة من علامات الأسماء والأفعال. وأنها لو كانت ظرفا حقا، لَمَا اختلف العلماء القائلين بظرفيتها في أي الظريفين تكون، زمانية أو مكانية.

(1) ينظر: همع الهوامع، للسيوطي 134/2.

(2) ينظر: الكشاف، للزمخشري 439/2، 200/3. مغني اللبيب، لابن هشام 50/2.

(3) ينظر: شرح المفصل 94/1.

(4) ينظر: شرح قواعد الإعراب، ص 279.

(5) ينظر: المصدر السابق، ص 280.

8.1.2 المسألة الثامنة: خلا وعدا فعلان أو حرفان.

المستثنى: "هو المذكور بعد (إلّا) أو إحدى أخواتها مخالفاً لما قبلها نفياً أو إثباتاً، وأدوات الاستثناء ثمان، وهي أربعة أقسامٍ: ما هو حرفٌ وهو (إلّا)، وما هو اسمٌ وهو (غيرُ، سوى)، وما هو فعلٌ وهو (ليس)، ولا يكون وما هو مشتركٌ بين الفعل والحرف وهو (خلا، عدا، حاشا)."[1]

قال الكافيجي: "قال سيبويه: "خلا وعدا: فعلان ضُمِّنا معنى الاستثناء". وقال بعض النحاة: إنهما حرفا جرّ".[2]

ففي هذه المسألة قولان لأهل الفن:

القول الأول: أن خلا وعدا فعلان بمعنى المفارقة والمجاوزة ضُمِّنا معنى الاستثناء.[3] وفعلية عدا أشهر من حرفيتها؛ ولذلك قال سيبويه: "وما جاء من الأفعال فيه معنى إلا فلا يكون وليس وعدا وخلا".[4] ثم قال: وما فيه ذلك المعنى من حروف الإضافة وليس باسم فحاشا وخلا في بعض اللغات.[5]

وقال ابن يعيش: "وأما عدا فهي فعل، ولم يحك سيبويه وأبو العباس المبرد فيها الحرفية، وإنما حكاها أبو الحسن الأخفش فعدّها مع خلا مما يجر".[6]

وقال الأشموني: "وأما خلا وعدا ففعلان غير متصرفين، لوقوعهما مع (إلّا) وانتصاب المستثنى بهما على المفعولية، وفاعلهما ضمير مستتر".[7]

قال المرادي: " التزم سيبويه فعلية (عدا) ولم يذكر أنها تكون حرفاً؛ لأن حرفيته قليلة".[8]

وذكر المبرد أن (ما) تدخل على (خلا وعدا) فيتعيّن النصب بعدها؛ لأنها مصدرية فدخولها يعين الفعلية، كقوله[9]:

ألا كلّ شيء ما خلا الله باطلُ.[10]

القول الثاني: أن خلا وعدا حرفان، أو أنهما لفظان مشتركان، لأن بعض العرب يجعل خلا وعدا حرف خفض، فيخفض المستثنى على كل حال، كما أن حاشى كذلك، فيكون لفظهما مشتركاً بين الحرف

(1) دليل الطالبين لكلام النحويين، لمرعي بن يوسف المقدسي ص 64.

(2) شرح قواعد الإعراب، للكافيجي ص 148.

(3) ينظر: همع الهوامع، للسيوطي 212/2.

(4) الكتاب، لسيبويه 359/1.

(5) شرح التسهيل، لابن مالك 309/2.

(6) شرح المفصل، لابن يعيش 78/2.

(7) حاشية الصبّان على شرح الأشموني 240/2.

(8) الجنى الداني، للمرادي ص 461.

(9) البيت للبيد، وهو من قصيدة رثى بها النعمان بن المنذر، ملك الحيرة. شرح البغدادي 154/3. شرح المفصل، لابن يعيش 78/2. الصبّان 242/2.

(10) ينظر: مغني اللبيب، لابن هشام 315/2-316. الجنى الداني، للمرادي ص 436. همع الهوامع، للسيوطي 212/2-213.

والفعل، فإن اعتقدت فيهما الحرفية جررت ما بعدهما، وإن اعتقدت فيهما الفعلية نصبت بهما، وصارت كل واحدة منهما كلفظ مشترك بين الحرف والفعل وهذا لا خلاف فيه.[1]

وقال المرادي: "عدا: قد حكى حرفيته غير سيبويه من الأئمة، فوجب قَبولها".[2] "وإن خلا لفظ مشترك؛ يكون حرفاً من حروف الجر، وفعلاً متعدياً، وهي في الحالتين من أدوات الاستثناء، فإذا كانت حرفاً جرّت الاسم المستثنى بها، نحو: قام القوم خلا زيدٍ، وإذا كانت فعلاً نصبتِ الاسم المستثنى، نحو: قام القوم خلا زيداً، وكلا الوجهين، أعني الجر والنصب، ثابت بالنقل الصحيح عن العرب، وإذا استُثنى بها ضمير المتكلم، وقُصد الجر، لم يؤت بنون الوقاية، وإذا قُصد النصب أُتى بها، فيقال على الأول: خَلايَ، وعلى الثاني: خَلاني".[3]

وسوّى المبرد بين خلا وعدا في الفعلية ثم قال: "وقد تكون خلا حرف خفض فتقول: جاءني القوم خلا زيد مثل سوى زيد".[4]

وأُنشد في حرفية عدا والخفض بها[5]:

تركنا في الحضيض بنات عَوْجٍ عواكف قد خضعن إلى النُسور

أبحنا حَيَّهُم قَتْلا وأسْراً عدا الشَّمْطَاءِ والطفلِ الصغيرِ[6]

وزعم الجرمي، والرّبعي، والكسائي، والفارسي، وابن جني، أنه يجوز الجر على تقدير (ما) زائدة.[7] وهذا القول خلاف الأصل؛ لأن دخول (ما) يوجب النصب.

وقال المرادي: "فإن كان ذلك قياساً منه فهو فاسد؛ لأن (ما) لا تكون زائدة أول الكلام؛ لأنها ضد الاعتناء الذي قُدمت له، وإن كان يَحكى ذلك عن العرب، فهو من الشذوذ بحيث لا يُقاس عليه".[8]

ولأن (ما) لا تُزاد قبل الجار والمجرور، بل بعده نحو قوله تعالى: ﴿**عَمَّا قَلِيلٍ**﴾ [المؤمنون: 40]. وقوله تعالى: ﴿**فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ**﴾ [آل عمران: 159]. وإن قالوه بالسماع فهو من الشذوذ بحيث لا يقاس عليه.[9]

---

(1) ينظر: شرح المفصل، لابن يعيش 78/2.

(2) الجنى الداني، للمرادي ص 461.

(3) المصدر السابق ص 436.

(4) ينظر: المقتضب، للمبرد 426/4، وشرح التسهيل، لابن مالك 309/2.

(5) البيتان من الوافر، وشرح شواهد ابن عقيل 126، والتصريح 363/1.

(6) شرح التسهيل، لابن مالك 310/2.

(7) ينظر: مغني اللبيب، لابن هشام 315/2-316، والجنى الداني، للمرادي ص 436، وهمع الهوامع، للسيوطي 212/2-213.

(8) الجنى الداني، للمرادي ص 437، وينظر التذييل والتكميل 317/8، ومغني اللبيب، لابن هشام 316/2.

(9) مغني اللبيب، لابن هشام 316/2.

والكافيجي جعل (خلا، وعدا) لفظين مشتركين بين الفعلية والحرفية، فقد وافق أصحاب القول الثاني، فقال: "ولو جعلتهما من قبيل المشترك بين الفعل والحرف، وإن كان التضمين أكثر من الاشتراك استدلالاً عليه بموارد الاستعمالات، كما هو مناسب للبحث اللفظي، لما خرجت من سمت الصواب".[1]

وقد عزز رأيه بقول السيرافي فقال: "فلعلّ قول السيرافي[2]: " إنّ خلا وعدا مع معموليهما منصوبان على أنهما حال تارة، وأخرى لا محل لهما من الإعراب" يقوى ما قلناه".[3]

ويرى الباحث أن عدا وخلا لفظان مشتركان في الفعلية والحرفية؛ لأنه الوارد في كلام العرب المحتجّ بهم، كما مرّ في قول لبيد، فتعيّنت فيهما الفعلية لدخول ما المصدريّة عليهما، وتكون حرفاً أيضاً، كما مرّ في قول من قال: "عدا الشّمطاءِ والطّفلِ الصغيرِ"، وقد عملتْ (عدا) الجرّ في الاسم بعدها، فدلّ على أنها حرف جرّ، إذ عامل الجرّ لا يحذف لكي نقول هو مقدّر، فلا مناص من القول بأنها جاءت حرفاً، فإذا كان كلا الأمرين قد ورد عن العرب، فلا مزية لترجيح أحدهما على الآخر، فمن قال هما فعلان فقط، فهذا أخذ بأدلة وترك الأدلة الأخرى، ومن قال بأنهما حرفان فقط، فكذلك أخذ بأدلة وردّ الأخرى، والإنصاف أن نقول بجواز أن يكونا فعلين أو يكونا حرفين؛ فإن نصبتَ بعدهما فهما فعلان، وإن جررتَ بعدهما فهما حرفان.

2.2 المسائل المتعلقة بالعامل والتقدير.

يتضمن هذا المبحث المسائل التي اختلف فيها النحاة، ورأي الكافيجي فيها، وهي مسائل متعلقة بالعامل والتقدير، وهي سبع مسائل:

1.2.2 المسألة الأولى: تقدير عامل الجار والمجرور إذا كان خبراً.

2.2.2 المسألة الثانية: عامل الرفع في الاسم بعد (لولا).

3.2.2 المسألة الثالثة: عامل الاسم المرفوع بعد الجار والمجرور والظرف.

4.2.2 المسألة الرابعة: العامل في فعل الجزاء (فعل جواب الشرط).

5.2.2 المسألة الخامسة: عامل النصب في (حتى) الناصبة.

6.2.2 المسألة السادسة: عامل النصب في إذا الشرطية.

7.2.2 المسألة السابعة: تقدير قد من عدمه إذا وقع الفعل الماضي حالاً.

(1) شرح قواعد الإعراب، ص 148.

(2) ينظر: شرح كتاب سيبويه، للسيرافي 98/3. الجنى الداني، للمرادي ص 437.

(3) شرح قواعد الإعراب، ص 148-149.

1.2.2 المسألة الأولى: تقدير عامل الجار والمجرور إذا كان خبراً.

بيّن الكافيجي الاختلاف الواقع في هذه المسألة، ألا وهي مسألة اختلاف النحاة في تقدير العامل إذا كان الجار والمجرور خبراً، وذكر أنها فيها مذاهب ثلاثة: مذهب لجمهور البصريين بأن العامل محذوف متعلق بالفعل، ومذهب للأخفش وهو أن العامل محذوف متعلق بشبه الفعل، ومذهب ثالث جوّز كلا الأمرين السابقين.(1)

ومن المعلوم أنه متى ما وقع الجار والمجرور صفة لموصوف، أو صلة لموصول، أو خبراً لمخبر عنه، أو حالاً لذي حالٍ؛ تعلّق الجار والمجرور بمحذوف وجوباً، ولا يظهر إلا في الضرورة، فاختلفوا في هذا المقدّر على أقوال:

القول الأول: وهو مذهب جمهور البصريين، قالوا: إنّ الجار والمجرور متعلق بمحذوف وجوباً تقديره: كائنٌ؛ لأن الأصل في الصفة والحال والخبر الإفراد.(2)

أو تقدير ذلك المحذوف: اسْتَقَرَّ؛ لأن الأصل في العمل للأفعال، ويعضُدُهُ الاتفاق عليه في الصلة.(3)

واختار أبو علي الفارسي(4)، وابن جنّي(5)، والزمخشري(6) أن يكون المحذوف تقديره: اسْتَقَرَّ؛ لأن الأصل في العمل للأفعال كما سبق، ففي قولنا: زيد أمامك، أي زيد استقرّ أمامك، ونُسب إلى سيبويه، ورجّح هذا التقدير ابن الحاجب(7).(8)

القول الثاني: ذهب ابن خروف إلى أن العامل في الجار والمجرور المبتدأ نفسه، وذكر أن ما ذهب إليه هو مذهب سيبويه، وهو مذهب متقدمي أهل البصرة، كما نسبه ابن أبي العافية إلى سيبويه أيضا،(9) وذكر ابن مالك أنّ الذي حمل ابن خروف على أن ينسبه إلى سيبويه، أنّ سيبويه قال في باب ما ينتصب من الأماكن والوقت(10): قد ينتصب لأنها موقوع فيها، ومكوّن فيها، وعمل فيها ما قبلها، ثم أردفه بنظائره.(11)

---

(1) ينظر: شرح قواعد الإعراب، للكافيجي، ص 245.

(2) ينظر: ارتشاف الضرب، لأبي حيان 1121/3، وموصل الطلاب، للأزهري، ص 150، همع الهوامع، للسيوطي 321/1.

(3) ينظر: موصل الطلاب، للأزهري، ص150، وهمع الهوامع، للسيوطي 321/1.

(4) ينظر: التعليقة على كتاب سيبويه 92/1.

(5) ينظر: اللمع، ص 28.

(6) ينظر: المفصّل، ص 44.

(7) ينظر: شرح الرضي على كافية ابن الحاجب 244/1.

(8) ينظر: ارتشاف الضرب، لأبي حيان 1121/3، وهمع الهوامع، للسيوطي 321/1.

(9) ينظر: شرح التسهيل، لابن مالك 314/1، وارتشاف الضرب، لأبي حيان 1121/3، وهمع الهوامع، للسيوطي 321/1.

(10) ينظر: الكتاب 403/1.

(11) ينظر: شرح التسهيل، لابن مالك 314/1.

وزعم السهيلي: أنه لا يصح ارتفاع الاسم بعد الظرف والمجرور على الفاعلية، بل على الابتداء، وإن كان في موضع خبر، وتوهم قوم أنّ مذهب سيبويه يجوّز أن يرتفع بالظرف على الفاعلية.[1]

وأبطل ابن مالك ما ذهب إليه ابن خروف، لأن قوله مخالف لمراد سيبويه، ومخالف لما اشتهر عن البصريين والكوفيين مع عدم دليل، وذكر أن من محتملات كلام سيبويه أن ينتصب الظرف بمستقر، أو استقر، أو شبهما، وكلام سيبويه قابل لاستنباط ذلك منه؛ لأنه قال قاصداً للظروف الواقعة بعد المبتدأ: وعمل فيها ما قبلها. والجار والمجرور يُقاس عليه.[2]

القول الثالث: قول الكوفيين وقد ذهبوا إلى أن العامل فيه هو مخالفته المبتدأ، وحكاه ابن كيسان والسيرافي.[3]

فذهب شيوخ الكوفيين، والكسائي، والفراء، وابن هشام، إلى أن المحل ينتصب بخلافه للاسم، ولا يقدر له ناصب، لا قبله ولا بعده، وخالفهم ثعلب، فقال المحل ينتصب بفعل محذوف والمحل نائب عنه، فيضمر فيه من ذكر الاسم ما يضمر في الفعل.[4]

وذهب ابن كيسان إلى أن ما يُنسب للظرف من خبرية وعمل إنما هو للعامل فيه، والضمير الذي تحمله الظرف يجوز أن يؤكد فتقول: إن زيداً خلفك هو نفسه، وتقول: زيد خلفك أبوه، فأبوه مرفوع بالظرف على الفاعلية، ويجوز أن يرفع على الابتداء، والظرف خبره، والجملة من المبتدأ والخبر خبر عن زيد، هكذا تلقينا هذا الإعراب من أفواه شيوخنا.[5]

وأفسد ابن مالك قول الكوفيين؛ وذلك أن المخالفة معنى لا تختص بالأسماء دون الأفعال، فلا يصح أن تكون عاملة، لأن العامل عملاً مجمعاً عليه لا يكون غير مختص، هذا إذا كان العامل لفظاً، مع أنه أقوى من المعنى، فالمعنى إذا عدم الاختصاص أحقّ بعدم العمل لضعفه، ثم إنّ المخالفة لو كانت صالحة للعمل لزم على مذهب الكوفيين ألا تعمل في الظرف عند تأخره، لأن فيه عندهم عائداً هو رافع المبتدأ بعده بالتقدم، فإعمال ذلك العائد في الظرف لقربه منه أحقّ، ولِمَا سبق يتبيّن فساد ما ذهب إليه الكوفيون على رأي ابن مالك.[6]

(1) ينظر: ارتشاف الضرب، لأبي حيان 1122/3.

(2) ينظر: الكتاب 404/1، وشرح التسهيل، لابن مالك 316/1.

(3) ينظر: شرح التسهيل، لابن مالك 313/1، وهمع الهوامع، للسيوطي 321/1.

(4) ينظر: ارتشاف الضرب، لأبي حيان 1121/3.

(5) ينظر: المصدر السابق، 1122/3.

(6) ينظر: شرح التسهيل، لابن مالك 313/1-314، وهمع الهوامع، للسيوطي 321/1.

القول الرابع: وهو أن الظرف والجار والمجرور التامين يقعان خبر للمبتدأ، نحو: زيد أمامك، وبكر في الدار، والعامل فيه اسم فاعل من كون مطلق، أي كائن أمامك، وكائن في الدار، وقال ابن مالك: نص على ذلك الأخفش، وأومأ إليه سيبويه.[1]

أما الكافيجي فاختار مذهب جمهور البصريين، القائل بأنّ العامل محذوف ومتعلقه الفعل، وتقديره: استقرَّ؛ لأن الأصل في العمل هو الفعل، لا شبهه، ولا سيما إذا كان العامل محذوفاً.[2] وقد رجح الكافيجي تقدير الفعل، تبعا للزمخشري، والفارسي، وابن الحاجب؛ لأنه كما ذكرنا الأصل في العمل، ولتَعَيُّنِهِ في الصّلة، بالرغم من أنّ هناك فرقاً بينهما؛ لأنه في الصلة واقعٌ موقع الجملة، وفي الخبر واقعٌ موقع المفرد، ثم إن قدّرت اسم الفاعل كان من قبيل الخبر المفرد، وإن قدّرت الفعل كان من قبيل الجملة.[3]

ويرى الباحث أن القول الأول وهو قول جمهور البصريين القائل بأن العامل المحذوف متعلق بالفعل، هو الأرجح؛ لأن الفعل هو الأصل في العمل وليس شبه الفعل، وهذا ما يبطل قول الأخفش، وأما قول الكوفيين الذي يرى بأن العامل فيه هو مخالفته المبتدأ، فقد أبطله ابن مالك الذي نص على أن المخالفة معنى لا تختص بالأسماء دون الأفعال، وأما ما ذهب إليه ابن خروف أن العامل في الجار والمجرور المبتدأ نفسه، فهو مردود كذلك بأدلة ابن مالك.

2.2.2 المسألة الثانية: عامل الرفع في الاسم بعد (لولا).

لولا: حرفٌ، له موضعان في الكلام:

الأول: أن تكون تخصيصاً، فتقول: لولا تقوم، ولولا تكرم زيداً، وقال الله تعالى: ﴿**فَلَوْلَا تَشْكُرُونَ**﴾ [الواقعة: 70]. وقال: ﴿**فَلَوْلَا تَذَكَّرُونَ**﴾ [الواقعة: 63]، ويجوز دخولها على الماضي بمعنى المضارع، فتقول: لولا قمْتَ ولولا قعدْتَ، وفيها معنى التوبيخ، قال الله تعالى: ﴿**فَلَوْلَا نَصَرَهُمُ ٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ قُرْبَانًا ءَالِهَةً**﴾ [الأحقاف: 28]. وقال: ﴿**فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَآئِفَةٌ**﴾ [التوبة: 122]. ولا تليها إلا الأفعالُ ظاهرة كما مُثِّلَ، أو مضمرة، تُقدّر بحسَب دلالة الكلام، كما قال الشاعر[4] :

تَعُدُّون عقر النِّيب أفضلَ مَجْدِكم بني ضَوْطَرى لولا الكَمِيَّ المُقَنَّعا

أي: لولا تبارزون الكمي، أو تغلبون، أو تقتلون، أو نحو ذلك.[5]

---

(1) ينظر: شرح التسهيل، لابن مالك 318/1، ارتشاف الضرب، لأبي حيان 1121/3.

(2) ينظر: شرح قواعد الإعراب، ص 246.

(3) ينظر: همع الهوامع، للسيوطي 321/1.

(4) البيت من البحر الطويل، وهو لجرير، وهو في ديوانه 907/2، وفي الأزهية، للهروي 177 منسوبا إلى الفرزدق. شواهد المغني 669.

(5) ينظر: رصف المباني، لأحمد المالقي ص 292-293.

الثاني: أن تقع لولا حرف امتناع لوجوب، وبعضهم يقول: حرف امتناع لوجود، بالدال. قيل: ويلزم على عبارة سيبويه في (لو) أن يقال: لولا حرف لما كان سيقع لانتفاء ما قبله.[1]

وقال صاحب رصف المباني: "الصحيح أن تفسيرها بحسب الجمل التي تدخل عليها، فإن كانت الجملتان بعدها موجبتين فهي حرف امتناع لوجوب، نحو قولك: لولا زيد لأحسنت إليك، فالإحسان امتنع لوجود زيد، وإن كانتا منفيّتين، فهي حرف وجوب لامتناع، نحو: لولا عدم قيام زيد لم أحسن إليك، وإن كانتا موجبة ومنفية فهي حرف وجوب لوجوب، نحو: لولا زيدٌ لم أحسن إليك، وإن كانتا منفية وموجبة فهي حرف امتناع لامتناع، نحو: لولا عدمُ زيدٍ لأحسنت إليك".[2]

وقد ذكر الكافيجي مسألة العامل في الاسم المرفوع بعد لولا بإيجاز شديد، فقال: "إذا قلت: لولا زيدٌ لأكرمتك.. فيكون المذكور بعدها -أي بعد لولا- مرفوعاً على الابتداء، لا مرفوعاً بنفس (لولا) كما ذهب إليه الفراء، وابن كيسان، ولا بفعل مضمر كما ذهب إليه الكسائي".[3]

في هذه المسألة قولان:

القول الأول: البصريون ذهبوا إلى أن الاسم بعد (لولا) يرتفع بالابتداء[4]، واحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إنه يرتفع بالابتداء دون (لولا)، وذلك لأن الحرف إنما يعمل إذا كان مختصاً، ولولا لا تختص بالاسم دون الفعل، بل قد تدخل على الفعل كما تدخل على الاسم، قال الشاعر[5]:

قالت أمامة لمّا جئت زائرها ... هلا رميت ببعض الأسهُم السُّودِ

لا دَرَّ دَرُّك إني قد رميتهمُ ... لولا حُدِدْتُ ولا عُذْرَى لِمَحْدُودِ

فقال (لولا حُددتُ) فأدخلها على الفعل، فدل على أنها لا تختص فوجب أن لا تكون عاملة، وإذا لم تكن عاملة وجب أن يكون الاسمُ مرفوعاً بالابتداء.[6]

ووافق ابن هشام البصريين، فقال: "وليس المرفوع بعد (لولا) فاعلاً بفعل محذوف ولا بـ(لولا) لنيابتها عنه، ولا بها أصالة، خلافاً لزاعمي ذلك، بل رفعه بالابتداء".[7]

القول الثاني: الكوفيون ذهبوا إلى أن الاسم المرفوع بعد (لولا) ليس بمبتدأ، ثم اختلفوا في العامل، فقال الكسائي: مرفوع بفعل مقدر تقديره: لولا وُجدَ زيدٌ. وقال بعضهم: مرفوع بـ (لولا) لنيابتها

(1) ينظر: الجنى الداني، للمرادي ص 597.

(2) رصف المباني، لأحمد المالقي ص 293.

(3) ينظر: شرح قواعد الإعراب، ص 335.

(4) ينظر: الإنصاف، للأنباري 76/1، والتبيين، للعكبري ص 144، ورصف المباني، لأحمد المالقي ص 293.

(5) البيتان من البحر البسيط، وهما للجموح الظفري، وخزانة الأدب، للبغدادي 221/1.

(6) الإنصاف، للأنباري 78/1.

(7) مغني اللبيب، لابن هشام 444/3.

مناب (لو لم يُوجد) حكاه الفراء عن بعضهم، وقال: هو مرفوع بـ (لولا) نفسها، لا لنيابتها مناب (لو لم يوجد).[1]

وقال المالقي: " ويرتفع عند الكوفيين على تقدير فعل نابت لا منابه، فإذا قلت: لولا زيدٌ لأكرمتك، وقوله تعالى: ﴿لَوْلَآ أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾ [سبأ: 31]، فالمعنى: لو انعدم زيد ولو انعدمتم، وهذا هو الصحيح، لأنه إذا زالت (لا) وَليَ (لو) الفعلُ ظاهراً أو مقدراً، وإذا دخلت (لا) كان بعدها الاسم، فهذا يدل على أنّ (لا) نائبة مناب الفعل، وقد اتفقت الطائفتان أنّ (لولا) مركبة من (لو) التي هي حرفُ امتناعٍ لامتناعٍ، و (لا) النافية، وكلُّ واحدةٍ منهما باقية على بابها من المعنى الموضوعة له قبل التركيب، هذا مع أن خبر المبتدأ الذي زعموا أنه محذوف، لم يُسمع إظهارهُ في موضعٍ من المواضع، فحُكِمَ به مع صحّة تقدير الفعل في موضع (لا) والنطق به دونها، ومما يدل على أنّ ما بعد (لولا) من الظواهر والمضمر المنفصل ليس مبتدأ، أنّ (أنّ) المفتوحة تقع في موضعه في نحو: (لولا أنك منطلقٌ لأحسنتُ إليك) ولا يقعُ في موضع المبتدأ إلا المكسورة.".[2]

وقد ضعّف ابن يعيش رأي الكوفيين؛ لوجوه منها: أنه لو كان كما ادعوه، لجاز وقوع أحد بعدها؛ لأن أحد يعمل فيها النفي، ولم يسمع عنهم مثله، وأنه لو كان معناه النفي على ما ادعوه، لجاز أن يعطف عليه بالواو، ولا لتأكيده فيقال: لولا زيد ولا خالد لأكرمتك، فلمّا لم يجز ذلك، ولم يستعمل، دلّ على أن النفي قد فارقها، وأيضاً أن الحرف إنما يعمل إذا اختص ، نحو حروف الجر وحروف الجزم، ولولا هذه غير مختصة، لدخولها على الأسماء نحو: لولا زيد لأكرمتك، وعلى الأفعال في نحو: لولا حُددتُ كما تقدم في البيتين السابقين[3] للجموح الظفري.[4]

والكافيجي لم يوافق على ما ذهب إليه الكوفيين والفراء وابن كيسان، بأن الاسم المرفوع بعد لولا العامل فيه لولا نفسها، لأنها تنوب عن الفعل والتقدير: لولا يمنع زيد، ولا على ما ذهب إليه الكسائي، بأن الاسم المرفوع بعد لولا العامل فيه فعل مضمر مقدّر والتقدير: لولا وُجدَ زيدٌ. وإنما وافق على ما ذهب إليه البصريين، بأن الاسم المرفوع بعد لولا العامل فيه الابتداء، واختار ما اختاره ابن هشام، وذلك عندما أشار إلى هذه المسألة بقوله: " فيكون المذكور بعدها مرفوعاً بالابتداء، لا مرفوعاً بنفس (لولا) كما ذهب إليه الفراء، وابن كيسان، ولا بفعل مضمر كما ذهب إليه الكسائي".[5]

(1) ينظر: معاني القرآن، للفراء 404/1، والإنصاف، للأنباري 76/1، والتبيين، للعكبري ص 144-145، والجنى الداني، للمرادي ص 601-602.

(2) رصف المباني، ص 294.

(3) ينظر: الصفحة السابقة.

(4) ينظر: شرح المفصل، لابن يعيش 96/1.

(5) شرح قواعد الإعراب، ص 335.

ويرى الباحث أن مذهب البصريين هو الأرجح، لأن عدم التقدير أولى من التقدير، ومن الأصول عند العرب ذكر الكلام تاما، وأما التقدير فيلجأ إليه النحاة عند التعذر وعند وجود معضلة يصعب بيانها وتفسيرها تفسيراً نحوياً من خلال الكلام المذكور، وهنا القاعدة النحوية مستقيمة، ولا توجد معضلة في فهم النص، والمعنى واضح، لذلك كله رجح الباحث مذهب البصريين، وضعف مذهب الكوفيين.

3.2.2 المسألة الثالثة: عامل الاسم المرفوع بعد الجار والمجرور والظرف.

الظرف والمجرور إذا اعْتَمدا على نفي أو استفهام أو موصوف أو موصول أو صاحب خبر أو حال، رَفَعَا ما بعدهُما فاعلاً نحو: ما في الدار أحدٌ، وأفي الدار زيدٌ، ومررت برجل معه صقرٌ، وقال الأكثرون بوجوبه؛ لأن الأصل عدم التقديم والتأخير، وقال قوم: هو راجح ويجوز مع ذلك كونه مبتدأ مؤخراً، والظرف خبر مقدم، وقال قوم: الراجح فيه الابتدائية، يجوز كونه فاعلاً، لكن اختلفوا في العامل الذي رفع الاسم بعد الظرف والجار والمجرور.[1]

وقد أشار الكافيجي إلى هذه المسألة في كتابه شرح قواعد الإعراب، فقال: الاسم بعد الجار والمجرور هو مرفوع بالجار والمجرور، لا غير، وقال بعضهم: هو مرفوع بالفعل المحذوف، فقط، وقال بعضهم: يجوز أن يكون مرفوعاً بالجار والمجرور، كما يجوز أن يكون مرفوعاً بالابتداء.[2]

هناك ثلاثة مذاهب في الاسم المرفوع الواقع بعد الظرف والجار والمجرور، أحدها: أن الأرجح كونه مبتدأ مخبراً عنه بالظرف أو المجرور، ويجوز كونه فاعلاً، والثاني: أن الأرجح كونه فاعلاً، واختاره ابن مالك، وتوجيهه أن الأصل عدم التقدير والتأخير، والثالث: أنه يجب كونه فاعلاً، نقله ابن هشام عن الأكثرين.[3]

ومما سبق يتبين أن النحاة على ثلاثة مذاهب في هذه المسألة، فالاسم المرفوع بعد الجار والمجرور والظرف حيث أعرب فاعلاً، فهل عامله الفعل المحذوف، أو الظرف أو المجرور لنيابتهما عن (استقر) وقُربهما من الفعل لاعتمادهما؟ فيه خلافٌ، وكل مذهب له استدلاله فيما ذهب له، وهي كالآتي:

المذهب الأول: ذهب الكوفيون إلى أن الظرف يرفع الاسم إذا تقدم عليه، وهو مذهب الأخفش في أحد قوليه، والمبرد من البصريين، وقالوا: إنما قلنا ذلك لأن الأصل في قولك: "أمامك زيد، وفي الدار عمرٌو" حَلَّ أمامك زيدٌ، وحَلَّ في الدار عمرو، فحذف الفعل، واكتفى بالظرف منه، وهو غير مطلوب، فارتفع الاسم به كما يرتفع بالفعل.[4]

(1) ينظر: همع الهوامع، للسيوطي 89/3.

(2) ينظر: شرح قواعد الإعراب، ص 249.

(3) ينظر: مغني اللبيب، لابن هشام 316/5-317.

(4) ينظر: الإنصاف، للأنباري 61/1.

وقال صاحب التبيين: "احتج الكوفيون من وجهين: أحدهما: أن الظرف لابد له من عامل وهو الفعل، فإذا تقدم على الاسم وجب أن يكون عامله قبله وهو الفعل، وإذا كان قبله وقد أقيم الظرف مقامه، وجب أن يعمل كما يعمل الفعل في الاسم إذا كان قبله.

والوجه الثاني: أن الظرف إذا اعتمد على شيء قبله كالمبتدأ وذي الحال وغيرهما يعمل، ومن المعلوم البيّن أن العمل غير مضاف إلى ما اعتمد عليه، فوجب أن يكون منسوباً إليه".[1]

واستدل أصحاب هذا المذهب على صحة مذهبهم، إلى أن سيبويه يقول بأن الظرف يرفع إذا وقع خبراً، أو صفة، أو حالاً، أو صلة، أو معتمداً على همزة الاستفهام أو حرف النفي، أو كان الواقع بعده "أنّ" التي في تقدير المصدر، فالخبر كقوله تعالى: ﴿**فَأُوْلَٰٓئِكَ لَهُمۡ جَزَآءُ ٱلضِّعۡفِ**﴾ [سبأ: 37]، فجزاء مرفوع بالظرف، والصفة نحو: مررتُ برجلٍ صالحٍ في الدار أبوه، والحال نحو: مررت بزيد في الدار أبوه، والصلة كما في قوله تعالى: ﴿**وَمَنۡ عِندَهُۥ عِلۡمُ ٱلۡكِتَٰبِ**﴾ [الرعد: 44]، والمعتمد على الهمزة كقوله تعالى: ﴿**أَفِي ٱللَّهِ شَكّٞ**﴾ [إبراهيم: 13]، وحرف النفي نحو: ما في الدار أحدٌ، وأنّ التي في تقدير المصدر، كقوله تعالى: ﴿**وَمِنۡ ءَايَٰتِهِۦٓ أَنَّكَ تَرَى ٱلۡأَرۡضَ**﴾ [فصلت: 38] فأنّ وما عملت فيه في موضع رفع بالظرف.[2]

المذهب الثاني: البصريون ذهبوا إلى أن الظرف لا يرفع الاسم إذا تقدم عليه، وإنما يرتفع بالابتداء[3]؛ "لأنه قد تعرَّى من العوامل اللفظية وهو معنى الابتداء، فلو قُدّرَ ها هنا عامل لم يكن إلا الظرف، وهو لا يصلح ها هنا أن يكون عاملاً لوجهين: أحدهما: أنّ الأصل في الظرف أنْ لا يعمل، وإنما يعمل لقيامه مقام الفعل، ولو كان ها هنا عاملاً لقيامه مقام الفعل لمَا جاز أن تدخل عليه العوامل، فنقول: (إن أمامك زيداً، وظننتُ خلفك عمراً) وما أشبه ذلك؛ لأن عاملاً لا يدخل على عامل؛ فلو كان الظرف رافعاً لزيد لما جاز ذلك، ولمَا كان العامل يتعداه إلى الاسم ويُبطلُ عمله، كما لا يجوز أن تقول: (إنّ يقوم عمراً، وظننت ينطلق بكراً) فلما تعداه العامل إلى الاسم، كما قال تعالى: ﴿**إِنَّ لَدَيۡنَآ أَنكَالٗا وَجَحِيمٗا**﴾ [المزمل: 12] ولم يُرْوَ عن أحد من القراء أنه كان يذهب إلي خلاف النصب، دلّ على ما قلناه. والثاني: أنه لو كان عاملاً لوجب أن يُرْفَعَ به الاسمُ في قولك: (بك زيد مأخوذ) وبالإجماع أنه لا يجوز ذلك".[4]

(1) التبيين، للعُكبري ص 139.

(2) ينظر: الإنصاف، للأنباري 61/1.

(3) ينظر: الإنصاف، للأنباري 61/1. التبيين، للعكبري ص 137. همع الهوامع، للسيوطي 89/3.

(4) الإنصاف، للأنباري 62/1.

واختار العكبري[1] مذهب البصريين، كما اختاره ابن الأنباري[2] صاحب الإنصاف، أما ابن مالك فذكر أن العامل في المرفوع بعد الظرف والمجرور هو الفعل المحذوف؛ لأنه الأصل في العمل.[3]

وذهب ابن هشام إلى أنّ العامل في الاسم المرفوع هو الظرف أو المجرور.[4]

وقد ذكر الكافيجي مذهب الكوفيين، ومذهب البصريين في المسألة، ثم بين ترجيح أكثر النحاة، ومنهم ابن هشام، لمذهب الكوفيين، وقال:" لكنه يُرجح الرفع بالجار والمجرور، على الرفع بالابتداء".[5]

ثم أطال النفس في بيان الخلاف الواقع بين الكوفيين والبصريين: "تقول في مواضع الوصف: مَررتُ برَجُلٍ في الدارِ أبوهُ. فيجوز في نحو (أبوه) وجهان:

1. أن تجعله مرفوعاً على الفاعلية بالجار والمجرور لنيابته عن استقر محذوفاً؛ لأنه قد تقوّى على العمل باعتماده على الموصوف، ويترجح هذا لحصول الاستغناء بالنائب عند حذف الفعل، كحصول الغرض بالتيمم عند فقدان الماء، ولامتناع تقديم الحال في نحو: زيد في الدار جالساً، فلو كان العامل هو الفعل المحذوف لما امتنع، والقول بأن الفعل إذا حُذف حذفاً لازماً ضعف عمله فلم يجز التقديم فليس بشيء؛ لأن نحو(زيداً) في قولهم (زيداً ضربتَه) منصوب بفعل واجب الإضمار، سواء قدّرته قبله أو بعده؟[6]

والكافيجي هنا بيّن رأي الكوفيين في المسألة، وهو الراجح عنده؛ لأنه بيّن أدلتهم، وحججهم على تقوية رأيهم، وتضعيف ما ذهب إليه البصريون.

2. والوجه المرجوح، أن تجعله مرفوعاً على الابتداء، مؤخراً عن الخبر، وتجعل شبه الجملة خبراً مقدماً عليه، فيكون الجار والمجرور عاملاً في الضمير المستتر فيه، لاعتماده على المبتدأ في هذا الوجه، كما اعتمد على الموصوف في الوجه الأول.[7]

وهذا الوجه يمثل ما ذهب إليه البصريون، وهو مرجوح عند الكافيجي، لأنهم يرون بأن الاسم بعد الجار والمجرور يرتفع بالابتداء لتعريه من العوامل اللفظية، وهو معنى الابتداء.

بين الكافيجي هنا الأمثلة التي تؤيد مذهب الكوفيين، وتبيّن أن الظرف يَرفع إذا وقع حالاً لذي حال، وخبراً لمبتدأ، وصلة لموصول.

(1) ينظر: التبيين، للعكبري ص 140.

(2) ينظر: الإنصاف، للأنباري 63/1.

(3) ينظر: مغني اللبيب، لابن هشام 319/5، وهمع الهوامع، للسيوطي 90/3.

(4) ينظر: مغني اللبيب، لابن هشام 317/5.

(5) شرح قواعد الإعراب، ص 249.

(6) ينظر: المصدر السابق، ص 250.

(7) ينظر: المصدر السابق، ص 250-251.

وختم بقوله: "وإذا قلتَ: في الدار زيدٌ، يجوز أن يكون زيد في مثل هذا القول مرفوعاً بالجار والمجرور، على أنه فاعل عند الكوفيين، ويجب أن يكون مرفوعاً على الابتداء عند البصريين، فتكون الجملة ظرفية عندهم، كما أنها اسمية عند البصريين، وهذا مبني على أن الاعتماد شرط في عمل الجار والمجرور عندهم، لا عند الكوفيين".[1]

ويرى الباحث أنّ خلاصة الخلاف، هو تقدير البصريين جعل الجملة جملة اسمية، وتقدير الكوفيين جعلها جملة فعلية، إنْ قُدّر المتعلّق فعلاً، وإلّا كانت الجملة ظرفيةً، فالكوفيون احتجوا بأنّ الظرف لا يستغني عن عامل يتعلّق به، وغالبا ما يكون العامل فعلا، فإذا تقدّم الظرف على الاسم، تعيّن أن يكون الفعل هو عامله، أما إذا سُبق الظرف ووقع مقام الفعل، وجب أن يجري عليه ما يجري على الفعل من عمل في الاسم الواقع بعده، ثم احتجوا بأنّ الظرف إذا اعتمد على ما قبله من عناصر التركيب، كالمبتدأ أو صاحب الحال أو غيرهما، اكتسب منه القوة التي تمكّنه من العمل، ومن المعلوم أنّ هذا العمل لا يُنسب إلى ما اعتمد عليه الظرف من تلك العناصر؛ إذ ليست هي من عوامل العمل في الأصل، فتعيّن أن يكون العمل منسوبا إلى الظرف نفسه، لقيامه مقام الفعل في إفادة المعنى وإحداث الأثر الإعرابي فيما بعده؛ ولذلك فحجج الكوفيين أقوى من حجج البصريين؛ وبسبب ذلك رجح الباحث قول الكوفيين.

4.2.2 المسألة الرابعة: العامل في فعل الجزاء (فعل جواب الشرط).

إنّ القضايا والمسائل المتعلقة بجواب الشرط كثيرة وشائكة، وخصوصاً تلك المسائل المتعلقة باقترانه بالفاء، والمسائل المتعلقة بحذفه أو تقديمه، ولكن من أهم المسائل وأشهرها مسألة عامل الجزم في جواب الشرط.

يقول الكافيجي: "واعلم أن المشهور أن فعل الشرط مجزوم بأداة الشرط اتفاقاً، وأما الجزاء ففيه مذاهب:

الأول: أنه مجزوم بها أيضاً، لاقتضائهما معاً، ولهذا جعلتا جملة واحدة، وهذا هو المشهور عند الجمهور.

الثاني: أن العامل فيه الشرط وأداته معاً، لاقتضائهما إياه، ولئلا يعمل الجازم في شيئين، كما أن الجار لا يعمل في شيئين، وكلام ابن هشام، لا يخلو عن نوع الإشارة إلى هذا المذهب.

الثالث: أن الأداة تجزمه بواسطة الشرط، كالابتداء الرافع للخبر بواسطة رفعه المبتدأ".[2]

ففي هذه المسألة تعددت الآراء والمذاهب وهي كالآتي: **المذهب الأول:** ذهب الكوفيون إلى أن جزم جواب الشرط إنما هو على سبيل الجوار؛ إذ إنّ جواب الشرط ملازم لفعل الشرط، لا ينفكُ عنه، فلما كان بهذه المنزلة قيس عليه في الحكم، فجُعل مجزوماً بالجوار، ومما يؤيد هذا أن الحمل على الجوار

(1) شرح قواعد الإعراب، ص 252.

(2) المصدر السابق، ص 121.

أسلوب شائع في العربية، ومن شواهده قوله تعالى: ﴿وَٱمۡسَحُواْ بِرُءُوسِكُمۡ وَأَرۡجُلَكُمۡ إِلَى ٱلۡكَعۡبَيۡنِ﴾ [المائدة: 6]، حيث جاءت قراءة أبي عمرو، وابن كثير، وغيرهما، بخفض أرجلكم على الجوار، مع أن مقتضى الصناعة أن يكون منصوباً عطفاً على قوله تعالى: ﴿فَٱغۡسِلُواْ وُجُوهَكُمۡ وَأَيۡدِيَكُمۡ﴾ [المائدة: 6].[1]

وقد رد أبو البركات الأنباري مذهب الكوفيين، ودلائلهم المنقولة من التنزيل الحكيم ونظم العرب، ومن ردوده أن ما استدلوا به في سورة المائدة في قوله تعالى: ﴿وَٱمۡسَحُواْ بِرُءُوسِكُمۡ﴾ بأنها معطوفة على قوله: ﴿فَٱغۡسِلُواْ وُجُوهَكُمۡ﴾ فلا حجة لهم فيه؛ لأنه على قراءة مَن قرأ بالجر ليس بعطف، وإنما هو معطوف على قوله: ﴿بِرُءُوسِكُمۡ﴾ على أن المراد بالمسح في الأرجل الغسل، واستدل أيضا بقول أبي زيد الأنصاري: بأن المسح خفيف الغسل، وذكر أن الذي يدل على أن المراد من المسح هنا هو الغسل، ورود التحديد في قوله تعالى: ﴿إِلَى ٱلۡكَعۡبَيۡنِ﴾ والتحديد إنما جاء في المغسول لا في المسموح، وقال قوم: الأرجلُ معطوفة على الرؤوس في الظاهر، لا في المعنى، وقد يعطف الشيء على الشيء والمعنى فيهما مختلف.[2]

المذهب الثاني: اختلف البصريون في عامل الجزم في فعل الجزاء، فذهب أكثرهم إلى أن العامل فيهما معاً حرف الشرط؛ لأنه يقتضي الجواب كفعله، فكما يعمل في الشرط؟ فكذلك يعمل في جوابه.[3]

المذهب الثالث: ذهب بعضهم إلى أن حرف الشرط وفعل الشرط عملاً فيه؛ لأنهما يقتضيان الجواب ولا ينفك أحدهما عن صاحبه، فلما اقتضياه معاً وجَبَ أنْ يعملا فيه معاً، كما قلنا في الابتداء والمبتدأ.[4]

المذهب الرابع: ذهب بعضهم إلى أن حرف الشرط يعمل في فعل الشرط وفعل الشرط يعمل في جواب الشرط، لأن حرف الشرط جازم، والحرف الجازم ضعيف لا يستطيع العمل في شيئين، فوجب أن يكون فعل الشرط هو العامل.[5]

المذهب الخامس: ذهب أبو عثمان المازني إلى أنه مبني على الوقف، لأن الفعل المضارع إنما أُعرب بوقوعه موقع الاسم، وجواب الشرط لا يقع موقع الاسم؛ لأنه ليس من مواضعه، فوجب أن يكون مبنيا على أصله.[6]

ورد ذلك ابن الأنباري بأنه ليس معتداً به عند البصريين لظهور فساده وبطلانه؛ لأنه لو كان الأمر كما زعم المازني لكان ينبغي أن لا يكون الفعل معربا بعد أنْ وكي وإذنْ، ولا يكون معربا أيضا

(1) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، للأنباري 145/2.

(2) ينظر: المصدر السابق 150/2-151.

(3) ينظر: الإنصاف، للأنباري 149/2، وائتلاف النصرة، للزبيدي ص 128.

(4) ينظر: الإنصاف، للأنباري 149/2.

(5) ينظر: الإنصاف، للأنباري 150/2، وائتلاف النصرة، للزبيدي ص 128.

(6) ينظر: الإنصاف، للأنباري 150/2.

بعد لم ولما ولام الأمر ولا النهي؛ لأن الاسم لا يقع بعد هذه الأحرف، فكان ينبغي أن يكون الفعل بعدها مبنيا؛ لأنه لم يقع موقع الاسم، فلما انعقد الإجماع في هذه المواضع على أنه معرب، وأنه منصوب بدخول أحرف النواصب ومجزوم بدخول أحرف الجوازم عليه؛ دل على فساد ما ذهب المازني إليه.[1]

فالكافيجي في هذه المسألة فقد وافق القول المشهور عند الجمهور، وهو أن فعل الجزاء مجزوم بأداته، لأنه عندما أعرب قوله تعالى: **﴿وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾** [الروم: 35]. قال: هم: مبتدأ، خبره: يقنطون. والجملة الاسمية مجزومة المحل بحرف الشرط.[2]

والذي يظهر للباحث أن قول الجمهور هو الأرجح؛ لأن حرف الشرط يقتضي جواب الشرط، كما يقتضي فعل الشرط، ووجب أن يعمل في كليهما قياساً على العوامل الأخرى التي إذا اقتضت شيئاً عملت فيه.

5.2.2 المسألة الخامسة: عامل النصب بعد (حتى).

مما انفردت به (حتى) الجارة أنه يجوز وقوع المضارع المنصوب بعدها نحو: "سرت حتى أَدْخُلَها"[3] وهذا الانفراد أدى إلى اختلاف بين النحاة في عامل النصب للفعل المضارع.

قال الكافيجي: حتى مستعملة على وجوه، أحدها أن تكون جارة، فتدخل بالنصب على الاسم المؤول من (أن) المصدرية الناصبة للفعل المضارع، حال كونها مضمرة عند سيبويه[4] فإنه قال: إنها في مثل هذا حرف جر، والنصبُ بعدها بإضمار (أن)، ومذهب الفراء[5] أنها ناصبة بنفسها، وليست جارة، والجر بعدها بنيابتها مناب (إلى).[6]

القول الأول: مذهب البصريين وأولهم الخليل وسيبويه: أنّ (حتى) في قولك: "أطع الله حتى يُدخِلَك الجنة، واذكر الله حتى تطلع الشمس" تكون حرف جر والفعل بعدها منصوب بتقدير (أن) والاسمُ بعدها مجرور بها.[7]

فالبصريون أجمعوا على أنّ حتى من عوامل الأسماء، وإذا كانت من عوامل الأسماء، فلا يجوز أنْ تُجعل من عوامل الأفعال؛ لأن عوامل الأسماء لا تكون عوامل الأفعال، كما أنّ عوامل الأفعال لا تكون عوامل الأسماء، وإذا ثبت أنه لا يجوز ذلك، فوجب أنْ يكون الفعلُ منصوباً بتقدير (أنْ)، وأُختيرت أنْ دون غيرها من الحروف الناصبة هنا؛ لأنها مع الفعل بمنزلة المصدر الذي يدخل عليه حرف الجر،

(1) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، للأنباري 150/2، وائتلاف النصرة، للزبيدي ص 128.

(2) ينظر: شرح قواعد الإعراب، ص 120.

(3) ينظر: مغني اللبيب، لابن هشام 268/2.

(4) ينظر: الكتاب، لسيبويه 407/1-408-413.

(5) ينظر: معاني القرآن، للفراء 132/1.

(6) ينظر: شرح قواعد الإعراب، ص 300-303.

(7) ينظر الإنصاف، لابن الأنباري 141/2، وشرح المفصل، لابن يعيش 17/8، ومغني اللبيب، لابن هشام 268/2.

ولأنها أم الحروف الناصبة للفعل، والذي يدل على أن الفعل بعد حتى منصوب بتقدير (أن) لا بها نفسها قولُ الشاعر[1]:

داويتُ عينَ أبي الدّهيقِ بمطلِهِ حتى المصيفِ ويغلُوَ القِعدَانُ

فالمصيف: مجرور بحتى، ويغلو: عُطف عليه؛ فلو كانت حتى هي الناصبة لوجب أن لا يجيء الفعل هاهنا منصوباً بعد مجيء الجر، لأن حتى لا تكون في موضع واحد جارة وناصبة، وإنما الذي نصب الفعل المضارع (يغلوَ) هو أنْ المصدرية المقدرة.[2]

القول الثاني: مذهب الكوفيين هو أن حتى تكون حرف نصب، ينصب الفعل المستقبل من غير تقدير (أنْ)، وتكون حرف خفض من غير تقدير خافض، وهو مخالف لما ذهب إليه الكسائي، وتكون بمعنى (كي) كقولك: أطع الله حتى يدخلك الجنة، أي: كي يدخلك الجنة، أو تكون بمعنى (إلى أنْ) كقولك: اذكر الله حتى تطلع الشمس أي: إلى أن تطلع الشمس، فإن كانت بمعنى (كي) فقد قامت مقام (كي)، و(كي) تنصب، فكذلك ما قام مقامها، وإن كانت بمعنى (إلى أن) فقد قامت مقام أن، وأن تنصب، فكذلك ما قام مقامها، وصار هذا بمنزلة واو القسم، فإنها لما قامت مقام الباء عملت عملها، وكذلك واو رُبّ[3]، وهو مذهب الفراء.[4]

ورد أبو البركات الأنباري على مذهب الكوفيين بالفساد، ففي قول الكوفيين أن (حتى) هنا بمعنى (إلى أنْ) فقامت مقام أنْ الناصبة فنصبت، وسبب فساده؛ لأنه يجوز عند الكوفيين ظهور أنْ بعد حتى، ولو كانت بدلا عنها لما جاز ظهورها بعدها؛ لأنه لا يجوز أن يجمع بين البدل والمبدل منه، ألا ترى أن واو القسم لما كانت بدلاً عن الباء لم يجز أن يجمع بينهما، فلا يقال: بوالله لأفعلنّ؛ لأنه يؤدي إلى الجمع بين البدل والمبدل منه.[5]

القول الثالث: للكسائي فقد ذهب إلى أن حتى ناصبة بنفسها، وأن الاسم يُخفض بعدها بإلى مضمرة أو مظهرة؛ لأن التقدير في قولك: ضربتُ القومَ حتى زيدٍ: حتى انتهى ضربي إلى زيد، ثم حذف (انتهى ضربي إلى) تخفيفا، فوجب أن تكون إلى هي العاملة، وليس حتى.[6]

أما الكافيجي فاختار مذهب سيبويه والخليل والبصريين، وذلك عند إعراب الآية تبين بأنه وافقهم في ذلك فقال: في قوله تعالى: ﴿**لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَٰكِفِينَ حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ**﴾ [طه: 91] لن: من

(1) البيت من البحر البسيط، ولم يعرف قائله، استشهد به العكبري في شرحه لديوان المتنبي 312/1 نقله الأنباري عن البصريين. من شواهد الإنصاف رقم (388) 142/2، وشرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية، لمحمد حسن شرّاب رقم (181) 373/3.

(2) ينظر: الإنصاف، لابن الأنباري 141/2-142، وشرح المفصل، لابن يعيش 17/8.

(3) ينظر: الإنصاف، لابن الأنباري 141/2.

(4) ينظر: شرح المفصل، لابن يعيش 17/8.

(5) ينظر: الإنصاف، لابن الأنباري 143/2.

(6) ينظر: الإنصاف، لابن الأنباري 141/2. مغني اللبيب، لابن هشام 269/2.

النواصب، ونبرح: منصوب بها، وهو فعل من الأفعال الناقصة، اسمه مضمر فيه، خبره: عاكفين، وعليه: متعلق بعاكفين، وحتى: حرف جر بمعنى (إلى)، ويرجع: منصوب بـ (أنْ) مضمرة بعد (حتى)، وإلينا: متعلق بـ (يرجع)، وموسى: فاعله، والفعل مع فاعله ومتعلقه في تأويل مصدر مجرور بـ(حتى) والجار مع المجرور، متعلق بـ (لن نبرح). أصل هذا القول: حتى أن يرجع، فعُلم من بيان الأصل، أن الفعل المضارع منصوب بـ (أن) مضمرة بعدها، كما عُلم من التفسيرين، وأن (حتى) بمعنى (إلى) وأن المراد من ذلك الفعل هو المصدر، وأن المضاف مقدر في ذلك المصدر، لاستقامة المعنى.[1]

ويرى الباحث أنّ مذهب البصريين هو الأرجح، وأنّ عامل النصب بعد (حتى) هو (أن) المضمرة بعدها، والأدلة التي أوردوها من كلام العرب الذي يحتج به، دالة على صحة مذهبهم، ولأن الكوفيين يقولون بالجمع بين الأداتين (إلى وأنْ) فتكون إلى بدلاً من حتى، فإذا كانت بدلاً منها فينبغي أن لا يُجمعَ بينهما؛ لأن إحدَاهُما تُغني عن الأُخرى، والبصريون لا يقولون بالجمع.

6.2.2 المسألة السادسة: عامل النصب في إذا الشرطية.

من وجوه (إذا) أن تكون ظرفاً للمستقبل مضمنة معنى الشرط، وتختص بالدخول على الجملة الفعلية، عكس الفجائية، وقد اجتمعتا في قوله تعالى: ﴿**ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِّنَ ٱلْأَرْضِ إِذَآ أَنتُمْ تَخْرُجُونَ**﴾ [الروم: 24]. وقوله تعالى: ﴿**فَإِذَآ أَصَابَ بِهِۦ مَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦٓ إِذَا هُمْ يَسْتَبْشِرُونَ**﴾ [الروم: 47]، ويكون الفعل بعدها ماضياً كثيراً، ومضارعاً دون ذلك، وقد اجتمعا في قول أبي ذؤيب[2]:

والنفسُ راغبةٌ إذا رغّبتها وإذا تُرَدُّ إلى قليل تَقْنَعُ

وإنّما دخلت الشرطية على الاسم في نحو: ﴿**إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتْ**﴾ [الانشقاق:1]؛ لأنه فاعل بفعل محذوف على شريطة التفسير، لا مبتدأ خلافاً للأخفش الذي جوّز أن يكون الاسم بعد (إذا) مبتدأ.[3]

وقد أُختلف في عامل إذا الشرطية، على فريقين، وقد ذكر الكافيجي هذا الاختلاف، فقال: "إذا ظرف خافض لشرطه، لإضافته إليه، ومنصوب بجوابه، على أنه مفعول فيه، هذا عند الجمهور، وقيل: إن عامل (إذا) شرطه، كمتى وحيثما. فلا يكون مضافاً إلى شرطه".[4]

القول الأول: مذهب الجمهور أنّ (إذا) الظرفية المتضمنة معنى الشرط، مضافة للجملة التي بعدها، والعامل فيها الجوابُ.[5]

---

(1) ينظر: شرح قواعد الإعراب، ص 303-304.

(2) البيت من البحر الكامل، وهو من قصيدة لأبي ذؤيب، رثى بها أولاده، وكانوا خمسة هاجروا إلى مصر فهلكوا في عام واحد بالطاعون، ومطلع القصيدة: أمِنَ المنونِ ورَيبِها تتوجع * والدهرُ ليس بِمُعتِبٍ من يَجْزَعُ. ينظر شرح أشعار الهذليين، للسكري 4/1.

(3) ينظر: مغني اللبيب، لابن هشام 71/2-73.

(4) ينظر: شرح قواعد الإعراب، ص 276.

(5) ينظر: الجنى الداني، للمرادي ص 369.

وذكر السيوطي في الهمع في ناصب (إذا) قولين: أحدهما: أنّ الناصب ما في جوابها من فعل وشبهه، وعليه الأكثرون لما تقدم من أنها ملازمة الإضافة إلى شرطها، والمضاف إليه لا يعمل في المضاف.[1]

وقد اعترض أبو حيان على مذهب الجمهور فقال: مذهب الجمهور فاسد، من وجوه: أحدها: أنّ (إذا) الفجائية قد تقع جواباً لـ(إذا) الشرطية، وما بعد (إذا) لا يعمل فيما قبلها، والثاني: اقتران جوابها بالفاء، وما بعد فاء الجزاء لا يعمل فيما قبلها، والثالث: أنّ جوابها جاء منفياً بـ(ما) نحو قوله تعالى: ﴿إِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُنَا بَيِّنَٰتٍ مَّا كَانَ حُجَّتَهُمْ﴾ [الجاثية: 24] وما بعد (ما) النافية لا يعمل فيما قبلها، والرابع: اختلاف وقتي الشرط والجواب، في بعض المواضع، نحو: إذا جئتني غداً أجيئك بعد غدٍ.[2]

وقد ذُكرتْ في المغني أمورٌ أخرى ترد على مذهب الجمهور منها: أنّ الشرط والجزاء جملتان تربطهما الأداة، فهما -على قولهم- جملة واحدةً؛ إذ الظرف من جملة الجواب عندهم، والمعمول داخل في جملة عامله، أي الشرط داخل في جملة الجواب، والأمر الثاني: أنه ممتنعٌ في قول زهير[3]:

بَدَا ليَ أني لستُ مُدْرِكَ ما مضى ولا سابقاً شيئاً إذا كان جائياً.

لأن الجواب محذوف، وتقديره: إذا كان جائياً فلا أسبقُهُ، ولا يصحُ أنْ يقال: لا أسبق شيئاً وقت مجيئه؛ لأن سبق الشيء إنما يكون قبل مجيئه، والأمر نفسه إن قالوا إنها غير شرطية، وأنها معمولة لما قبلها وهو سابق، وأما على القول الأول فهي شرطية محذوفة الجواب، وعاملها إما خبر (كان)، أو نفس (كان)، وقد اختار الأخير ابن مالك وجماعة.[4]

القول الثاني: فهو مذهب بعض النحويين وعليه المحققون، وهو أنّ الناصب هو شرطها، واختاره أبو حيان[5] حملاً على سائر أدوات الشرط، فتكون بمنزلة (متى) و(حيثما) و(أيّان).[6]

وقال أبو حيان: "والذي نختاره أن الجملة بعدها التي تليها هي الناصبة لإذا؛ لأنها شرطية، وأنّ ما بعدها ليس في موضع خفض بالإضافة، فحكمها حكم الظروف التي يجازى بها".[7]

(1) ينظر: همع الهوامع، للسيوطي 134/2.

(2) ينظر: التذييل والتكميل، لأبي حيان 315/7-316، والجنى الداني، للمرادي ص 369.

(3) البيت من البحر الطويل، وهو لصرمة الأنصاري وقيل لزهير بن أبي سلمى.ينظر الكتاب 1/ 165 ، 3 /446، 286/4، و شرح البغدادي 242/2.

(4) ينظر: مغني اللبيب، لابن هشام 88/2-90.

(5) ينظر: التذييل والتكميل، لأبي حيان 315/7.

(6) ينظر: الجنى الداني، للمرادي ص 369، ومغني اللبيب، لابن هشام 87/2، وهمع الهوامع، للسيوطي 133/2.

(7) البحر المحيط، لأبي حيان 64/1.

وقال ابن هشام في المغني: "وقول أبي البقاء: "مردودٌ بأنّ المضاف إليه لا يعمل في المضاف، غيرُ واردٍ؛ لأن (إذا) عند المحققين القائلين بأن ناصبها هو شرطها، غير مضافة، كما يقوله الجميع إذا جزمتْ كقوله[1]:

استغنِ ما أغناك ربُّك بالغنى وإذا تُصِبْكَ خصاصةٌ فَتَجَمَّلِ".[2]

وقد تبع الكافيجي ابن هشام في أن القول بأن عامل النصب هو فعل الشرط أزيد نفعاً من قول سائر النحاة؛ لما فيه الدلالة على أن له جواباً يعمل فيه، وشرطاً يخفضه، بخلاف قول النحاة، فإنه ساكت عن ذلك، والناطق أولى من الساكت، كما أنه أقصر نظماً مطلقاً.[3]

ويرى الباحث أنّ الناصب هو شرطها، كما قال به أبو حيان، والنحويون المحققون، للأدلة التي أوردوها، والتي تدل على رجحان مذهبهم على مذهب الجمهور، وكذلك حملاً على أدوات الشرط الأخرى، كـ (متى) و(حيثما) و(أيّان)، التي يكون فعل الشرط هو الناصب لها.

7.2.2 المسألة السابعة: تقدير (قد) إذا وقع الفعل الماضي حالاً.

تأتي قد في الكلام اسماً وحرفاً، وإذا أتت حرفاً فهي على ثلاثة أضرب: أحدها: أن تكون حرف تقريب، فتدخل على فعل ماض متصرف متوقع، أي منتظر، لتقريبه من الحال. والثاني: أن تكون حرف تقليل، فتدخل على المضارع المجرد من جازم وناصب، وحرف تنفيس لتقليل وقوعه، كقولك: البخيل قد يعطي. والثالث: أن تكون حرف تحقيق، فتدخل على كل من بناء المضارع والماضي لتقرير معناه، ونفي الشك عنه، كقوله تعالى: ﴿**قَدْ يَعْلَمُ ٱللَّهُ ٱلْمُعَوِّقِينَ مِنكُمْ وَٱلْقَآئِلِينَ لِإِخْوَٰنِهِمْ هَلُمَّ إِلَيْنَا**﴾ [الأحزاب: 18]. وقوله تعالى: ﴿**قَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّتِي تُجَٰدِلُكَ فِي زَوْجِهَا**﴾ [المجادلة: 1].[4]

وقد أشار الكافيجي إلى الاختلاف الحاصل بين جمهور البصريين والكوفيين في مسألة تقدير قد مع الفعل الماضي إذا وقع حالاً، وذكر أن الجمهور يرون أنّ الفعل الماضي إذا وقع حالاً لا بُد من (قد) ظاهرة أو مقدرة، كما في قوله تعالى: ﴿**أَوْ جَآءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ**﴾ [النساء: 89].[5]

ففي هذه المسألة قولان: قول جمهور البصريين المتقدم، وقول الكوفيين بعدم تقدير قد إذا وقع الفعل الماضي حالاً.

أما أصحاب **القول الأول:** فحجتهم في أنه لا يجوز أن يقع الفعل الماضي حالاً إلا أن تكون معه قد ظاهرة أو مقدرة هي:

---

(1) البيت من البحر الكامل، وهو من قصيدة لعبد قيس بن خفاف، في المفضليات والأصمعيات، وهو شاعر جاهلي، وقد ذُكر البيت شاهداً على أن (إذا) لا تجزم إلا في الشعر، ينظر شرح الشواهد الشعرية، محمد حسن شراب 301/2.

(2) مغني اللبيب، لابن هشام 87/2-88.

(3) ينظر: شرح قواعد الإعراب، ص 276.

(4) ينظر: شرح التسهيل، لابن مالك 106/4-107-108.

(5) ينظر: شرح قواعد الإعراب، ص135.

1. أن الحال من الأسماء والأفعال ما كان موجوداً وقت الإخبار، أو محكيا، كقولك: هذا زيد قائماً؛ أي في هذه الحال، والحكاية كقولك: جاء زيد راكباً، فالمجيء ماض، وراكباً حكاية حاله وقت المجيء، والماضي قد انقضى، وما كان قد انقضى وانقطع لا يكون هيئة للاسم وقت وقوع الاسم منه أو به، وذلك لأن الحال: وصف هيئة الفاعل والمفعول به، وما كان غير موجود كيف يصح أن يكون هيئة؟ [1]
2. احتجوا أيضاً بأن الفعل الماضي ليس له دلالة على الحال، فينبغي أن لا يقوم مقامه.[2]
3. أنه يصلح أن يوضع موضع الحال، ما يصلح أن يقال فيه (الآن) أو (الساعة) نحو: مررتُ بزيد يَضْربُ. لأنه يحسن أن يقترن به الآن أو الساعة، وهذا لا يصلح في الماضي، فينبغي أن لا يكون حالاً.[3]

ومن معاني قد التي ذكرها النحويون أن تكون للتقريب، ولا ترد للدلالة عليه إلا مع الماضي، ولذلك تلزم غالباً مع الماضي إذا وقع حالاً، نحو: ﴿قَدْ فَصَّلَ لَكُم﴾ [الأنعام: 120].

وإن ورد دون قد فقيل: هي معه مقدَّرة، وهو مذهب المبرد والفراء[4]، وقوم من النحويين.[5]

وقال الزمخشري: إن قد حرف تقريب، وهو يقرّب الماضي من الحال، إذا قلت: قد فَعَلَ، ومنه قول المؤذن: قد قامت الصلاةُ.[6]

وقال ابن الخبّاز: ومن عبارات المطارِحينَ في قد أنهم يقولون: حرف يَصحَبُ الأفعال، ويقرّب الماضي من الحال".[7]

ووافق الأنباري والعكبري قول البصريين في أنه لا يجوز أن يقع الفعل الماضي حالاً إلا أن تكون معه (قد) ظاهرة أو مقدرة.[8]

وخلاصة القول: إن كان الفعل الماضي مثبتاً وفيه ضمير، وجبت (قد) لتقربه من الحال، نحو قوله تعالى: ﴿وَقَدْ فَصَّلَ لَكُم مَّا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ﴾ [الأنعام: 120]. وقوله: ﴿وَقَدْ بَلَغَنِيَ ٱلْكِبَرُ﴾ [آل عمران: 40]. فإن لم تكن ظاهرة قدّرت نحو قوله تعالى: ﴿أَوْ جَآءُوكُمْ حَصِرَتْ﴾ [النساء: 89]. وقوله: ﴿هَٰذِهِۦ بِضَٰعَتُنَا رُدَّتْ إِلَيْنَا﴾ [يوسف: 65]. هذا ما جزم به المتأخرون كابن عصفور[9]،

(1) ينظر: التبيين عن مذاهب النحويين، للعُكبري ص326-327.

(2) ينظر: الإنصاف، للأنباري 220/1.

(3) ينظر: الإنصاف، للأنباري 220/1.

(4) ينظر: معاني القرآن 282/1.

(5) ينظر: الجنى الداني، للمرادي ص 256.

(6) ينظر: المصدر السابق، ص 254-255.

(7) ينظر: المصدر السابق، ص 255.

(8) ينظر: الإنصاف، للأنباري 220/1، والتبيين، للعكبري، ص 330.

(9) ينظر: شرح جمل الزجاجي، لابن عصفور 212/2.

والشِّـهَاب الأبَّـذي، وأبـي موسـى الجُزُولـي[1]، وهـو قـول المبـرد[2]، والفارسـي، ونقلـه ابـن أصـبغ عـن الجمهور.[3]

القول الثاني في المسألة للكوفيين: فذهبوا إلى أن الفعل الماضي يجوز أن يقع حالاً من دون (قد) لا ظاهرة ولا مقدرة، وهو قول الأخفش من البصريين، ودليلهم على ذلك النقل والقياس، وتفصيل دلائلهم كالآتي:

1. دليلهم من النقل قوله تعالى: ﴿**أَوْ جَآءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ**﴾ [النساء: 89]؛ فحصرت: فعل ماض، وهو في موضع الحال، وتقديره: حَصِرَةً صدُورُهم، والدليل على صحة هذا التقدير قراءة من قرأ: (أو جاؤوكم حَصِرَةً صُدُورُهمْ) وهي قراءة [4] الحسن البصري، ويعقوب الحَضْرَميّ، والمفضّل عن عاصم.[5]
2. دليلهم الثاني من النقل أو السماع، قول أبي صخر الهذليُّ[6]:

وَإِنِّي لَتَعْرُونِي لِذِكْرَاكِ نُفْضَةٌ كما انْتَفَضَ العُصْفُورُ بَلَّلَهُ القَطْرُ

فبلَّلَهُ: فعل ماض، وهو في موضع الحال؛ فدلّ على جواز أن يقع الفعل الماضي حالاً دون تقدير قد؛ لأن جملة (بلله القطر) جملة فعلية حالية من غير أن يقرن الفعل بقد.[7]

3. أما دليلهم من القياس أن الماضي يقع صفة للنكرة، وكل ما جاز أن يكون صفة للنكرة، جاز أن يكون حالاً للمعرفة، ومثاله: مررتُ برجل كتب؛ أي كاتب، كما تقول: مررت برجل يكتب، وتقديره أن الحال صفة في الأصل، وإذا كان الماضي يصلح أن يكون صفة فقد صلح لأصل الحال.[8]
4. ودليلهم الآخر من القياس، أنه يجوز أن يقع الفعل الماضي موقع الفعل المستقبل، كقوله تعالى: ﴿**وَيَوْمَ يُنفَخُ فِي ٱلصُّورِ فَفَزِعَ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِي ٱلْأَرْضِ**﴾ [النمل: 89]. وقوله تعالى: ﴿**وَإِذْ قَالَ ٱللَّهُ يَٰعِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ**﴾ [المائدة: 118]. أي: يقول، وإذا جاز أن يقام الماضي مقام المستقبل جاز أن يقام مقام الحال.[9]

---

(1) ينظر: المقدمة الجزولية في النحو، ص 92.

(2) ينظر: المقتضب 335/2.

(3) ينظر: همع الهوامع، للسيوطي 252/2.

(4) ينظر: المبسوط في القراءات العشر، للنيسابوري، ص 180.

(5) ينظر: الإنصاف، للأنباري 219/1، والتبيين، للعكبري ص 328.

(6) هذا البيت من البحر الطويل، وهو لأبي صخر الهذلي، وهو من شواهد الرضي في باب الحال، ينظر الإنصاف، للأنباري 219/1، وشرح الشواهد الشعرية، لمحمد شراب 409/1. رواه لذكراك هزّة.

(7) ينظر: الإنصاف، للأنباري 219/1.

(8) ينظر: الإنصاف، للأنباري 220/1، والتبيين، للعكبري ص 329.

(9) ينظر: الإنصاف، للأنباري 220/1، والتبيين، للعكبري ص 329.

ووافق أبو حيان الكوفيين في أن الصحيح جواز وقوع الماضي حالاً بدون قد، ولا يحتاج لتقديرها لكثرة ورود ذلك، وتأويل الكثير ضعيف جداً، لأنا إنما نبني المقاييس العربية على وجود الكثرة[1] ، وهذا مذهب الأخفش[2]، ونقله صاحب اللباب عن الكوفيين.[3]

ووافق المرادي قول الكوفيين في أن الفعل الماضي يجوز أن يقع حالاً دون قد ظاهرة أو مقدرة، وقال عن رأيهم بأنه الأظهر.[4]

أما الكافيجي فقد خالف قول جمهور البصريين، وقال: "فالتحقيق أن الأصل عدم التقدير، مع استقامة المعنى، وأن المبحث هو الحالُ التي تكون قيداً للعامل مطلقاً، سواء كانت في الماضي أو في الحال أو في الاستقبال، لا الحالُ التي تكون بمعنَى الوقت الذي يقع فيه كلام المتكلّم حال التّكلّم، حتى يُحتاج إلى تمحّل ذلك التقدير، فمنشأ الاحتياج إليه الاشتباهُ بين المعنيين، وعدمُ التمييز بين مظانّ الاستعمال".[5]

ويرى الباحث أن اقتران الفعل الماضي الواقع حالاً بقد، ليس بواجبٍ؛ لأنه كثيراً ما يقع الفعل الماضي حالاً من دون قد، وهو الأصلُ؛ لكثرة استعماله، والأظهر عند الباحث، كما ذهب إلى ذلك الكوفيون، والأخفش؛ لأن الأدلة التي أوردوها من النقل والسماع والقياس تقوي ما ذهبوا إليه؛ ولأنه لمّا جاز أن يُقام الفعل الماضي مقام الفعل المستقبل، كما جاز أن يُقام مقام الحال، إذن فالفعل جاز أن يقام مقام الفعل كما يجوز أن يقوم مقام الاسم كما تقدم في قوله تعالى: ﴿**وَإِذْ قَالَ ٱللَّهُ يَٰعِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ**﴾ أي يقول. والله أعلم.

3.2 مسائل في التعلق.

التعلّق لغة: قال ابن فارس: "عَلّقتُ الشيء أُعَلِّقُهُ تَعْليقاً، وقد عَلِقَ بهِ، إذا لَزِمَهُ".[6]

وجاء في اللسان: عَلِقَ بالشيءِ عَلقا، وعَلِقَهُ: نَشِبَ فيه؛ وهو عالقٌ به أي نشِبٌ فيه.[7]

وفي تاج العروس: "عَلِقَهُ: اتّصل به ولَحِقَهُ".[8]

واصطلاحاً: عرفه قباوة بقوله: "هو الارتباط المعنوي لشبه الجملة بالحدث، وتمسكها به، كأنها جزء منه، ولا يظهرُ معناها إلا به، ولا يكتمل معناه إلا بها؛ ذلك لأن شبه الجملة ترِدُ تكملة للحدث الذي تقيّدُهُ، فيتم معناها بهذا التعلُّقِ المقيّد".[9]

---

(1) ينظر: التذييل والتكميل 189/9، وارتشاف الضرب 1610/3، وهمع الهوامع، للسيوطي 253/2.

(2) معاني القرآن 263/1.

(3) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب، للعكبري 293/1، وهمع الهوامع، للسيوطي 253/2.

(4) ينظر: الجنى الداني، للمرادي ص 256.

(5) شرح قواعد الإعراب، ص 135.

(6) مقاييس اللغة 125/4.

(7) ينظر: لسان العرب، لابن منظور 261/10، مادة (علق).

(8) تاج العروس، للزبيدي 187/26، مادة (علق).

(9) إعراب الجمل وأشباه الجمل، لفخر الدين قباوة ص 273.

ويتضمن هذا المبحث مسائل التعلق، وهي أربع مسائل على النحو التالي:

1. تعلق حروف الجر والظروف بالأفعال الناقصة.
2. تعلق حروف الجر والظرف بحروف المعاني.
3. تعلق كاف التشبيه.
4. تعلق رُبّ.

1.3.2 المسألة الأولى: تعلّق حروف الجر والظرف بالأفعال الناقصة.

ذكر الكافيجي مسألة مهمة من مسائل التعلّق، وهي اختلاف النحاة في تعلق حروف الجر والظروف بالأفعال الناقصة، فقال: "اختلف النحاة في الأفعال الناقصة: هل تتعلق حروف الجر والظروف بها أو لا؟

فقال بعضهم: لا تتعلق بها، لعدم دلالتها على الحدث، كالمبرد والفارسي.

وقال آخرون: تتعلق بها تمسكاً بقوله تعالى: ﴿أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا أَنْ أَوْحَيْنَآ﴾ [يونس: 2]. فإن اللام في قوله: (للناس) متعلق بـ (كان).[1]

قد اختلف النحاة في سبب تسمية الأفعال الناقصة بذلك، فذهب بعض النحاة إلى أنّ سبب تسميتها بالناقصة لأنها لا تكتفي بمرفوعها، وتحتاج إلى منصوب معه.[2]

وذهب آخرون إلى أنّها لا تدل على الحدث، وإنما تدل على الزمان فقط[3]؛ لذلك سميت بالأفعال الناقصة.

وأدى هذا الاختلاف إلى اختلاف آخر، وهو تعلق حروف الجر والظروف بهذه الأفعال، فريق يرى جواز التعلّق، وفريق آخر منع التعلّق، قال ابن هشام: "من زعم أنّه لا يدل على الحدث منع ذلك، وهم المبرد، فالفارسي[4]، فابن جني[5]، فالجرجاني، فابن برهان، ثم الشلَوبين".[6]

وذكر أبو حيان في الارتشاف أنّه مذهب ابن السّرّاج، وأنّه ظاهر مذهب سيبويه[7].

أما الفريق الذي قال بأنّها تدل على الحدث، فقد أجاز التعلّق، وقال ابن هشام في المغني: "واستدل لمثبتي ذلك التعلّق بقوله تعالى: ﴿أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا أَنْ أَوْحَيْنَآ﴾ [يونس: 2]، فإن اللام لا تتعلق بـ"عجبا" لأنه مصدر مؤخر، ولا بـ "أوحينا" لفساد المعنى؛ ولأنه صلة لـ "أنْ"، وقد مضى أنّ المصدر

(1) ينظر: شرح قواعد الإعراب، ص 221-222.

(2) ينظر: شرح الكافية، للرضي الأستراباذي 181/4، وأسرار العربية، لأبي البركات الأنباري ص 85-86.

(3) ينظر: شرح المفصل، لابن يعيش 353/7، وهمع الهوامع، للسيوطي 368/1.

(4) ينظر: الإيضاح العضدي 119/1.

(5) ينظر: اللمع، ص 36.

(6) مغني اللبيب، لابن هشام 288/5، وينظر: المقتضب، للمبرد 87/4. شرح التسهيل، لابن مالك 338/1.

(7) ينظر: ارتشاف الضرب 1151/3.

الذي ليس في تقدير حرف موصول، ولا صلته، لا يمتنع التقديم عليه، ويجوز أيضا أن تكون متعلقة بمحذوف هو حالُ من "عجباً" على حد قوله[1]:

لميَةَ مُوحِشاً طَلَلُ يلوح كأنّه خِلَلُ."[2]

وقد تبع هؤلاء ابنُ هشام في ذلك، ولكنه استثنى (ليس) في عدم دلالتها للحدث فقال: "والصحيح أنها كلها دالة عليه إلا (ليس) ".[3]

وأجاز ابن جنّي أن يتعلّق الظرف (يوم) بـ (ليس) في قوله تعالى: ﴿**أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ**﴾ [هود: 8]؛ لأنّه يعود إلى اللفظ؛ ولأنه إذا أجاز أن ترفع وتنصب للفظها، كذلك يجوز أن يتعلّق الظرف بها أيضا[4]، وعلى ذلك يكون ابن جنّي من النحاة الذين أجازوا تعلّق الجار والمجرور والظرف بالأفعال الناقصة[5] "وقد يكون ابن هشام واهما حين عدّ ابن جنّي من المانعين لتعلق شبه الجملة بالفعل الناقص".[6]

أما الكافيجي فوافق مذهب جواز التعلّق، ولكنه فصّل في ذلك فقال: "ثم التحقيق أنّ تعلق حروف الجر بالأفعال مطلقا، إنّما يكون بحسب دلالتها على الحدث، ولا شك أنّ دلالة الأفعال الناقصة عليه متحققة، وإن لم تكن مقصودة، فالتعلّق بحسب الدلالة، لا بحسب الإرادة فالحقّ أنّ الأفعال الناقصة تتعلق بها حروف الجر".[7]

ثم بين متى يمنع تعلق حروف الجر بالأفعال الناقصة، ومتى يجب التعلق فقال: "نعم إذا كان حروف الجر من أجزاء الكلام، قبل دخول الأفعال الناقصة عليه، لا تتعلق بها؛ لئلا يلزم اختلال النظم وفساد المعنى، وإذا اعتُبرت بعد دخولها عليه، فلا مانع من التعلق بها، بل الواجب أن تتعلق بها، فلعلّ عدم التمييز بين الاعتبارين هو منشأ الاختلاف ههنا".[8]

ويرى الباحث بأنّ تعلق حروف الجر والظروف بالأفعال الناقصة يختلف باختلاف العامل، وباختلاف المعنى، وكذلك باختلاف موقع هذه الحروف والظروف ومحلها؛ لأنّ الحروف، والظروف، والأفعال الناقصة تحتاج إلى بعضها لفهم المعنى وعدم فساده.

(1) البيت لكثير عزة، وهو من مجزوء الوافر، وأنشده سيبويه 276/1، ابن هشام في أوضح المسالك رقم (269).

(2) مغني اللبيب، لابن هشام 288/5-290.

(3) المصدر السابق 288/5.

(4) ينظر: الخصائص 400/2.

(5) ينظر: إعراب الجمل وأشباه الجمل، لفخر الدين قباوة، ص 277.

(6) ينظر: شبه الجملة في اللغة العربية، عبد الإله إبراهيم عبد الله.

(7) شرح قواعد الإعراب، للكافيجي ص 222.

(8) المصدر السابق ص 222.

2.3.2 المسألة الثانية: تعلّق حروف الجر والظرف بحروف المعاني.

حروف المعاني: هي الحروف التي وضعت لمعان كان حقها أن يُعبرَ عنها بالأفعال، كالاستفهام، والنفي، والنهي، والأمر، والتوكيد، والتشبيه، والتمني، والعرض، والتحضيض، والنداء، والتعجب، والاستغاثة.[1]

وقد اختلف النحاة في تعلق حروف الجر والظرف بها.

قال الكافيجي: واختلفوا في حروف المعاني: هل تتعلق بها أو لا؟ فالجمهور يمنعون ذلك مطلقا، وقال البعض: يجوز مطلقا.

وقال آخرون: إن كان حرف المعنى نائبا عن فعل محذوف، جاز ذلك على سبيل النيابة، لا الأصالة، وإلاّ فلا. فقال في نحو "يا لزيد"؛ إنّ اللام متعلقة بحرف النداء.[2]

ففي هذه المسألة التي ذكرها الكافيجي، انقسم النحاة إلى ثلاثة مذاهب وهي كالآتي:

المذهب الأول: مذهب الجمهور، وهو المشهور، وهو منع التعلق بها مطلقا، وذلك اعتمادا على الأصل فيها، فهي حروف، والحروف تدل على معنى في غيرها، وقالوا في قوله تعالى: ﴿**مَآ أَنتَ بِنِعْمَةِ رَبِّكَ بِمَجْنُونٍ**﴾ [القلم: 2]. إنّ شبه الجملة (بنعمة ربك) متعلق بفعل دلّ عليه النافي، أي: انتفى ذلك بنعمة ربك.[3]

وقالوا في قولنا: (يا لزيد)، إنّ (اللام) يتعلق بفعل مضمر دلّت عليه (يا) والتقدير: أدعو لزيد.[4] واختاره ابن عصفور.[5]

والمذهب الثاني: وهو جواز التعلق بها مطلقا، وذلك لكونها تدل على معانٍ كان حقها أن يدل عليها بالفعل، وهو مذهب الزجاج[6] والزمخشري[7] وابن الحاجب[8]، وقد احتج الذين أجازوا عمل حروف المعاني، في أشباه الجمل مطلقاً، بنحو: ما أهنتُ المُحْسِنَ للمكافأة، قالوا: إن قصدتَ نفي إهانةٍ معللةٍ بالمكافأة فالتعلق بالفعل، والمعنى: إهانةُ المحسن لأجل المكافأة منفيّة، فأنت تنفي إهانة مخصوصة، ولا تنفي وقوع الإهانة مطلقة، وإذا أردت نفي الإهانة على كل حال فالتعلق بحرف النفي، والتعليلُ له، والمعنى: انتفت لأجل المكافأة، إهانةُ المحسن، ولو علق بالفعل لفسد هذا المراد.[9]

---

(1) ينظر: شرح المفصل، لابن يعيش 7/8، وحاشية الدسوقي 90/2، وإعراب الجمل وأشباه الجمل، لفخر الدين قباوة ص 285.

(2) ينظر: شرح قواعد الإعراب، ص 222.

(3) ينظر: مغني اللبيب، لابن هشام 298/5.

(4) ينظر: الكتاب 291/1، والجنى الداني، للمرادي ص 104، وشرح الكافية، للرضي الأستراباذي 317/1.

(5) ينظر: شرح الجمل، لابن عصفور 109/2.

(6) ينظر معاني القرآن، للزجاج 204/5.

(7) ينظر: الكشاف 253/4.

(8) ينظر: أمالي ابن الحاجب 142/1.

(9) ينظر: إعراب الجمل وأشباه الجمل، لفخر الدين قباوة، ص 288.

"وقال بعضهم في قول كعب بن زهير رضي الله عنه[1]:

وما سعادُ غداةَ البَيْنِ إذ رحلوا إلا أغنّ غضيضُ الطرفِ مَكحُولُ

غداة البَيْن: ظرف للنفي، أي: انتفى كونها في هذا الوقت إلا كأغنّ".[2]

ومن أصحاب هذا المذهب ابن الحاجب، فقال في قوله تعالى: ﴿وَلَن يَنفَعَكُمُ ٱلْيَوْمَ إِذ ظَّلَمْتُمْ﴾ [الزخرف: 39]. إذ: بدل من (اليوم)، واليوم إما ظرف للنفع المنفي، وإما لما في (لن) من معنى النفي، أي انتفى في هذا اليوم النفعُ، فالمنفي نفع مطلق، وعلى الأول: نفع مقيد باليوم.[3]

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿مَآ أَنتَ بِنِعْمَةِ رَبِّكَ بِمَجْنُونٍ﴾ [القلم: 2]. الباءُ متعلقة بالنفي؛ إذ لو عُلقت (بمجنون) لأفاد نفي جنونٍ خاص، وهو الجنون الذي يكون من نعمة الله تعالى، وليس في الوجود جنون هو نِعمة، ولا المراد نفي جنونٍ خاص.[4]

قال الزجاج: "هذه مسألة من أبواب النحو تحتاج إلى تبين: قوله: (أنت) هو اسم (ما)، و(بمجنون) الخبر، و(بنعمة ربك) موصول بالنفي[5].

وقال الزمخشري: فإن قلت: بم يتعلق الباء في بنعمة ربك؟ وما محله؟ قلت: يتعلق بمجنون منفيا كما يتعلق بعاقل مثبتا في قولك: أنت بنعمة الله عاقل... ومحله النصب على الحال كأنه قال: ما أنت بمجنون مُنْعَما عليك بذلك، ولم تمنع الباء أن يعمل (مجنون) فيما قبله، لأنها زائدة لتأكيد النفي.[6]

والمذهب الثالث: قد فصّلوا في المسألة، قالوا: إن كان نائباً عن فعل حُذف، جاز ذلك على سبيل النيابة، لا الأصالة، وإلاّ فلا، وهو قول أبي علي الفارسي، وأبي الفتح ابن جني[7].

وزعما في نحو: (يا لزيد) أن اللام متعلقة بـ(يا)، وهو نظِيرُ قولهما في قوله[8]:

أبا خُراشة أمّا أنت ذا نفرٍ فإنّ قوميَ لم تأكُلْهُمُ الضّبُعُ

(1) البيت من البحر البسيط، وهو لكعب بن زهير. ينظر: ديوانه 109، وشرح الشواهد، للبغدادي 327/6، وشرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية، لمحمد حسن شرّاب رقم (184) 281/2.

(2) مغني اللبيب، لابن هشام 295/5-296.

(3) ينظر: أمالي ابن الحاجب 142/1، ومغني اللبيب، لابن هشام 296/5-297.

(4) ينظر: مغني اللبيب، لابن هشام 298/5، وإعراب الجمل وأشباه الجمل، لفخر الدين قباوة ص 287.

(5) معاني القرآن، للزجاج 204/5، ومغني اللبيب، لابن هشام 298/5.

(6) ينظر: الكشاف، للزمخشري 256/3، ومغني اللبيب، لابن هشام 298/5.

(7) ينظر: الخصائص، لابن جني 278/2، ومغني اللبيب، لابن هشام 294/5، وإعراب الجمل وأشباه الجمل، لقباوة ص 286.

(8) البيت من البحر البسيط، للعباس بن مرداس، وهو من شواهد سيبويه 148/1، وشرح الشواهد، للبغدادي 175/1، وشرح ابن عقيل رقم (74) 297/1.

الشاهد: إنّ (ما) الزائدة، وهي الرافعةُ الناصبةُ، حيث عملت لنيابتها عن (كان) المحذوفة.[1]

وقول امرئ القيس[2]:

فيالك من ليلٍ كأنّ نُجومَهُ بكلّ مُغارِ القتل شُدّتْ بيذبل[3]

يتعلق الجار والمجرور (لك) منه بـ(يا) لنيابتها عن الفعل، وكذلك الجاران والمجروران في قول عبد الله بن مسلم[4]:

يا للرجال ليوم الأربعاء أما ينفكُّ يُحدِثُ لي بَعدَ النَّهى طربا؟[5]

أما الكافيجي فاختار التفصيل وقال: "فالحق هذا التفصيل؛ لأن حروف المعاني معانيها إضافات مخصوصة بين أمرين، على سواء، فلا يتصور تعلق حروف الجر بها، على سبيل إفضاء معانيها إلى أحدهما، نعم إذا خرجت عن الإضافات المخصوصة، وتُصوّر معانيها قصدا، وأريد تعلقها بشيء، تتعلق بها حروف الجر والظروف تعلقها بما فيه معنى الفعل".[6]

ويرى الباحث أنّ مذهب الجمهور هو الأرجح، وهو منع تعلق حروف الجر والظروف بحروف المعاني مطلقا؛ لأن الأصل في الحروف أنها تدل على معنى في غيرها.

3.3.2 المسألة الثالثة: تعلق كاف التشبيه.

الكاف حرف، يكون عاملا، وغير عامل، فالعامل: كاف الجر، وغير العامل: كاف الخطاب، وقد ذكر النحويين أن كاف التشبيه أحوال ثلاثة: إما أن تتعين فيه الحرفية، وذلك إذا وقع زائداً، نحو قوله تعالى: ﴿**لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ**﴾ [الشورى: 9]، والثاني تتعين فيه الاسمية كقول الشاعر[7]:

لو كان في قلبي كَقدْرِ قُلامةِ حُباً لغَيرِكِ ما أتَتْكِ رَسائلي.

والثالث: تجوز فيه الحرفية والاسمية، والكاف الجارة، قسمان: زائدة، وغير زائدة، وغير الزائدة، لها معنيان: التشبيه والتعليل، وزاد ابن مالك معنى ثالثاً، وهو أن تكون بمعنى (على).[8]

---

(1) ينظر: مغني اللبيب، لابن هشام 294/5-295.

(2) البيت من البحر الطويل، وهو من معلقة لامرئ القيس في ديوانه ص50، وشرح القصائد العشر، للتبريزي ص 56. فتح الكبير المتعال إعراب المعلقات العشر الطوال، محمد علي الدرة 114/1.

(3) ينظر: مغني اللبيب، لابن هشام 295/5.

(4) البيت من البسيط، وهو لعبد الله بن مسلم بن جندب الهذلي، رواه الحموي في معجم البلدان، ورواه ثعلب في مجالسه ص 474. شرح أشعار الهذليين، للسكري 910/1، وشرح شذور الذهب، لابن هشام الأنصاري 436/1.

(5) ينظر: إعراب الجمل وأشباه الجمل، لفخر الدين قباوة ص 286.

(6) شرح قواعد الإعراب، ص 222-223.

(7) البيت من بحر الكامل، وهو لجميل بثينة. ديوانه ص 180، والخصائص 416/2. وينسب إلى أبي كبير الهذلي. اللسان (رسل).

(8) ينظر: الجنى الداني، للمرادي ص 78-85.

واختلف النحاة في كاف الجر غير الزائدة في تعلقها بالفعل أو ما في معناه.

وقد ذكر الكافيجي هذا الاختلاف بين النحاة في تعلّق كاف التشبيه، فقال: "واختُلف في أن كاف التشبيه، هل تتعلق بشيء أو لا؟ فزعم الأخفش وقد تبعه ابنُ عصفور أنها لا تتعلق بشيء، استدل على ذلك بأنه إذا قيل: "زيد كعمرو" فإن كان المتعلَّق "استقر" فالكاف لا تدل عليه، بخلاف "في" في نحو قولك: "زيد في الدار" فإنها تدل على الظرفية والاستقرارُ مناسب لها، وإن كان فعلا مناسبا لكاف التشبه فهو متعد بنفسه لا بالحرف".[1]

القول الأول: للقائلين بعدم تعلقها بشيء: "ذهب الفارسي إلى أن الكاف لا تتعلق بشيء، وتبعه ابن عصفور[2] في بعض تصانيفه، ونُقل عن الأخفش"[3] مستدلين بأنه إذا قيل: (زيد كعمرو) فإن كان المتعلق (استقر) فالكاف لا تدل عليه، وإن كان فعلا مناسبا للكاف –وهو أشبه– فهو متعد بنفسه لا بالحرف.[4]

وقد ذكر قباوة أن الأخفش، والفارسي، وابن جني، وابن عصفور، يرون أن كاف التشبيه في مثل قول متمم بن نويرة[5]:

وكُنا كنَدمَانَيْ جَذِيمة حِقبةً منَ الدْهرِ، حتى قيلَ: لن نَتصدَّعا.

هي حرف جر محض، لا يُعلّق بفعل محذوف ولا يحتاج إلى متعلق، بل يكتفي بدلالتها على التشبيه، ويجعل ما بعدها مجرورا بها، ويكون شبه الجملة في محل رفع خبر أو نصب على الحال بحسب السياق، ومثل قول ابن نويرة، قول يزيد بن الحكم[6]:

بَدا منكَ غشٌ طالما قد كَتمتَهُ كما كَتَمتْ داءَ ابنها أُمُّ مُدّوِي.

وقول كعب بن سعد [7]:

أتاك سريعًا واستجابَ إلى النَّدى كذلك قبلَ اليومِ، كانَ يُجيبُ.[8]

ويرى الباحث أن هذا الرأي يُمثّل اتجاهاً نحو التخفيف من التقديرات النحوية، إذ يكتفون بدلالة الكاف على التشبيه دون افتراض فعل مقدّر من نحو أشبه أو أماثل.

(1) شرح قواعد الإعراب، ص 236، وينظر مغني اللبيب، لابن هشام 313/5.

(2) ينظر: شرح جمل الزجاجي، لابن عصفور 143/2.

(3) الجنى الداني، للمرادي ص 86.

(4) ينظر: مغني اللبيب، لابن هشام 313/5.

(5) البيت من البحر الطويل، وهو لمتمم بن نويرة اليربوعي من قصيدة يرثي بها أخاه مالكا. المفضليات، للمفضل الضبي، ص 267.

(6) البيت من البحر الطويل، وهو ليزيد بن الحكم الثقفي. ينظر الأمالي، لأبي علي القالي 69/1.

(7) البيت من البحر الطويل، وهو لكعب بن سعد. ينظر جمهرة أشعار العرب، للقرشي ص 250.

(8) ينظر: إعراب الجمل، لقباوة ص 342.

ويؤكد ابن هشام أنّ كاف التشبيه في قول ابن نويرة، وابن الحكم، وابن سعد، حرف جر أصلي، يدل على الاستقرار ويتعلق بمحذوف، فهو متعلق بالخبر في الشاهد الأول وبصفة للمفعول المطلق في الثاني والثالث.[1]

وعلق قباوة على قول ابن هشام بقوله: ويرد على هذا إشكالات: منها أن دلالة الكاف على الاستقرار غير واضحة، وضوح دلالة أحرف الجر الأصلية عليه، وأن المفعول المطلق إذا حُذف وهو موصوف نابت عنه صفته، ولكنه في مثل هذين الشاهدين أي: في قول يزيد بن الحكم وكعب بن سعد، لا يمكن أن تنوب عنه، إذ لا معنى للمفعول المطلق في مثل قولك: كتمتَه كائناً كما كتمتْ أم مدو داء ابنها، وكان يجيب كائناً كذلك. وربما كان تقدير الحال فيهما أقل إشكالاً، ولكنه لا يمكن أن يحسم المشكلة ويضع الحل النهائي.[2]

وذهب ابن مضاء في ذلك كله إلى أن الكاف تكون اسما، فيكون الموضع الإعرابي لها، والاسم بعدها مجرورا بالإضافة.[3]

القول الثاني: أنها تتعلق بشيء، وقد ذكره المرادي وضعّف القول بعدم تعلقها بشيء، وأنها تتعلق بشيء كسائر حروف الجر ولذلك تقع مع متعلقها صلة للموصول في السعة (الكلام المنثور).[4]

أما الكافيجي فاختار التفصيل وفنّد الاختلاف بينهم، وقال: "فالتحقيق أن هذا النزاع مبني على نزاع آخر؛ فإن الأخفش قال: إن الكاف تكون اسما في الكلام" وظاهر كلام أبي علي الفارسي على ذلك، وقال سيبويه: "لا تكون اسماً في الكلام إلا في ضرورة الشعر". فإذا تقرر هذا عرفت أن لا نزاع ههنا في الحقيقة، حتى إنّ من قال: "إنها مشتركة بينهما" فاللائق به أن يقول: إنها تتعلق بشيء من الفعل وغيره إذا كانت حرف جر ولا تتعلق به إذا كانت اسماً".[5]

ويرى الباحث ما اختاره الكافيجي، وهو أن كاف التشبيه إذا كانت اسما لا تتعلق، وإذا كانت حرفا جارا تتعلق شأنها شأن حروف الجر الأخرى.

4.3.2 المسألة الرابعة: تعلّق رُبَّ.

رُبَّ: حرف جر عند البصريين، واسم عند الكوفيين، وقد اختلف النحويون في رُبَّ كثيرا، اختلفوا في معناها على أقوال، منهم من قال إنها للتقليل، ومنهم من قال إنها للتكثير، والقول الثالث أنها تكون للتقليل والتكثير، وهي من الأضداد و(رُبَّ) فيها لغات، ولها أحكام وخصائص تنفرد بها عن سائر حروف

(1) ينظر: إعراب الجمل، لقباوة، ص 342.

(2) ينظر: المصدر السابق، ص 342-343.

(3) ينظر: همع الهوامع، للسيوطي 31/2، وإعراب الجمل، لقباوة ص 343، والجنى الداني، للمرادي ص 79.

(4) ينظر: الجنى الداني، للمرادي ص 86، وشرح قواعد الإعراب، ص 236-237.

(5) شرح قواعد الإعراب، ص 237.

الجر[1]، وقد ذكر الكافيجي في كتابه شرح قواعد الإعراب مسألة تعلق رُبَّ، فقال: إنّ (رُبّ) عند الرمّاني وابن طاهر لا تتعلق بشيء، فإذا قلت: رُبّ رجلٍ صالحٍ لقيتُه، أو لقيتُ، فمجرورها مفعول في المثال الثاني، ومبتدأ في الأول، أو مفعول على حدّ: زيدا ضربتُه، لكن يُقدّر الناصب بعد المجرور، لا قبله، لأنّ (رُبّ) لها صدر الكلام من بين سائر حروف الجر، وإنما دخلت في المثالين وغيرهما لمجرد إفادة التكثير أو التقليل، لا لتعدية العامل حتى تتعلق به، وأما الجمهور فقد قالوا: إنّ رُبّ ههنا حرف جر مُعَدٍّ.[2]

القول الأول: قول الجمهور، وهم يرون بأن رُبّ تتعلق كسائر حروف الجر، وقالوا عنها: هي في نحو: رُبّ رجلٍ صالحٍ لقيتُه، أو لقيتُ حرف جر مُعَدٍّ، وتعقبه ابن هشام بأنه إن كان لتعدية العامل المذكور فخطأ، لأنه متعدٍّ بنفسه، وقد استوفى معموله في المثال الأول، وإن كانت لتعدية محذوف تقديره حَصَلَ مثلاً- كما صرح به جماعة- ففيه تقدير لِمَا يستغني عنه معنى الكلام، ولم يُلفظ به.[3]

وتجرى رُبّ- كما يرى بعضهم- مجرى اللام المقوية للتعدية، في دخولها على المفعول به، والفعل الذي تتعلق به يجب أن يكون ماضيا عند أكثر النحويين؛ لأنها جواب لفعل ماضٍ، أو لأنها للتقليل، فأولوها الماضي لتحقق قلّته.[4]

القول الثاني: ذهب الرمّاني وابن طاهر إلى أنّ (رُبّ) لا تتعلّق، فردّوا قول الجمهور في تعلّق (رُبّ) في نحو: رُبّ رجلٍ صالحٍ لقيتُه أو لقيتُ؛ لأن مجرورها مفعول في الثاني ومبتدأ في الأول، أو مفعول على الاشتغال، ويُقدر الناصبُ بعد المجرور به؛ لأن (رُبّ) لها الصدارة، وإنما دخلت في المثالين لإفادة التكثير كما يرى ابن درستويه وجماعة، أو لإفادة التقليل، لا لتعدية عاملٍ، وبما أنها لا تفيد التعدية فلا تتعلق بما تقدم.[5]

أما الكافيجي فلم يرجح رأي أي من الفريقين، ولكن يحتمل بأنه مع رأي الرماني وابن طاهر؛ فإنه لما ذكر رأي الجمهور في أن رُبَّ حرف جر مُعَدٍ أتبعه بتعقب ابن هشام له- كما تقدم- بأن العامل المذكور لا يحتاج إليها، والمقدر مستغنًى عنه- لما ذكر ذلك لم يرد هذا التعقب، لم يؤيد رأي الجمهور، فذلك يشعر بتبنيه رأي الرماني وابن طاهر.[6]

ويرى الباحث أن الأرجح هو قول الجمهور؛ لأنها من حروف الجر وحروف الجر كلها تتعلق بفعلها إلا ثلاثة حروف وهي الباء الزائدة في الفاعل، ولعل الجارة، ولولا الامتناعية.

(1) ينظر: الجنى الداني، للمرادي ص 438-447.

(2) ينظر: شرح قواعد الإعراب، ص 238.

(3) ينظر: مغني اللبيب، لابن هشام 312/5-313. حاشية الصبان على شرح الأشموني 370/1.

(4) ينظر الجنى الداني، للمرادي ص 451، 453.

(5) ينظر: مغني اللبيب، لابن هشام 311/5-312.

(6) شرح قواعد الإعراب، ص 238.

4.2 المسائل المتعلقة بإعراب بعض التراكيب

يتضمن هذا المبحث التحليل الإعرابي لبعض التراكيب التي اختلف النحاة في إعرابها، وهي ثماني مسائل على النحو التالي:

1.4.2 جملة (لا يسمعون) في قوله تعالى: ﴿لَّا يَسَّمَّعُونَ إِلَى ٱلْمَلَإِ ٱلْأَعْلَىٰ﴾.

2.4.2 لا النافية للوحدة العاملة عمل ليس.

3.4.2 إعراب جملة (مذ يومان).

4.4.2 الجملة المفسرة المقرونة بـ"أن".

5.4.2 الجملة التي بعد المبتدأ في نحو: (زيد اضربه)

6.4.2 الواو في قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَٰبُهَا﴾.

7.4.2 جملة مقول القول.

8.4.2 إعراب "أي" في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى ٱلرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا﴾.

1.4.2 المسألة الأولى: جملة (لا يسمعون) في قوله تعالى: ﴿لَّا يَسَّمَّعُونَ إِلَى ٱلْمَلَإِ ٱلْأَعْلَىٰ﴾.

ذكر الكافيجي عدة أقوال في إعراب جملة (لا يسمعون) في قوله تعالى: ﴿لَّا يَسَّمَّعُونَ إِلَى ٱلْمَلَإِ ٱلْأَعْلَىٰ﴾. [الصافات: 8]. وقال: فيه احتمالات أربع: اثنان منها مردودان، وواحد مرجوح، والآخر مختار، أحد الأوّلين: جملة (لا يسمعون) صفة لشيطان، وليس المعنى بمستقيم عليها. والثاني: احتمال الحالية، والقول فيها كالقول في الصفة، لأنها صفة في المعنى. والثالث: أن يكون أصله (لئلا يسمعوا) حُذفت اللام ثم حذفت أنْ وأُهدر عملها، وهذا مستقيم من جهة المعنى؛ لكن فيه كثرة الحذف. والرابع: وهو الاحتمال الراجح: أنْ تكون جملة منقطعة عمّا قبلها.[1]

وقد تنوعت الأقوال عند المفسرين والنحاة في إعراب هذه الجملة وأفاضوا فيها، وأدلوا بدلوهم وأدلّتهم، واختاروا رأيا وبيّنوا سبب اختيارهم.

القول الأول: أنّ جملة (لا يسمعون) كلامٌ منقطعٌ مبتدأٌ، وعليه الزمخشري، والبيضاوي، وأبو حيان.[2]

قال الزمخشري في الكشاف: إن قلتَ: لا يسمعون كيف اتصل بما قبله؟ قلتُ: لا يخلو من أن يتصل بما قبله على أن يكون صفة لكل شيطان، أو استئنافاً، فلا تصحّ الصفة؛ لأن الحفظ من شياطين لا يسمعون ولا يستمعون لا معنى له، وكذلك الاستئناف لا يصحّ لأن سائلاً لو سأل: لم تُحفظ من الشياطين؟ فأجيب بأنهم لا يسمعون، لم يستقم، فبقي أن يكون كلاماً منقطعاً مبتدأ[3] اقتصاصاً لما عليه حال المسترقة

(1) ينظر: شرح قواعد الإعراب، ص 143-144.

(2) ينظر: الكشاف، للزمخشري 35/4. أنوار التنزيل، للبيضاوي 6/5. البحر المحيط، لأبي حيان 91/9.

(3) يتبيّن من استقراء كلام النحاة والبلاغيين أن مصطلحات الاستئناف المنفي والانقطاع وابتداء الكلام متقاربة في دلالتها، غير أنّ بينها فروقا دقيقة، يظهر أثرها في توجيه المعنى وتقدير الإعراب؛ فالاستئناف المنفي: هو جملة جديدة لا محل =

للسمع، وأنهم لا يقدرون أن يسمعوا إلى كلام الملائكة، أو يتسمّعوا وهم مقذوفون بالشهب مدحورون عن ذلك.[1] من خلال ما تقدم ينبغي الإشارة إلى أن الاستئناف قسمان: بياني ونحوي: فهو ما كان جواباً لسؤال مقدّر نحو قوله تعالى: ﴿**هَلۡ أَتَىٰكَ حَدِيثُ ضَيۡفِ إِبۡرَٰهِيمَ ٱلۡمُكۡرَمِينَ إِذۡ دَخَلُواْ عَلَيۡهِ فَقَالُواْ سَلَٰمٗاۖ قَالَ سَلَٰمٞ قَوۡمٞ مُّنكَرُونَ**﴾ [الذّاريات: 24-25]. فإنّ جملة القول الثانية جواب لسؤال مقدّر، تقديره: فماذا قال لهم، ولهذا فصلت عن الأولى، فلم تعطف عليها، وأما النحاة فقالوا: هي المقتطعة عمّا قبلها، سواء كانت جواباً عن سؤال أم لا، فالاستئناف عندهم أعمّ.[2]

وقال البيضاوي في تفسيره: لا يسمعون إلى الملأ الأعلى. كلام مبتدأ؛ لبيان حالهم بعد ما حفظ السماء عنهم، ولا يجوز جعله صفة لكل شيطان، فإنه يقتضي أن يكون الحفظ من شياطين لا يسمعون.[3]

وقال أبو حيان: لا يسمعون إلى الملأ الأعلى: كلامٌ منقطعٌ مبتدأٌ اقتصاصاً لما عليه حالُ المُسترقة للسمع، وأنهم لا يقدرون أن يستمعوا أو يسَّمَّعوا، وهم مقذوفون بالشهب مبعدون عن ذلك، ولا يجوز أن يكون صفة ولا استئنافاً جواباً لسائل سأل لِمَ يُحفظ من الشياطين.[4]

وقال السمين الحلبي في بيان إعراب جملة (لا يسمعون): هذه الجملة منقطعة عمّا قبلها، ولا يجوز فيها أن تكون صفة لشيطان على المعنى؛ إذ يصير التقدير: مِنْ كل شيطانٍ مارِدٍ غيرِ سامعٍ أو مستمعٍ، وهو فاسدٌ، ولا يجوز أن تكون جواباً لسؤال سائل: لِمَ تُحفظ من الشياطين؟ إذ يَفْسدُ معنى ذلك.[5]

وذكر ابن هشام في المغني تنبيهاً لما يخفى من الاستئناف ممثلاً بهذه الجملة (لا يسَّمَّعونَ)، فإنّها لا يصح أن تكون صفة لكل شيطان، أو حالاً منه؛ لأنه لا معنى للحفظ من شيطان لا يسمع، وليست استئنافاً بيانياً لفساد المعنى أيضاً، وإنما هي للاستئناف النحوي، وقيل: يحتمل أن أصلها: لئلا يسمعوا،

=

لها من الإعراب، مصدرة بأداة نفي، ويقع جوابا عن توهّم أو استفسار مقدّر، كما نص الزمخشري في الكشاف عند قوله تعالى: ﴿قُلۡتَ لَآ أَجِدُ﴾ ؛إذ جعل الجملة استئنافا دافعا لتوهم السامع. وأما الانقطاع: فهو أوسع من الاستئناف، إذ يشمل الانفصال في الجانب النحوي أو في المعنى، وقد يكون مثبتا أو منفيا. والْجُمْلَة المنقطعة عَمَّا قبلهَا نَحْو مَاتَ فلَان رَحمَه الله. وَقَوله تَعَالَى: ﴿قُلۡ سَأَتۡلُواْ عَلَيۡكُم مِّنۡهُ ذِكۡرًا إِنَّا مَكَّنَّا لَهُۥ فِي ٱلۡأَرۡضِ﴾ كما نبه عليها ابن هشام. وأما ابتداء الكلام: فهو أصرح صور الانقطاع وأبعدها عن التعلّق بما قبلها، إذ يراد به جملة جديدة مفصولة عن السياق السابق لفظا ومعنى. كما قرر ذلك الزمخشري في قوله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ يَجۡتَبِيكَ رَبُّكَ وَيُعَلِّمُكَ مِن تَأۡوِيلِ ٱلۡأَحَادِيثِ وَيُتِمُّ نِعۡمَتَهُۥ عَلَيۡكَ﴾. [يوسف: 6]. ويعلمك كلام مبتدأ غير داخل في حكم التشبيه، كأنه قيل: وهو يعلّمك ويتمّ نعمته عليك. ينظر: الكشاف 302/2. 444/2. مغني اللبيب 500/1.

(1) ينظر: الكشاف، للزمخشري 35/4-36.

(2) ينظر: إعراب القرآن وبيانه، لمحيي الدين درويش 371/6.

(3) ينظر: أنوار التنزيل، للبيضاوي 6/5.

(4) ينظر: البحر المحيط، لأبي حيان 91/9-92.

(5) ينظر: الدّر المصون، للسمين الحلبي 293/9.

فحذفت اللام ثم حذفت أنْ فارتفع الفعل، واستضعفه الزمخشري للجمع بين حذفين، ولا تكون حالاً مقدّرة، بمعنى: مُقدَّراً عَدَمُ سماعه بعد الحفظ؛ لأن الذي يُقَدِّر وجودَ معنى الحال هو صاحبُها، والشياطين لا يقدِّرون عدم السماع ولا يريدونه[1].

القول الثاني: قول العُكبري، فذكر أن موضع جملة (لا يسمعون) جرٌّ على الصفة، أو نصبٌ على الحال، أو مستأنفٌ.[2]

فقد جوّز أن تكون صفة أو حالا، وخالف من أنكر ذلك كالزمخشري، والبيضاوي، وأبي حيان، وغيرهم.

وعلّق السمين الحلبي على قول العُكبري وقال: "قد وهم أبو البقاء فجوّزَ أنْ تكونَ صفةً، وأنْ تكونَ حالاً، وأنْ تكونَ مستأنفةً، فالأولان ظاهرا الفسادِ، والثالثُ إنْ عنى به الاستئنافَ البيانيّ فهو فاسدٌ أيضاً، وإنْ أرادَ الانقطاعَ على ما قَدَّمْتُه فهو صحيحٌ".[3]

القول الثالث: القائل بالحذف، أي: أصلها لئلا يسمعوا، ثم حذفت اللام ثم حذفت أنْ، وقد ذكره الزمخشري معتبراً أن كل واحد من الحذفين مقبول منفرداً، وأن اجتماعهما منكر وتعسف يجب صون القرآن عن مثله[4]، وتبعه البيضاوي في إنكار هذا التأويل وعلته[5].

وذكر مثل ذلك أيضا أبو حيّان[6]والسمين الحلبي[7].

وأما الرازي فقد أشار إلى هذا القول وقال بأنه هو المشهور، وأن تقدير الكلام لئلا يسمعوا، فلما حذف الناصب عاد الفعل إلى الرفع، كما قال تعالى: ﴿**يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمۡ أَن تَضِلُّواْ**﴾ [النساء: 175]. لكنه سكت عنه ولم يرجحه.[8]

والكافيجي رجح أن تكون جملة منقطعة عمّا قبلها، وفائدتها الاقتصاص لما عليه حال المسترقة للسمع كما مرّ سابقاً، ورجح مذهب الزمخشري والبيضاوي وابن هشام وغيرهم.[9]

وقد ذكر في بداية المسألة تبعاً لابن هشام الاحتمالات الأربعة التي ذكرها العلماء في جملة (لا يسمعون) في سورة الصافات، الاحتمال الأول والثاني منها مردودان، فالأول صفة لشياطين، فرده وعلل

(1) ينظر: مغني اللبيب 5/43-45.
(2) ينظر: التبيان في إعراب القرآن، للعُكبري 2/1088.
(3) الدّرّ المصون، للسمين الحلبي 9/293.
(4) ينظر: الكشاف، للزمخشري 4/36.
(5) ينظر: أنوار التنزيل، للبيضاوي 5/6.
(6) ينظر: البحر المحيط، لأبي حيان 9/92.
(7) الدر المصون، للسمين الحلبي 9/293.
(8) ينظر: مفاتيح الغيب، للرازي 26/320.
(9) ينظر: شرح قواعد الإعراب، ص 144.

بأنه ليس بمستقيم في المعنى؛ لأن حفظ السماوات لأجل أن الشياطين يطلعون إليها، ويسمعون أخبارها، ويضلون بها الناس، فلا فائدة في حفظ السماء منهم إذا كانوا غير متسمّعين ولا سامعين. أما الاحتمال الثاني فهو جملة حالية، والمعنى فيها غير مستقيم كذلك، فإن قلتَ: اجعلها حالاً مقدرة، أي: حفظاً من كل شيطان مارد، مقدراً عدم سماعه بعد الحفظ. قلتُ: الذي يُقدّر وجود معنَى الحال هو صاحبها، ففي قولك: مررتُ برجل معه صقر صائداً به غداً، أي: مقدراً حال المرور به، أنه يصيد به غداً. والشياطين لا يُقدّرون عدم السماع ولا يريدونه.[1]

والاحتمال الثالث مرجوح وهو أن يكون أصله (لئلا يسمعوا) حُذفت اللام كما حُذفت في قولك: جئتُك أن تكرمني، أي: لأن تكرمني. فبقي (ألّا يسمعوا) ثم حُذفت (أن) وأُهدر عملها، وهذا مستقيم من جهة المعنى ولكنّ فيه كثرة الحذف، ثم أردف الكافيجي قوله بقول الزمخشري: أن كل واحد من هذين الحذفين غير مردود، على انفراده، فأمّا اجتماعهما فمنكر من المنكرات، وصون القرآن عن هذا التعسّف واجب. والاحتمال الرابع هو الذي رجحه الكافيجي وأخذ به وهو أن جملة (لا يسمعون) جملة منقطعة عمّا قبلها، وفائدتها الاقتصاص لما عليه حال المسترِقة للسمع، ثم علق على قول الزمخشري بأنه لا يجوز أن يكون استئنافاً هنا، لأن سائلاً لو سأل: لم تُحفظ من الشياطين؟ فأُجيب بأنهم لا يسمعون، لم يستقم.[2] علّق الكافيجي بقوله: "الاستئناف ليس بمنحصر في السؤال عن اللّمّيّة، لجواز أن يكون سؤالاً عن الحال، كما في قوله تعالى: ﴿رَأَيْتُهُمْ لِي سَٰجِدِينَ﴾ [يوسف: 4]. على أحد وجوه التأويل، والمقام يناسبه ظاهراً، فيجوز، فإن سلب الخاص لا يكون دليلا على يلب العام".[3]

ثم أضاف: فإن قلتَ: لو احتمل الاستئناف ههنا السؤال عن الحال لا يكون جملة (لا يسمعون) منقطعة عما قبلها، والمقدر خلافه. قلتُ: المراد من الانقطاع هو الانقطاع من جهة الإعراب، فلا ينافي الاتصال من جهة المعنى.[4]

والباحث يرى أن ما رجحه الكافيجي هو الراجح، وهو مذهب الزمخشري والبيضاوي وابن هشام وغيرهم، لأنه أحكم وأصوب، والمعاني الأخرى فيها شيء من التعسف الذي يجب أن يصان عنه كلام الله تعالى، وقد تكون الآية الكريمة من الآيات المتشابهات التي يشتبه معناها ويخفى على كثير من الناس، ولا يعرف معناها وتأويلها إلا الله والراسخون في العلم؛ لذلك أخطأ البعض في معرفتها وتأويلها.

(1) ينظر: شرح قواعد الإعراب، ص 143.

(2) ينظر: المصدر السابق، ص 144.

(3) المصدر السابق، ص 145.

(4) ينظر: شرح قواعد الإعراب، ص 145.

2.4.2 المسألة الثانية: لا النافية للوحدة العاملة عمل ليس.

ذكر الكافيجي بأن (لا) تعمل عمل ليس قليلاً، لمشابهتها إيّاها في الدلالة على النفي، وإن كانت تُخالفها من حيث إنّ عملها قليل، ومن حيث إنّ ذكر خبرها قليل، حتى إنّ الزجاج لم يظفر به فادعى أنها لا تعمل إلا في الاسم وحده، ومن حيث لا تعمل إلا في النكرة خلافاً لابن جنّي.[1]

والتساؤل هنا: هل تكون لا النافية عاملة عمل ليس أو لا تعمل أصلاً؟

فالعلماء في هذه مسألة إعمال لا، اختلفوا على عدة أقوال:

القول الأول: ذهب أصحاب هذا القول إلى أنّ (لا) تعمل كما تعمل (ما) إلحاقاً بـ(ليس)، ولا تعمل إلا في النكرة، واستشهدوا على ما ذهبوا إليه بالنقل أو السماع، نحو قول الشاعر[2]:

تعزّ فلا شيء على الأرض باقيا ولا وَزَرٌ مما قضى اللهُ وَاقيَا.[3]

الشاهد فيه: قوله (لا شيء باقيا، ولا وزر واقيا) إذ أعمل (لا) في الموضعين السابقين عمل ليس، واسمها وخبرها نكرتان.

القول الثاني: ذهب إلى أن (لا) لا تعمل أصلاً، ويرتفع ما بعدها بالابتداء والخبر، ولا ينصب أصلاً، وعليه أبو الحسن الأخفش.[4] وذكر المرادي أنّ المبرد منع إعمال لا عمل ليس أيضا.[5] وقد أخطأ المرادي في ذلك؛ فالمبرد في المقتضب لم يمنع إعمال لا عمل ليس فقال: "وقد تجعل لا بمنزلة ليس؛ لاجتماعهما في المعنى، ولا تعمل إلا في النكرة، فتقول: لا رجلٌ أفضلَ منك"[6] ، وحكى ابن ولّاد عن الزجاج أنها أُجريت مجرى ليس في رفع الاسم خاصة، ولا تعمل في الخبر شيئا[7]، وردّه أبو حيان بأنه فاسد؛ إذ لا عامل له وقد نُصب.[8] ثم قال: "ولو ذهب ذاهبٌ إلى أنه لا يجوز أن تعمل لا هذا العملَ لذهب مذهباً حسناً؛ إذ لا يُحفظ ذلك في نثر أصلاً، ولا في نظم إلا في ذينك البيتين النادرين، ولا ينبغي أن تُبنى القواعد على ذلك، وليس في كتاب سيبويه ما يدل على أنّ إعمالها عمل (ليس) مسموع من العرب، لا قليلاً ولا كثيراً، فيكون مقيساً مطرداً، بل قال سيبويه: " وزعموا أن بعضهم قرأ {ولاتَ حِينُ مَنَاصٍ} وهي قليلة، كما قال بعضهم في قول سعد بن مالك[9]:

---

(1) ينظر: شرح قواعد الإعراب، ص 328.

(2) البيت من البحر الطويل، وهو من الشواهد التي لم يذكروا لها قائلاً معيناً، وهو من شواهد شرح ابن عقيل 313/1.

(3) ينظر: همع الهوامع، للسيوطي 397/1. الجنى الداني، للمرادي، ص 292.

(4) ينظر: المصدران السابقان. 397/1. ص 293. التذييل والتكميل، لأبي حيان 281/4.

(5) ينظر: الجنى الداني، للمرادي ص 293.

(6) المقتضب 382/4.

(7) ينظر: الجنى الداني، للمرادي ص 293. مغني اللبيب، لابن هشام 292/3. همع الهوامع، للسيوطي 397/1.

(8) ينظر: التذييل والتكميل 282/4.

(9) البيت من بحر الكامل، وهو للشاعر سعد بن مالك بن ضبيعة بن قيس، شاعر جاهلي، وهو يفخر بخوضه الحرب. شرح الشواهد الشعرية، لمحمد شراب 260/1.

مَنْ صَدَّ عن نيرانِها فأنا ابنُ قَيْسٍ لا بَراحُ".[1]

الشاهد: قوله: لا بَراح، على أنّ (لا) هنا عاملة عمل ليس، وبراح: اسمها، والخبر محذوف تقديره: لي. ولم يقدروها مهملة، والرفع بالابتداء؛ لأنها إذا أهملت واجبة التكرار. وقيل: يجوز ترك التكرار في الشعر، وجملة (لا براح) حال مؤكدة لقوله: أنا ابن قيس.[2]

فظاهر كلام سيبويه أن جعلها بمنزلة ليس في هذا البيت تأويل من ذلك البعض الذي قال عنه سيبويه "كما قال بعضهم في قول سعد بن مالك" ولو كان التأويل لسيبويه لم يكن مثل هذا البيت تُبنى عليه قاعدة؛ ألا ترى أن سيبويه شبه رفع الحين بعد (لات) برفع بَراح بعد (لا)، ولا ترفع (لات) غير الحين، فكذلك لا ترفع (لا) غير (بَراح)"[3]

القول الثالث: ذهب إلى جواز إعمال لا عمل ليس في المعرفة، كابن جني، ووافقه ابن مالك[4]، وذكره ابن الشجري، واستشهدوا على ما ذهبوا إليه من النقل أو السماع، في قول النّابغة الجعدي[5]:

وحَلّتْ سَوادَ القَلبِ لا أنا باغياً سِواها ولا عن حُبِّها مُتراخِيا.[6]

الشاهد فيه: قوله (لا أنا باغيا) حيث أعمل لا النافية عمل ليس، مع أن اسمها معرفة، وهو أنا.

وقد تأوّل النحاة هذا البيت بتأويلات كثيرة، أحدها: أن قوله (أنا) ليس اسماً للا، وإنما هو نائب فاعل لفعل محذوف، وأصل الكلام على هذا (لا أُرى باغيا) فلما حُذف الفعل، وهو (أُرى) برز الضمير المستتر، وانفصل، أو يكون الضمير مبتدأ، وقوله (باغيا) حال من نائب فاعل فعل محذوف، والتقدير (لا أنا أُرى باغيا) وجملة الفعل المحذوف مع نائب فاعله في محل رفع خبر المبتدأ، ويكون قد استغنى بالمعمول، وهو الحال الذي هو قوله (باغيا)، عن العامل فيه الذي هو الفعل المحذوف، وزعموا أنه ليس في هذا التأويل ارتكاب شطط ولا غلو في التقدير، فإن سنن العربية الاستغناء بالمعمول عن العامل كما في الحال السّادّة مسد الخبر المفصحة عنه.[7]

وذكر ابن مالك أن عمل لا النافية أكثر من عمل إنْ، وقال أبو حيان: الصواب عكسه؛ لأن (إنْ) قد عملت نثراً ونظماً، و (لا) إعمالها قليلٌ جداً[8]، ولم يُصرّح أحد بأن إعمال لا عمل ليس بالنسبة إلى لغة

(1) الكتاب 58/1.

(2) ينظر: شرح الشواهد الشعرية، لمحمد شراب 260/1.

(3) التذييل والتكميل، لأبي حيان 284/4.

(4) ينظر: شرح التسهيل377/1.

(5) البيت من البحر الطويل، وهو للنابغة الجعدي، وهو من شواهد ابن عقيل. ديوان النابغة الجعدي ص 171. شرح ابن عقيل 315/1.

(6) ينظر: همع الهوامع، للسيوطي 398/1.

(7) ينظر: شرح التسهيل، لابن مالك325/1، وشرح الكافية الشافية، لابن مالك441/1، همع الهوامع، للسيوطي 398/1.

(8) ينظر: التذييل والتكميل، لأبي حيان 281/4.

مخصوصة إلا صاحب (المُغرب) ناصر المطرّزيّ[1]، فإنه قال فيه: بنو تميم لا يُعملونها وغيرهم يُعْمِلها كأهل الحجاز، والزمخشري يرى بأن أهل الحجاز يعملونها دون طيء.[2]

الكافيجي يرى عمل لا النافية عمل ليس، ولكنها تعمل قليلاً؛ لمشابهتها إياها في الدلالة على النفي، واعترض على قول الزجاج بعدم عملها إلا في الاسم وحده، وعبّر عن قوله بالادّعاء.[3] والحاصل عنده أنها إذا كانت لنفي الجنس كثر عملها في النكرة، وندر في المعرفة، كما إذا كانت بمعنى (ليس) قلّ عملها، ولابد من أخذ بأربعة اعتبارات: وهي اعتبار الدّوام والكثرة، واعتبار القلّة والنّدرة، وأما عملها في الاسم والخبر فإنما يكون على مذهب البصريين، وإما عند الكوفيين فإنها تعمل في الاسم وحده، نحو: لا غلامَ رجلٍ ظريفٌ في الدار.[4]

ويرى الباحث بأنّ لا النافية تعمل عمل ليس؛ لما دلّت النصوص المنقولة والمسموعة على ذلك، وبسبب ورودها في لغات العرب كأهل الحجاز، وينبغي أن تكون عاملة أصالة لدلالتها على النفي شأنها شأن ليس.

3.4.2 المسألة الثالثة: إعراب جملة (مذ يومان).

مذْ: لفظ مشترك، يكون حرفاً ويكون اسماً، هذا مذهب الجمهور، وذهب بعض النحويين إلى أنه اسم، في كل موضع، وإذا انجرَّ ما بعده فهو ظرف، منصوب بالفعل قبله، ورُدّ بأنّه لو كان ظرفاً لجاز أن يستغني الفعل، الواقع بعده عن العمل فيه بإعماله في ضمير يعود عليه.[5]

ومذهب الجمهور أنّ (مذْ) محذوفة النون، وأصلها (منذُ) واستدلوا على ذلك، بأوجه: الأول أنّ (مذْ) إذا صغّرت يقال فيها (مُنَيذ) بردّ النون، والثاني أنّ ذالَ (مُذْ) يجوز فيها الضم والكسر، عند ملاقاة ساكن، نحو: مُذُ اليوم، ومُذِ اليوم، والضم أعرف، وليس ذلك إلا لأن أصلها (منذُ).[6]

وقد ذكر الكافيجي الاختلاف الواقع بين النحاة في إعراب (مذ) والاسم الواقع بعدها، وذكر مثالاً على ذلك، نحو: ما لقيته مُذ يومان، فقال في اختلاف الإعراب بين النحاة فيها: فالسيرافي يرى بأنها حال.[7] وأما بعض الكوفيين فيرون أن (يومان) فاعل فعل محذوف، فالتقدير: ما لقيته مذ مضى يومان. وقال بعض الآخر منهم: إنه خبر مبتدأ محذوف، فالتقدير: ما لقيته من الزمان الذي هو يومان، فيكون الكلام كله جملة واحدة، على هذه الاختلافات.[8]

---

(1) ينظر: المُغرب في ترتيب المعرب، ص 537.

(2) ينظر: همع الهوامع، للسيوطي 398/1.

(3) ينظر: شرح قواعد الإعراب، ص 328.

(4) ينظر: المصدر السابق، ص 327.

(5) ينظر: الجنى الداني، للمرادي ص 304.

(6) المصدر السابق ص 304.

(7) ينظر: شرح كتاب سيبويه، للسيرافي 330/3. ارتشاف الضرب، لأبي حيان 1419/3.

(8) ينظر: شرح قواعد الإعراب، ص 147.

في هذه المسألة أربعة مذاهب، وهي في إعراب الاسم المرفوع الواقع بعد (مذ).

المذهب الأول: أن (مذ) اسم مبتدأ، والزمان المرفوع بعدها خبر عنها، ويُقدّر في المعرفة بأوّل الوقت، وفي النكرة بالأمد، فإذا قلت: ما رأيته مذ يوم الجمعة، فالتقدير: أولُ انقطاعِ الرؤية يومُ الجمعة، وإذا قلت: ما رأيته مُذ يومان، فالتقدير: أمدُ انقطاع الرؤية يومان.[1]

وعبارة أبي حيان: وتقديره في المُنكّر: الأمد، والتقدير: أمد انقطاع الرؤية يومان، وفي المعرفة: أوّل الوقت، والتقدير: أوّل انقطاع الرؤية يوم الخميس.[2]

وقال ابن هشام: "مبتدأ وما بعده خبر، ومعناه الأمد إنْ كان الزمان حاضراً أو معدوداً، وأول المدة إنْ كان ماضياً".[3]

واحتجاج أصحاب هذا المذهب بأن (مذ) مرفوع، وما بعده خبر عنه؛ لأن مذ معناه الأمد، ألا ترى أن التقدير في قولك: ما رأيته مذ يومان، أي أمد انقطاع الرؤية يومان، والأمد في موضع رفع بالابتداء، فكذلك ما قام مقامه، وإذا ثبت أنه مرفوع بالابتداء وجب أن يكون ما بعده خبراً عنه.[4]

وهذا مذهب المبرد[5]، وابن السراج[6]، والفارسي،[7] ونقله ابن مالك عن البصريين[8]، وليس هو قول جميعهم.[9]

والمذهب الثاني: أنّ (مذ) ظرف منصوب على الظرفية، وهو في موضع الخبر، والمرفوع بعده مبتدأ، والتقدير: بيني وبين لقائه يومان، وهو مذهب الأخفش، والزجاج، والزجاجي، وطائفة من البصريين.[10]

وردّه السيوطي لما فيه من التعسّف، وأنه لم يرد مصرحاً به في الكلام.[11]

---

(1) ينظر: شرح المفصل، لابن يعيش 17/3، والجنى الداني، للمرادي ص 501-502، والإنصاف، لابن الأنباري 327/1.

(2) ينظر: الارتشاف 1423/3، وهمع الهوامع، للسيوطي 166/2.

(3) مغني اللبيب، لابن هشام 246/4-247.

(4) ينظر: الإنصاف، لابن الأنباري 334/1.

(5) ينظر: المقتضب 30/3.

(6) ينظر: الأصول في النحو 194/1.

(7) ينظر: التعليقة على كتاب سيبويه 119/1، والجنى الداني، للمرادي ص 502، ومغني اللبيب، لابن هشام 246/4، وهمع الهوامع، للسيوطي 166/2.

(8) ينظر: شرح التسهيل 216/2-217.

(9) الارتشاف، لأبي حيان 1419/3، والجنى الداني، للمرادي ص 502.

(10) ينظر: الارتشاف، لأبي حيان 1419/3. الجنى الداني، للمرادي ص 502. مغني اللبيب، لابن هشام 248/4. همع الهوامع، للسيوطي 166/2.

(11) ينظرهمع الهوامع، للسيوطي 166/2.

والمذهب الثالث: أنّ المرفوع بعد (مذ) فاعل بفعل مقدّر، وتقديره: مذ كان يومان، وهو ظرف مضاف إلى جملة حذف صدرها، وهذا مذهب أكثر الكوفيين، واختاره السهيلي، وابن مالك[1]، وابن مضاء.[2]

وقال ابن خروف: إن مذ ومنذ، مضافان إلى الفعل عند سيبويه، لا على حذف المضاف.[3]

وقال ابن مالك: " ويُرَجّحُهُ أنّ فيه إجراء مذ ومنذ على طريقة واحدة، فهو أولى من اختلاف الاستعمال، وفيه تخلّص من ابتداء بنكرة بلا مسوّغ إنْ ادُّعِيَ التنكير، ومن تعريفِ غيرِ مُعتاد إنْ ادُّعِيَ التّعريف".[4]

قال أبو حيان: "وقد يُردّ بأن الكوفيين إنما قالوا ذلك بناءً على رأيهم أنها مركبة مِنْ: "مِنْ" و "ذو الطائية" أو مِنْ: "مِنْ" و "إذ" فما بعدهما من الصلة، أو المضاف إليهِ، وهما باطلان، وبأن إضمار الفعل ليس بقياس".[5]

والمذهب الرابع: أنه خبر مبتدأ محذوف، وهو قول لبعض الكوفيين وتقديره: ما رأيته من الزمان الذي هو يومان، ونقله ابن يعيش عن الفراء، قال: لأن "منذ" مركبة من "مِنْ" و "ذو" التي بمعنى الذي، و"الذي" توصل بالمبتدأ والخبر.[6]

وقال الفراء[7]: أن مذ ومنذ مركبتان من (مِنْ) و(ذو) التي بمعنى الذي وهي لغة مشهورة، قال قوّالٌ الطائي[8]:

فقُولاَ لهذا المَرْءِ ذُو جَاءَ سَاعِيا هَلُمّ فإنَّ المَشْرَفيَّ الفَرَائِضُ.

أراد: الذي جاء، فإنّ ذو هنا اسم موصول بمعنى الذي، وقال فيها أيضاً[9]:

---

(1) ينظر: شرح التسهيل 217/2.

(2) ينظر: شرح التسهيل، لابن مالك 217/2. الارتشاف، لأبي حيان 1418/3. الجنى الداني، للمرادي، ص 502. مغني اللبيب، لابن هشام 248/4. همع الهوامع، للسيوطي 166/2.

(3) ينظر شرح كتاب سيبويه، لابن خروف 210.

(4) شرح التسهيل 217/2.

(5) الارتشاف 1415/3.

(6) ينظر شرح المفصل 116/3، والجنى الداني، للمرادي ص 502، والإنصاف، لابن الأنباري 327/1، وهمع الهوامع، للسيوطي 166/2.

(7) الإنصاف، لابن الأنباري 327/1.

(8) البيت من البحر الطويل، وهو لقوّال الطائي، الشاعر الإسلامي، وهو من شعراء الدولة الأموية في عهد مروان بن محمد، آخر بني أميّة. الأشموني 157/1 رقم (99). خزانة الأدب، للبغدادي 365/2، الإنصاف، لابن الأنباري 328/1 رقم (241). شرح الشواهد الشعرية، لمحمد حسن شراب 43/2.

(9) البيت من البحر الطويل، وهو لقوّال الطائي، وهو من قصيدة البيت السابق. الإنصاف، لابن الأنباري 328/1 رقم (242). شرح الشواهد الشعرية، لمحمد حسن شراب 43/2.

أظَنَّكَ دُونَ المَالِ ذُو جِئتَ تَبتَغي سَتَلْقَاكَ بِيضٌ للنُّفُوس قَوَابِضُ

أراد: الذي جئتَ تبتغي، فإن ذو هنا اسم موصول بمعنى الذي، وهي صفة للمال، فالطائيون يستعملون ذو في العقلاء وفي غير العقلاء.[1]

وقال الرضي معلقاً على قول الفراء: "ولعل اللغة السُّلَيْميّة غرّته، فالمرفوع عنده في نحو: مذ يومُ الجمعة، خبر مبتدأ محذوف، أي: من الذي هو يوم الجمعة، أي من الوقت الذي، على حذف الموصوف، وذو الطائية، وينبغي أن يكون التقدير عنده في: ما رأيته مذ يومان، من ابتداء الوقت الذي هو يومان، على حذف المضاف قبل الموصوف ليستقيم المعنى".[2]

وأُختلف: في جملة مذ ومنذ ومرفوعهما هل لها محلّ من الإعراب؟

فالجمهور على أنها لا محل لها، وقال السيرافي: إنها في موضع الحال[3]، بتأويل: ما رأيته متقدماً، وخروجها مخْرجَ الجواب يرد ذلك ، كما أنه لا رابط فيها[4].

والكافيجي اختار المذهب الأول، وقال: "لمّا قُلتَ: ما لقيتُه، قيلَ لك: كم؟ فلو أتى به بدله لكان أظهر في المقصود، وجميعُ زمان عدم الملاقاة. فكأنه قيل: أيومان جميعه أم أكثر؟ فيكون اسماً متضمناً لمعنى الاستفهام، مرفوع المحل على أنّه خبر المبتدأ، فلهذا قُدّمَ، فقوله: ما أمد ذلك؟ هو السؤال المقدر. فقلتَ، مجيبا له، أمدُهُ، أي: جميع زمان عدم الملاقاة، يومان".[5]

الباحث يرى تعادل بين المرجحين؛ لذلك يرسل الخلاف من غير ترجيح.

4.4.2 المسألة الرابعة: الجملة المفسرة المقرونة بـ (أنْ).

أنْ المفتوحة الخفيفة لها أربعة مواضع في الكلام، ومن مواضعها أن تكون تفسيراً، للطلب، أو للكلام، فتقول: أمرتُكَ أنْ قُم، وانطلقتُ أنْ مشيتُ، ومعناها معنى أي المفسّرة[6]، والجملة المفسّرة تكون فضلةً كاشفةً لحقيقة ما تليه.[7]

ويشترط أن تقع بعد جملة تامة فيها معنى القول، دون حروفه، نحو قوله تعالى: ﴿**فَأَوْحَيْنَآ إِلَيْهِ أَنِ ٱصْنَعِ ٱلْفُلْكَ**﴾ [المؤمنون: 27]، ولا تقع بعد القول الصريح، خلافاً لبعضهم، وإذا ولي (أنْ) الصالحة للتفسير فعل مضارع معه (لا) نحو: أشرت إليه أنْ لا تفعل جاز فيه الرفع والجزم، والنصب، فرفعه

(1) الإنصاف، لابن الأنباري 328/1. وينظر: شرح الشواهد الشعرية، لمحمد حسن شراب 43/2.

(2) شرح الكافية 118/2.

(3) ينظر: شرح كتاب سيبويه 330/3.

(4) همع الهوامع، للسيوطي 166/2-167.

(5) شرح قواعد الإعراب، ص 147.

(6) ينظر: رصف المباني، للمالقي، ص 116.

(7) ينظر: إعراب الجمل، لقباوة، ص 80.

على جعل (أنْ) مفسرة و(لا) نافية، وجزمه على جعل (لا) ناهية، ونصبه على جعل (أنْ) مصدرية و(لا) نافية، وإن كان المضارع مثبتاً جاز رفعه ونصبه بالاعتبارين.[1]

من الجملة المفسرة ما تكون مجردة عن حرف التفسير، ومنها ما تكون مقرونة بأيْ، وما تكون مقرونة بأنْ؛ فالمقرونة بأن – وهي موضوع الحديث هنا- عند الجمهور لا محل لها من الإعراب، سواء كان لمفسرها إعراب أو لا، وقال الشلوبين: الإطلاق في ذلك ليس بتحقيق؛ بل التحقيق التفصيل، بأن يقال: إنّها في الإعراب وعدمه بحسب ما تفسره؛ فإن كانت المفسَّرة لها محل من الإعراب فالمفسِّرة كذلك، وإلا فلا، مع أن ما جعل له محلاً من الإعراب من تلك الجمل منزل منزلة المفرد؛ فلا يدخل في حد الجملة المفسِّرة حسب قصد ابن هشام.[2]

إذا أردنا التفصيل في الأقوال المختلفة في الجملة المفسرة فهي كالآتي:

القول الأول: للكوفيين، فقد أنكروا أنْ التفسيرية مطلقاً، وزعموا أنها في مثل: كتبتُ إليه أنْ قُمْ مصدرية، أو مخففة من الثقيلة، وليست تفسيرية.

وقد وافقهم ابن هشام، معللا بأنه إذا قيل: كتبتُ إليه أنْ قُمْ لم يكن (قُمْ) نفسَ (كتبتُ)، كما كان الذهب نفس العسجد، في قولك: هذا عسجدٌ؛ أي: ذهبٌ، ودليل ذلك أنك لو جئت بـ(أي) مكان (أنْ) في المثال لم يكن مقبولاً.[3]

القول الثاني: لجمهور البصريين. فأقرّوا بأنّ أنْ تأتي تفسيرية، والجملة المفسرة المقرونة بأن لا محل لها من الإعراب سواء كان لمفسرها إعراب أو لا.[4]

فالزجاج في قوله تعالى: ﴿**وَنُودُوٓاْ أَن تِلۡكُمُ ٱلۡجَنَّةُ**﴾ [الأعراف: 42]. بيّن أنّ (أن) في موضع نصب، وهي مخففة من الثقيلة، والهاء مضمرة، والمعنى: نودوا بأنه تلكم الجنةُ، ولكن الأجود عنده أن تكون (أن) في موضع تفسير النداء، أي قيل لهم: تلكم الجنة، وإنما قال: تلكم؛ لأنهم وعدوا بها في الدنيا، فكأنه قيل: هذه تلكم التي وعدتم بها.[5]

وبين أبو حيان معنى آية الأعراف السابقة، أنّ (أن) يُحتملُ أنْ تكون المخففة من الثقيلة، أي: ونودوا بأنه تلكم الجنة، واسمها ضميرُ الشأنِ، يُحذف إذا خُففتْ، ويُحتملُ أن تكونَ مُفسّرةً لوجود شرطيها، وهما أن يكون قبلها جملةٌ في معنى القول، وبعدها جملةٌ، وكأنه قيل: تلكمُ الجنةُ.[6]

(1) ينظر: الجنى الداني، للمرادي، ص 221. إعراب الجمل، لقباوة، ص 83.

(2) ينظر: شرح قواعد الإعراب، ص 188-189.

(3) ينظر: مغني اللبيب 193/1

(4) ينظر: شرح قواعد الإعراب، ص188.

(5) ينظر: معاني القرآن وإعرابه 340/2.

(6) ينظر: البحر المحيط 54/5.

القول الثالث: لأبي علي الشلوبين. وزعم أنّ الجملة المفسرة تابعة لما هي تفسير له، فإن كان للمفسَّر محل من الإعراب فكذلك هي، وإن لم يكن للمفسَّر محل للإعراب فليس لها محل من الإعراب، ففي قوله تعالى: ﴿**إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَٰهُ بِقَدَرٍ**﴾ [القمر: 49]. جملة (خلقناه) في محل رفع؛ لأن المفسَّر هو في محل رفع خبر إنَّ.[1]

فقد خالف الشلوبين الجمهور، وأعطى لها ثلاث حالات: الأولى: لا محل لها من الإعراب، والثانية: في محل رفع خبر، والثالثة: في محل جزم عطف بيان أو بدل.[2]

وعلّق ابن الشجري في أماليه على آية سورة القمر السابقة، فقال: وردَ في التنزيل لفظ (كُلَّ) منصوباً، وهو في قوله تعالى: ﴿**إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَٰهُ بِقَدَرٍ**﴾، ونصبه خارج عن القياس في الظاهر؛ لأنه لا داعي إلى النصب فيه ظاهراً، واجتمع القراء على نصبه، وأجمع البصريون على أنّ رفعه أجود؛ لأنه لم يتقدّمه ما يقتضي إضمار ناصب، وقال الكوفيون: نصبه أجود لأنه قد تقدمه عامل ناصب، وهو (إنّ) فاقتضى ذلك إضمار خلقنا.[3]

ووافق السيوطي[4] قول الشلوبين في قوله بأنّ الجملة المفسرة تابعة لما هي تفسير له، وقال بأن هذا الذي قاله الشلوبين هو المختار عنده، وعليه تكون الجملة عطف بيان أو بدلاً.[5]

وعقّب قباوة على قول الشلوبين والسيوطي، فقال: "لو صحّ هذا الزعم، لجاز حذف المبدل منه، أو المعطوف عليه عطف بيان، وهو لم يثبت".[6]

وقد ردّ الكافيجي على رأي الشلوبين فقال: "فإذا أمعنت النظر، فيما حكم فيه الأستاذ بالإعراب، تجزم أنه نازل منزلة المفرد - وهو السبب في إعراب الجملة- فيكون خارجاً عن تعريف الجملة المفسرة، على ما قصده المصنف، فلا يقع التفصيل في موقعه".[7]

ووافق الكافيجي قول ابن هشام راداً على الشلوبين: "إنّ جملة الاشتغال في نحو: زيداً ضربتُه، وفي نحو: زيدٌ الخبزَ يأكله. ليست من الجمل التي تُسمَّى في الاصطلاح جملة مفسّرة، وإن حصل فيها تفسير".[8]

وعلل أنّ ما مثل به الشلوبين في قوله تعالى: ﴿**إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَٰهُ بِقَدَرٍ**﴾ أنّ الجملة المفسّرة من

(1) ينظر: البحر المحيط، ص 87.

(2) ينظر: الجهود النحوية لأبي علي الشلوبين، أطروحة دكتوراه لبلخير شنين، ص 318.

(3) ينظر: أمالي ابن الشجري 2/90-91.

(4) ينظر: همع الهوامع 2/332.

(5) ينظر: إعراب الجمل، لقباوة، ص 87.

(6) إعراب الجمل، لقباوة، ص 88.

(7) شرح قواعد الإعراب، ص 189.

(8) المصدر السابق، ص 189.

قبيل جملة الاشتغال، وقد قُرئ: (كلُّ شيءٍ) بالرفع[1]. فيحتمل قوله: (خلقناه) لأن يكون صفة لـ(كلُّ شيء) وإن لم يكن مراداً، وأنّ المفسِّر ههنا مفرد لفظاً، لكنه جملة معنًى، لأنه هو الفعل المنسوب إلى فاعله، والفعل مع فاعله جملة، وغاية ما في الباب أن الإعراب قد ظهر في أحد جزأيها لصلاحيته له.[2]

والذي يراه الباحث أن الجملة التفسيرية قد تختلف عن جملة الاشتغال، من حيث إنّ التفسيرية تتكون من جملتين، وتكون الجملة الثانية منهما مفسّرة للأولى، أمّا جملة الاشتغال فهي جملة واحدة قُدّم فيها معمولها على العامل، إلا إذا كانت الجملة المفسّرة مفسّرة لضمير الشّأن فتكون جملة واحدة، إذ إنّ الجملة الصغرى تكون مفسرة للمسند إليه في نطاق الجملة الكبرى، ولِمَا سبق فأُرجح قول الجمهور بأنّ التفسيرية لا محل لها من الإعراب، وأمّا ما جاء به الأُستاذ الشلوبين فهي شواهد من باب الاشتغال.

5.4.2 المسألة الخامسة: الجملة التي بعد المبتدأ في نحو: زَيدٌ اضْرِبْهُ.

قال الكافيجي: أُختُلف في نحو: زيدٌ اضرِبْه، وعمرٌو هل جاءك؟ فقيل: محلّ الجملة التي بعد المبتدأ رفع على الخبرية، بلا تقدير شيء، وقيل: محلها رفع أو نصب بقول مضمر هو الخبر، بناء على أنّ الجملة الإنشائية لا تكون خبراً، فاختار البعضُ الأول، ورجح البعضُ الآخر الثاني.[3]

في هذه المسألة ذكر الكافيجي أن النحاة اختلفوا على قولين، لكن بالتفصيل يصبح هناك ثلاثة أقوال في المسألة، وهي كالآتي:

القول الأول: إن محل الجملة التي بعد المبتدأ رفع على الخبرية، بدون إضمار شيء، ولا تقدير، فأصحاب هذا القول جوّزوا أن تكون الجملة الطلبية خبرية. وهو قول الجمهور.[4]

قال سيبويه في باب الأمر والنهي وذلك في الإخبار بالجملة الطلبية: "وقد يكون في الأمر والنهي أن يُبنى الفعل على الاسم، وذلك قولك: عبد الله اضربه، ابتدأتَ عبدَ الله، فرفعته بالابتداء، ونبَّهتَ المخاطبَ له لتُعرّفَه باسمه، ثم بنيتَ الفعل عليه كما فعلت ذلك في الخبر".[5]

أما ابن هشام فوافق قوله قول الجمهور وذكر الاختلاف في المسألة، وصحّح أنّ محلّ الجملة التي بعد المبتدأ الرفع على الخبرية، وأبطل من قال بأن محل الجملة نصبٌ بقولٍ مضمر هو الخبر، بناءً على أنّ الجملة الإنشائية لا تكون خبراً.[6]

---

(1) ينظر: المحتسب، لابن جني 300/2.

(2) ينظر: شرح قواعد الإعراب، ص 191-192-193.

(3) ينظر: المصدر السابق، ص 84.

(4) ينظر: مغني اللبيب، لابن هشام 161/5. تمهيد القواعد، لناظر الجيش 970/2.

(5) الكتاب، لسيبويه 138/1.

(6) ينظر: مغني اللبيب، لابن هشام 161/5.

أي: الجملة الصغرى إنشائية قطعاً والجملة الكبرى خبرية، أما على النصب، أي محل الجملة الإنشائية: اضربه، وجملة هل جاءك، النصب بقولٍ مقدّر، وجملة القول وما بعدها في محل رفع خبر للمبتدأ في الجملتين.

القول الثاني: هو أن الخبر لا يكون جملة طلبية، وهو قول أبي بكر الأنباري ومن وافقه من الكوفيين، فقد خالفوا الجمهور، والمانع عندهم أنّ الخبر في جملة (زيد اضربه) إنشاء، وهو طلب؛ والجملة الواقعة خبراً لابُدّ لها من احتمالها الصدق والكذب.(1)

وردّ ابن مالك على منع ابن الأنباري ومن وافقه على الإخبار بجملة طلبية، وعدّه قولا لا يخلو من ضعف في النظر؛ لأن خبر المبتدأ لا خلاف في أنّ أصله أنْ يكون مفرداً، والمفرد من حيث هو مفرد لا يحتمل الصدق والكذب، فالجملة الواقعة موقعه حقيقة بأن لا يشترط احتمالها للصدق والكذب، لأنها نائبة عما لا يحتملهما، فإن وقوع الخبر مفرداً طلبيا، ثابت باتفاق، فلا يمتنع ثبوته جملة طلبية بالقياس لو كان غير مسموع، ومع ذلك فهو مسموع شائع في كلام العرب كقول رجل من طيء(2):

قلتُ مَنْ عِيلَ صبرُه كيف يَسْلو صاليا نارَ لَوْعة وغرام

شاهده: وقوع الخبر وهو قوله (كيف يسلو) جملة إنشائية، وفيه رد على ابن الأنباري ومن وافقه الذي منع ذلك.(3)

وردّ ابن هشام في المغني على منع الكوفيين ومنهم ابن الأنباري أنْ يُقال: زيدٌ هل جاءك وزيدٌ اضربْه ، وقال بأنّ تعليلهم ملغى أي باطل، لأن الخبر الذي شرطه احتمال الصدق والكذب الخبرُ الذي هو قسيم الإنشاء، لا خبر المبتدأ، لأنّ أصله الإفراد اتفاقاً، واحتمال الصدق والكذب إنما هو من صفات الكلام، وعلى جواز أين زيدٌ؟ وكيف عمرٌو؟.(4)

وقد رد أبو حيان قول ابن الأنباري بالفساد؛ للإجماع على أن خبر المبتدأ يكون مفرداً، وهو لا يحتمل الصدق والكذب، فكذا الجملة التي تقع موقعه لا تحتمل الصدق والكذب (5).

قال الدماميني: "ينبغي أن يمنع ابن الأنباري الإخبار بالجملة الإنشائية التي ليست بطلبية أيضاً لعين هذه العلة، وهذا غلط نشأ من اشتراك لفظ الخبر بين ما يقابل الإنشاء وبين خبر المبتدأ، ولم يرد النحاة أن خبر المبتدأ يجب أن يكون ثابتاً للمبتدأ، على معنى أنه يجب أن تكون نسبته إليه موقعة موجبة، ليتجه أن هذا الوجوب مختص بالكلام الخبري والقضية الموجبة، بل أريد أنه يجب أن تعتبر نسبته إلى

(1) ينظر: ارتشاف الضرب، لأبي حيان 1115/3. همع الهوامع، للسيوطي 368/1.

(2) هذا البيت من البحر الخفيف، وهو لرجل من قبيلة طيء، ولم يصل الباحث لاسمه. معجم الشواهد ص 377.

(3) ينظر: شرح التسهيل 310/1. تمهيد القواعد، لناظر الجيش 971/2.

(4) ينظر: مغني اللبيب، لابن هشام 141/5.

(5) ينظر: التذييل والتكميل، لأبي حيان 27/4.

المبتدأ سواء كانت مرفوعة أو موضوعة أو مشككاً فيها".[1]

القول الثالث: إنّ الجملة الطلبية تكون خبرية لكن على إضمار القول؛ أي بتقدير قول قبل الجملة الطلبية، وهو قول ابن السراج[2]، فإنه لما رأى ورود ذلك في الكلام جعل الخبر محذوفاً، والجملة الطلبية معمولة لذلك المحذوف، وقد أشار ابن مالك لذلك بقوله: "ولا يلزم قبل الجملة الطلبية خلافا لابن السراج"[3].

وعلى هذا فالتقدير في نحو: زيدٌ اضربْه: زيد مقول فيه اضربه، أو زيد أقول لك اضربه، إلا أن هذا التقدير ضعيف لما يؤدي إليه من اختلاف في المعنى؛ فقولك: زيد اضربه، إنشاء أمر، بينما قولك: زيد مقول فيه اضربه، أو أقول لك: اضربه إخبار، وهو مغاير للإنشاء في الدلالة، كيف يُقدَّر ما يغير المعنى الأصلي المقصود من الكلام؟

وقد رُوي عن ثعلب أنه يمنع الإخبار بالجملة القسمية[4]، وعدّه ابن مالك ضعيفاً لعدم الدليل، وورود الاستعمال بخلافه، كما في قوله تعالى ﴿**وَالَّذِينَ هَاجَرُوا فِي اللَّهِ مِنْ بَعْدِ مَا ظُلِمُوا لَنُبَوِّئَنَّهُمْ فِي الدُّنْيَا**﴾ [النحل: 41] ، وقوله: ﴿**وَالَّذِينَ آَمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَنُدْخِلَنَّهُمْ فِي الصَّالِحِينَ**﴾ [العنكبوت 9]، وقوله: ﴿**وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا**﴾ [العنكبوت 69] ، وكما في قول الشاعر[5]:

جشأت فقلت: اللذ خشيت ليأتين وإذا أتاك فلات حين مناص[6]

فقد وقع (ليتأين) هي جملة قسمية خبرا عن اللذ.

والأصل الخبر- كما هو معلوم- أن يكون مفردا، وإذا وقعت الجملة خبرا فهي واقعة موقع المفرد ومؤولة به[7].

وقد وافق ابن أبي الربيع ابن السراج في الإخبار بالجملة الطلبية بشرط إضمار القول، وقال: "الذي يظهر لي في هذه المسألة أنّ زيداً من قولك: زيد اضربه، جاء مجيء زيد ضربته؛ لأن الأصل في زيد ضربته: ضربتُ زيداً، لكنك قدمت زيداً وأضمرته؛ ليكون في ذلك توكيد بذكر زيد مرتين. وكذلك زيد اضربه، الأصل: اضرب زيداً، ثم قدموا زيداً وشغلوا الفعل بضميره؛ ليكون زيد قد ذُكر مرتين ظاهراً ومضمراً، فقد صار زيد في زيد اضربه بمنزلة زيد في زيد ضربته، في أن كلّا منهما اسم تعرّى عن العوامل اللفظية، ضمّ إليه بعده ما يكون الأول به كلاماً مؤكداً، فلما صار مثله ارتفع ارتفاعه

(1) تعليق الفرائد، للدماميني 89/3.

(2) ينظر: الأصول في النحو 297/2 ، وارتشاف الضرب، لأبي حيان 1115/3.

(3) ينظر: التسهيل، لابن مالك، ص 48، والتذييل والتكميل 26/4، وتمهيد القواعد971/2.

(4) لم أقف على قول ثعلب فيما اطلعت عليه من كتبه، وذكره ابن مالك في شرح التسهيل 310/1.

(5) البيت من بحر الكامل لم يعرف قائله. ينظر شرح شواهد المغني 830/2، وشرح الشواهد الشعرية 35/2.

(6) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك 310/1.

(7) ينظر: تمهيد القواعد، لناظر الجيش 971/2-972. همع الهوامع، للسيوطي 368/1.

وأعرب إعرابه".[1] فجاء رفع زيد اضربه، على هذا نائبا عن زيد ضربته، ولذلك ضعف الرفع في زيد اضربه، وقوي النصب، عكس زيد ضربته يعني في باب الاشتغال؛ لأن المشبه لا يقوى قوة المشبه به.[2]

أما الكافيجي فذكر أن التفصيل هو الأولى في هذه المسألة، ولم يرجح، فقال: "إنّا نجد بعضَ الإنشاء يكون محكوماً به بلا تقدير شيء، نحو: متَى القتال، وكيف زيد؟ وبعضَه يُحتاج إليه، نحو: زيدٌ اضربْه. فإن قلتَ: الكلامُ في الجملة الإنشائية، لا في مطلق الإنشاء، فلا يلزم من صدق العامّ صدقُ الخاصّ، فلا يتم التقريب. قلتُ: لو وُجد مانع من الخبرية لكان هو معنَى الإنشاء، وهو سواء في المفرد والجملة، فلا مجال للفرق".[3]

وقال أيضا: "قيل: المقابل للإنشاء هو الجملة الخبرية، لا خبر المبتدأ، فإنّ الأوّل لازمه احتمال الصدق والكذب، بخلاف الثاني، فلا مانع من وقوع الجملة الإنشائية خبراً لمبتدأ، بلا تقدير القول، فيكون الاختلاف حاصلاً من اشتباه أحد استعمالي لفظة الخبر بالآخر، فيصير النّزاع لفظياً في التحقيق".[4]

ثم أضاف الكافيجي: "فالتحقيق أن يُقال: إنْ اعتُبر في خبر المبتدأ ثبوته له أو انتفاؤه عنه فلا يُتصوَّر وقوعه خبراً لمبتدأ أصلاً، بلا تقدير أمر، وإن اعتبر مطلق الارتباط بينهما، بحيث يصح السكوت عليه فلا شك أنّه يقع خبراً له، بدون التقدير، لكنّ الحقّ هو الثاني، لأن الخبرَ هو المسند إلى المبتدأ، والمعتبرَ بينهما هو التعليق المفيد، على أي وجه كان، ألا ترى أنّ الفعل في قولك: اضربْ زيداً، هو المسند إلى الفاعل، مع أنه لا يُتصوّر بينهما إلا الارتباط بحيث يصحّ السكوت عليه، لا التعليق الوقوعي".[5]

ويرى الباحث أن مذهب الجمهور هو الأرجح وهو أن محل الجملة رفع على الخبرية؛ لأن الجملة تكون خبراً للمبتدأ كما يكون المفرد، وعندما تكون الجملة خبراً تكون نائبة عن المفرد، واقعةً موقعه، ولذلك يُحكم على موضعها بالرفع، على معنى أنه لو وقع المفردُ الذي هو الأصلُ موقعها؛ لكان مرفوعاً، ولابد أن يكون في الجملة كلام يربطها بالمبتدأ حتى تصيرَ خبراً، وتصيرَ الجملةُ من تمام المبتدأ كالضمير الذي يعود إلى المبتدأ، وإن لم يكن ذلك فتكون الجملة أجنبية من المبتدأ، ولا تكون خبراً عنه.

(1) تمهيد القواعد، لناظر الجيش 973/2.

(2) ينظر: المصدر السابق 974/2.

(3) ينظر: شرح قواعد الإعراب، ص 84.

(4) ينظر: المصدر السابق، ص 84-85.

(5) المصدر السابق، ص 85.

6.4.2 المسألة السادسة: الواو في قولة تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتۡ أَبۡوَٰبُهَا﴾.

الواو: حرف يكون عاملاً، وغير عامل، فالعامل قسمان: جارٌّ وناصب، فالجارُّ: واو القسم، وواو رُبّ. والناصب: واو (مع) تنصب المفعول معه، عند قوم. والواو التي ينتصب الفعل المضارع بعدها، هي الناصبة له، عند الكوفيين.[1]

أما الواو غير العاملة فقد ذكر بعضهم لها أقساماً كثيرة وهي راجعة إلى ثمانية أقسام: العاطفة، وواو الاستئناف، ويقال عنها واو الابتداء، وواو الحال، والواو الزائدة، والواو التي بمعنى (أو)، وواو الثمانية، والواو التي هي علامة الجمع في لغة (أكلوني البراغيث)، وواو الإنكار.[2] وللواو أقسام أُخر ذكرها النحويون، ليست من حروف المعاني منها: الواو التي هي ضمير الجمع وهي اسم، ومنها الواو التي هي علامة الرفع، ومنها واو الإشباع، ومنها واو الإطلاق، وواو الإبدال، وقد ذُكرت هذه الأقسام هنا؛ لأن بعض من صنّف في حروف المعاني، ذكر منها أقساما، فأوهم كلامه أنها حروف معانٍ.[3]

وقد ذكر الكافيجي الخلاف الواقع بين النحاة في الواو الواقعة في قوله تعالى: **﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتۡ أَبۡوَٰبُهَا﴾** [الزمر: 73] وهذه الواو وجودها في الكلام كعدمه في عدم إفادة أصل معناه، وهي لغرض من الأغراض والقائل بها الأخفش والكوفيون، وقيل: إنها واو الحال.. وأثبت الحريري[4]، وابن خالويه، والثعلبي[5] واو الثمانية.[6]

القول الأول: ذهب الكوفيون إلى أن الواو العاطفة يجوز أن تقع زائدة، وإليه ذهب أبو الحسن الأخفش، وقيل بأنه قول المبرد[7]، وأبو القاسم بن بَرْهَان من البصريين، والدليل على ذلك كثير في كتاب الله تعالى وكلام العرب، واستدلوا بقوله تعالى: **﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتۡ أَبۡوَٰبُهَا﴾** [الزمر: 73]. فالواو زائدة لأن التقدير فيه: فتحت أبوابها؛ لأنه جواب لقوله: ﴿حتى إذا جاؤوها﴾ كما قال تعالى في صفة سَوْقِ أهل النار إليها: **﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا فُتِحَتۡ أَبۡوَٰبُهَا﴾** [الزمر: 71]، ولا فرق بين الآيتين، وقال تعالى: **﴿حَتَّىٰٓ إِذَا فُتِحَتۡ يَأۡجُوجُ وَمَأۡجُوجُ وَهُم مِّن كُلِّ حَدَبٖ يَنسِلُونَ وَٱقۡتَرَبَ ٱلۡوَعۡدُ ٱلۡحَقُّ﴾** [الأنبياء: 95-96] فالواو زائدة؛ لأن التقدير فيه: اقترب؛ لأنه جواب لقوله تعالى: **﴿حَتَّىٰٓ إِذَا فُتِحَتۡ﴾**.

---

(1) الجنى الداني، للمرادي ص 153-154.

(2) ينظر: المصدر السابق ص 158-172.

(3) ينظر: المصدر السابق، ص 173-174.

(4) ينظر: درة الغواص، ص31.

(5) ينظر: تفسير الكشف والبيان عن تفسير القرآن 257/8.

(6) ينظر: شرح قواعد الإعراب، للكافيجي ص 458-460.

(7) الصواب أن هذ القول لا يصح إسناده للمبرد؛ وإنما المبرد نقل هذا القول في المقتضب وأسنده لغيره بقوله: "وقال قوم آخرون الواو في مثل هذا تكون زائدة". المقتضب 80/2.

وقال تعالى: ﴿**إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتْ وَأَذِنَتْ لِرَبِّهَا وَحُقَّتْ وَإِذَا ٱلْأَرْضُ مُدَّتْ وَأَلْقَتْ مَا فِيهَا وَتَخَلَّتْ وَأَذِنَتْ لِرَبِّهَا وَحُقَّتْ**﴾ [الانشقاق: 1-5] والتقدير فيه: أذنت؛ لأنه جواب (إذا) والشواهد على هذا النحو من التنزيل كثيرة.(1)

واستشهدوا من كلام العرب قول الشاعر(2):

فلمّا أجزنا ساحة الحيَّ وانتحى بنا بَطْنُ حِقْفٍ ذي قِفَافٍ عَقَنْقَلِ

والتقدير فيه: انتحى، والواو زائدة: لأنه جواب (لمّا).(3)

القول الثاني: البصريون ذهبوا إلى أنه لا يجوز أن تقع زائدة، والواو في الأصل حرف وضع لمعنىً: فلا يجوز أن يُحكم بزيادته مهما أمكن أن يُجْرى على أصله، فالواو في قوله تعالى: ﴿**حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَٰبُهَا**﴾ [الزمر: 73]. عاطفة وليست زائدة، وأما جواب (إذا) فمحذوف، والتقدير فيه: حتى إذا جاءوها وفتحت أبوابها فازوا ونعمُوا، وحُذف الجواب توخّياً للإيجاز والاختصار.(4)

قال الخليل: الجواب محذوف تقديره: حتى جاؤوها وفتحت أبوابها دخلوها، وإن العرب قد تترك في مثل هذا الخبر الجواب في كلامهم، لعلم المخبر لأيّ شيءٍ وضع هذا الكلام.(5) وقال الزجاج(6) نقلاً عن المبرد: جواب إذا محذوف تقديره بعد قوله: خالدين فيها سعدوا.(7)

وذكر الزمخشري بأنّ جزاءها محذوف؛ وحذف لأنه صفة ثواب أهل الجنة، فدلّ بحذفه على أنه شيء لا يحيط به الوصف، وقيل: أبواب جهنم لا تفتح إلا عند دخول أهلها فيها، وأما أبواب الجنة فمتقدّم فتحها، بدليل قوله: ﴿**جَنَّٰتِ عَدْنٍ مُّفَتَّحَةً لَّهُمُ ٱلْأَبْوَٰبُ**﴾ [ص: 49]. فلذلك جيء بالواو، كأنه قيل: حتى إذا جاؤوها وقد فتحت أبوابها.(8)

وذكر البيضاوي إنّ جواب إذا حذف في قوله تعالى: ﴿**حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَٰبُهَا**﴾؛ للدلالة على أن لهم حينئذ من الكرامة والتعظيم ما لا يحيط به الوصف، وأنّ أبواب الجنة تفتح لهم قبل مجيئهم غير منتظرين.(9)

---

(1) ينظر: الإنصاف، لابن الأنباري 28/2، مغني اللبيب، لابن هشام 388/4، همع الهوامع، للسيوطي 161/3.

(2) البيت من البحر الطويل، من معلقة امرئ القيس، وهو من شواهد البغدادي في الخزانة 413/4، والإنصاف، لابن الأنباري 28/2 رقم (288)، وشرح المعلقات السبع، للزَّوزني ص23، وفتح الكبير المتعال، محمد الدرة 86/1.

(3) الإنصاف، لابن الأنباري 29/2.

(4) ينظر: الإنصاف، لابن الأنباري 28/2-31، والجنى الداني، للمرادي ص 166، ومغني اللبيب، لابن هشام 389/4، وهمع الهوامع، للسيوطي 161/3.

(5) ينظر: الكتاب 103/3.

(6) ينظر: معاني القرآن وإعرابه 364/4.

(7) تفسير المحرر الوجيز، لابن عطيّة 543/4.

(8) ينظر: الكشاف 147/4.

(9) ينظر: أنوار التنزيل 50/5.

القول الثالث: ذهب إلى الحالية المبرد[1] - وهو قول ثان أثبته ابن هشام- والفارسي[2]، وجماعة، وقيل: وإنما فتحت لهم قبل مجيئهم إكراماً لهم عن أن يقفوا حتى تفتح لهم.[3]

وقد ذهب البغوي أيضا في تفسيره إلى أنّ الواو واو الحال، فقال: "وقيل: الواو واو الحال، مَجَازُهُ: وقد فتّحت أبوابُها، فأَدخل الواو لبيان أنها كانت مفتحةً قبل مجيئِهم وحذفُها في الآية الأولى أنها كانت مُغْلقةً قبل مجيئِهم، فإذاً لَمْ تُجعلِ الواو زائدةً".[4]

وقال الطاهر بن عاشور في تفسيره: "الواو في جملة وفتحت أبوابها واو الحال، أي حين جاءوها وقد فتحت أبوابها فوجدوا الأبواب مفتوحة على ما هو الشأن في اقتبال أهل الكرامة".[5]

القول الرابع: ذهب جماعة من الأدباء كالحريري، ومن النحويين كابن خالويه، ومن المفسرين كالثعلبي: إنّ الواو في قوله تعالى: ﴿**حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتۡ أَبۡوَٰبُهَا**﴾ واو الثمانية؛ لأن أبواب الجنة ثمانية، ولذلك لم تدخل في الآية قبلها؛ لأن أبواب جهنم سبعة.[6]وحكى شيخ الثعلبي عبد الله بن حامد عن أبي بكر بن عبدش؛ أنها تسمى واو ثمانية، وزعموا أنّ العرب إذا عدُّوا وبلغوا العدد ثمانية، زادوا فيها واواً، فيقولون: ستة، سبعة، وثمانية، إيذاناً بأنّ السبعة عدد تام، وأنّ ما بعدها عدد مستأنف، ويدل عليه قول الله تعالى: ﴿**سَخَّرَهَا عَلَيۡهِمۡ سَبۡعَ لَيَالٖ وَثَمَٰنِيَةَ أَيَّامٍ حُسُومٗاۖ**﴾ [الحاقة: 6]. وقوله: ﴿**وَيَقُولُونَ سَبۡعَةٞ وَثَامِنُهُمۡ كَلۡبُهُمۡ**﴾ [الكهف: 22].[7]

وأنكر الفارسي واو الثمانية لمّا ذكرها ابن خالويه[8] في باب المناظرة.[9]

وقد ردّ ابن هشام القول بواو الثمانية في آية الزمر فقال: "لو كان لواو الثمانية حقيقة لم تكن الآية منها؛ إذ ليس فيها ذكرُ عددٍ البتة، وإنما فيها ذكرُ الأبواب، وهو جمعٌ لا يدل على عدد خاص، ثم الواو ليست داخلة عليه، بل على جملةٍ هو فيها".[10]

(1) ينظر: المقتضب 81/2.

(2) لم يعثر الباحث - فيما تيسر له من المصادر والمراجع التي وقف عليها- على هذا القول في مؤلفات الفارسي.

(3) مغني اللبيب، لابن هشام 394/4.

(4) تفسير البغوي، لأبو محمد الحسين البغوي 102/4.

(5) التحرير والتنوير، للطاهر بن عاشور 71/24-72.

(6) ينظر: تفسير الثعالبي 257/8. مغني اللبيب، لابن هشام 390/4، موصل الطلاب، للأزهري ص 279-280، همع الهوامع، للسيوطي 161/3.

(7) ينظر: تفسير الثعالبي 257/2-258. مغني اللبيب، لابن هشام 391/4.

(8) ينظر: إعراب القراءات السبع وعللها، لابن خالويه 258/2.

(9) الجنى الداني، للمرادي ص 168.

(10) مغني اللبيب، لابن هشام 394/4.

وقال خالد الأزهري: "هذا القول لا يرضاه نحوي؛ لأنه لا يتعلق به حكمٌ إعرابي، ولا سِرٌّ معنوي".[1]

وقال السيوطي: "ولم يذكر أحد من أئمة العربية هذه الواو".[2]

وقد وصف الطاهر بن عاشور الذين ذهبوا إلى القول بأن الواو واو الثمانية بالوهم.[3]

أما الكافيجي فاختار أن تكون الواو حالية فقال: "فالواو فيها إما واو العطف، أو واو الحال، أو زائدة على ما اختاره المصنف فلا يكون فيها واو الثمانية. فإن قلتَ: أي الاعتبارات أظهر؟ قلتُ: اعتبار الحالية أظهر".[4]

وقد تحدثَ عن حقيقة واو الثمانية فقال: "أقول: واو الثمانية، في التحقيق، هي واو العطف، لكن لمّا اختصّ استعمالها بمحلّ مخصوص، أو بما يُناسب ذلك المحلّ بوجه من الوجوه، وتضمنت أمراً غريباً لطيفاً، كأنها قد خرجت من حقيقة واو العطف، على ما هو المعهود في أمثال هذه، فاشتاقت إليها النفوس أيّ اشتياق كما يشهد بذلك وجدانك بشهادة صدق، فاستحقت أن تُسمّى باسم غير اسم جنسها، سُمِّيت بواو الثمانية لاختصاصها بها، وتمييزاً لها من سائر استعمالاتها في غير ذلك المحل، كما سُميت الواو في نحو: (لا تأكل السّمك وتشربَ اللبن) واو الصرف، وإن كانت هي في التحقيق واو العطف على ما عرفت. ونظائر هذه في الفنون كثيرة جداً، ويؤيده قول بعض المفسرين: إنها للإيذان بانتهاء تعداد سبعة، وابتداء تعداد أمر آخر معطوف عليه. ولذلك تُسمى واو الثمانية".[5]

وقال: إن التعليل النحوي توجيه، بعد الوقوع والاستعمال؛ تقريباً إلى الأذهان، فإذا وجدتَ للكلام محملاً صحيحاً فاحمله عليه، بقدر الإمكان، صوناً له عن الإلغاء، ولله درّ من قال[6]:

وما عَبّرَ الإنسانُ، عَن فَضلِ نَفْسِهِ بِمثلِ اعتقادِ الفَضلِ في كُلِّ فاضِلِ.[7]

ويرى الباحث أنّ الواو هنا في قوله تعالى: ﴿**حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتۡ أَبۡوَٰبُهَا**﴾ واو الحال كما ذهب إليه المبرد، والفارسي، والبغوي، والطاهر بن عاشور، فهي لبيان حال أهل الجنة عند مجيئهم، وللدلالة على أنه أمر عظيم لا يحيط به الوصف، كما قال عليه الصلاة والسلام في الحديث القدسي عن رب العزة: "أعددتُ لعبادِيَ الصّالحين، ما لا عينٌ رأتْ، ولا أُذنٌ سَمِعتْ، ولا خطرَ على قلْبِ بشرٍ"[8].

---

(1) موصل الطلاب، للأزهري ص 280.

(2) همع الهوامع، للسيوطي 161/3.

(3) ينظر: التحرير والتنوير، للطاهر بن عاشور 72/24.

(4) شرح قواعد الإعراب، ص 462.

(5) المصدر السابق ص 462-463.

(6) البيت من البحر الطويل، وهو من الشواهد التي لم أجدها منسوبة إلى قائل معين.

(7) ينظر: شرح قواعد الإعراب، ص 463.

(8) سنن ابن ماجه 1447/2. رقم الحديث (4328).

7.4.2 المسألة السابعة: جملة مقول القول.

من الجمل التي لها محل من الإعراب الجملة الواقعة مفعولاً به، ومحلها النصب، وتقع في ثلاثة مواضع:

1. المحكيّة بالقول أو ما يرادفه، بشرط عدم اقترانها بحرف التفسير.
2. الواقعة مفعولاً ثانياً لأفعال الظن واليقين.
3. الواقعة في باب الأفعال المعلقة عن العمل.[1]

وقد أشار الكافيجي[2]إلى الاختلاف الذي وقع في الجملة المحكيّة بالقول، وذلك في إعراب مقول القول، هل هو منصوب المحل على أنه مفعول به أو مفعول مطلق نوعي؟ فالأول قول الجمهور، والثاني قول ابن الحاجب[3].

فالمسألة فيها قولان:

القول الأول: للجمهور. قالوا: إن جملة مقول القول في محل نصب مفعول به؛ إذ يصحّ أنْ يُخْبَرَ عن الجملة بأنها مقولة القول، كما يُخبر عن (زيد) من (ضربتُ زيداً) بأنه مضروب، بخلاف (القُرْفُصَاءَ) في (قَعَدَ القُرفُصاءَ) فلا يصح أن يُخبر عنها بأنها مقعودة؛ لأنها نفس القعود، ثم إنّ تسمية النحويين الكلام قولاً كتسميتهم إيّاه لفظاً، وإنما الحقيقة أنه مقولٌ وملفوظ.[4]

وقد وافق ابن هشام على قول الجمهور وذكر بأنه صوابٌ.[5] وردّ على ابن الحاجب بقوله: وهذا الذي قاله -أي جواز مجيء المفعول المطلق جملة- لم يَقُلْه أحدٌ، ولا يقتضيه النَّظْرُ الصحيح.[6]

وقال التفتازاني معلقاً على الزمخشري في تفسيره لقوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ ءَامِنُواْ﴾ الصحيح أنّ القول مُتعدّد، وأنّ المحكي بعده مفعول به؛ لأنه مقول القول، وتعقّل القول موقوف عليه، وإطلاق القول عليه من قبيل ضرب الأمير، أي مضروبه، والغلط إنما نشأ من هذا.[7]

القول الثاني: لابن الحاجب، فقد خالف ابن الحاجب قول الجمهور، واختار أن تكون الجملة المحكيّة في محل نصب مفعولاً مطلقاً مبيّناً للنوع، كالقرفصاء في (قعد القرفصاء) فهي تدل على نوع خاص من القول[8]، وقال: "والذي غَرَّ الأكثرين أنهم ظنّوا أنّ تعلُّق الجملة بالقول

(1) ينظر: إعراب الجمل، لشوقي المعري، ص 99.

(2) ينظر: شرح قواعد الإعراب، ص 93.

(3) ينظر: شرح الرضي على كافية ابن الحاجب 299/1.

(4) ينظر: مغني اللبيب، لابن هشام 170/5-171. حاشية الشمني على مغني اللبيب 134/2.

(5) ينظر: مغني اللبيب، لابن هشام 170/5.

(6) ينظر: المصدر السابق، 581/6.

(7) حاشية الشمني على مغني اللبيب 134/2.

(8) ينظر: شرح الرضي على كافية ابن الحاجب 299/1.

كتعلُّقها بـ(عَلِمَ) في (علمتُ لَزيدٌ منطلقٌ) وليس كذلك؛ لأن الجملة نفس القول، والعلم غير المعلوم فافترقا".[1]

وقال الدسوقي في حاشيته: "أي أنهم ظنوا أنّ هذه الجملة تعلق بها القول بحيث صارت مقولاً، كما أنّ العلم إذا تعلّق بأمر صار ما تعلّق معلوماً".[2]

وأضاف الدسوقي "أنّ قول ابن الحاجب هو الذي لا يسلم؛ إذ تمسكه بإطلاقهم القول على الجملة تسامح، إذ الجملة مقولة، وحينئذ فقد ساوى تعلق القول بالجملة تعلق العلم بها، فكما يقال لما تعلق العلم بها معلومة يُقال لما تعلق القول بها مقولة".[3]

والكافيجي في هذه المسألة بدأ بتحليل القولين فقال: "يمكن أن يُقال إنّ الشيخ ابن الحاجب جعل (قال) مثلاً مشتقاً من القول بمعنَى المقول، لا بمعنَى إتيان المقول، كما جعلوا (استنْوقَ) مشتقاً من الناقة، على طريق النّسبة، فهذا جائز واقع، وإن لم يكن كثيراً، يدل على ذلك قوله: "أنّ الجملة هي نفس القول" وإلا فلا ينبغي أن يخفى على مثله أنّ إتيان القول غير المقول، وأما الجمهور فحملوا القول على المعنَى المصدريّ، وإلّا فلا مجال لإنكار أنّ القول بمعنَى عين الجملة المحكيّة بالقول، فيكون النزاع بينهما لفظياً".[4]

ثم بيّن رأيه واختار التفصيل ولم يرجح رأياً، بل قال قد يكون مقول القول مفعولاً مطلقاً تارة، كما إذا قلتَ: قلتُ زيد قائم، وأخرى يكون مفعولاً به، كما إذا حكيت قول الغير، واعلم أن الحكاية قد تقع بما هو في معنى القول كما تقع بالقول.[5]

8.4.2 المسألة الثامنة: إعراب (أي) في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى ٱلرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا﴾.

أيّ: بفتح الهمزة وتشديد الياء، اسم يأتي على خمسة أوجه: وهي الشرط، والاستفهام، والموصولة، ومعنى الكمال، وكونه وصلةٌ إلى نداء ما فيه (أل)، وزيد في الأزهية: أن يكون تعجباً، وزاد الرماني: أن تكون منقولة إلى معنى (كم).[6]

قال الكافيجي: من وجوه (أي) أنها تقع موصولة كـ (الذي) نحو قوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى ٱلرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا﴾ [مريم: 69]. قال سيبويه[7]: أيّ اسم موصول مبني على الضم،

(1) مغني اللبيب، لابن هشام 170/5.

(2) حاشية الدسوقي على مغني اللبيب 67/2.

(3) المصدر السابق، 68/2.

(4) شرح قواعد الإعراب، ص 94.

(5) ينظر: قواعد الإعراب، ص 94-95.

(6) ينظر: مغني اللبيب، لابن هشام 510/1.

(7) ينظر: الكتاب 396/1-399.

لكونه بمعنى (الذي) وإذا أُعرب يكون محمولاً على (كل) و(بعض) للزوم الإضافة، فإذا حُذف صدر صلته عاد البناء إليه، وقال الخليل ويونس[1]: أيّ ههنا: اسم متضمن لمعنى حرف الاستفهام، معرب بالرفع على أنه مبتدأ، خبره أشدّ. لكن الخليل يقول: الجملة منصوبة المحل على أنها مقولة لقول مقدّر، كأنه قيل: لننزعن الذين يُقال فيهم: أيُّهم أشدّ؟ ويونس يقول: المجموع منصوب المحل، على أنه يتعلق به (ننزع) معنى من جهة المفعولية، وإن لم يعمل فيه لفظاً، على ما هو شأن التعليق. وقال الأخفش[2] ههنا أيضاً ما قاله الخليل ويونس لكنه يقول: كل شيعة: مفعول (ننزع) فتكون (من) فيه زائدة في المثبت على ما هو مذهبه، فجملة (أيّهم أشدّ) لا تتعلق به، بل تكون مستأنفة، وأما قول ثعلب[3] من أن "أي" لا تكون موصولة أصلا، ولا تكون إلا شرطية أو استفهامية، فمردود بشيوع استعمالها في غيرهما، في كلام الفصحاء.[4]

واختلف النحاة في (أيّ) الموصولة التي جاءت في قوله تعالى: ﴿**ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى ٱلرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا**﴾ [مريم: 69]. واختلافهم ليس في أصل الموصولة، وإنما اختلافهم في أنها معربة دائماً، أو مبنية أحياناً، والآراء فيها تصل إلى أكثر من خمسة آراء.

سيبويه يرى بأنّ أيّ مبني على الضم، وهي بمعنى (الذي) وأصلها البناء، مثل: اضربْ أيُّهم أفضل؟ أو قوله تعالى: ﴿**ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى ٱلرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا**﴾ [مريم: 69][5]. وخالفه من البصريين الخليل ويونس، وقالوا بأن الضمة للإعراب، فالخليل يقول بأن أي في الآية السابقة مبتدأ و(أشدُّ) خبره، وهو على الحكاية: لننزعن من كل شيعة الفريق الذي يقال أيّهم، فهو على هذا استفهام، وأي مرفوع بالابتداء.[6]

ويونس يقول: مبتدأ وخبر و(أيّ) استفهام، إلاّ أنّ موضع الجملة نصب ينزعن، وهو فعل مُعلق عن العمل ومعناه التمييز، أي أن (أيّ) مرفوع بالابتداء.[7]

أما الأخفش[8] والكسائي فيقولان: بأن الجملة مستأنفة و(أيّ) استفهام، و(من) زائدة: أي لننزعن كل شيعة، وهما يجيزان زيادة (من) في الواجب.

---

(1) ينظر: الكتاب، 397/1.

(2) ينظر: معاني القرآن، للأخفش 219/1. إعراب القرآن 23/3-25.

(3) ينظر: همع الهوامع، للسيوطي 84/1. مغني اللبيب، لابن هشام 82/1.

(4) ينظر: شرح قواعد الإعراب، ص 393-395.

(5) ينظر: الكتاب 398/2. معاني الحروف، للرماني ص 161.

(6) ينظر: الكتاب 399/2.

(7) ينظر: التبيان، للعكبري ص 878. مغني اللبيب، لابن هشام 512/1، والإنصاف، لابن الأنباري 230/2.

(8) ينظر: معاني القرآن 218/1.

أما المبرد[1] فيقول: (أيهم) مرفوع بـ (شيعة) لأن معناه تشيّع، والتقدير: لننزعن من كل فريق يُشيّع أيّهم، وهو على هذا بمعنى (الذي). أما الفراء[2] فقال: إن (ننزع) عُلقت عن العمل؛ لأن معنى الكلام معنى الشرط، والشرط لا يعمل فيه ما قبله، والتقدير: لننزعهم تشيّعوا أو لم يتشيّعوا، أو إن تشيّعوا.

وذكر أبو حيان أن أبا بكر بن شقير حكى هذا عن بعض الكوفيين.[3]

فالكوفيون قالوا: الدليل على أنه معرب منصوب بالفعل الذي قبله أنه جاء ذلك في كتاب الله تعالى وكلام العرب، قال الله تعالى: ﴿**ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى ٱلرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا**﴾ [مريم: 69]. بالنصب وهي قراءة هارون القارئ[4]، ومُعاذ الهراء[5]، ورواية عن يعقوب.[6]

وقد عارض الزجاج قول سيبويه وغلّطه فقال: " ما تبين لي أن سيبويه غلط إلا في مسألتين إحداهما هذه، فإنّه يُسلّم أنّها تُعرب إذا أفردت فكيف يقول ببنائها إذا أضيفت؟".[7]

وقال الجرمي: "خرجتُ من البصرة فلم أسمع منذ فارقتُ الخندق إلى مكة أحداً يقول: لأضربن أيُّهُم قائم. بالضم".[8]

أما الكافيجي فسكت عن رأي سيبويه، ولكن أورد رأي ابن هشام فيه فقال: "ثم لما فرغ من بيان دعوى الموصولية، وأراد أن ينسبها إلى إمام ثقة من النحاة، استحكاماً لما ادّعاه، أشار إلى هذا بقوله: قاله سيبويه، أي اسم موصول مبني على الضم".[9]

لكن الكافيجي رجّح قول يونس بقوله: "والأظهر ههنا قول يونس، لخلوه عن ارتكاب محذور، ولتبادر الذهن إليه".[10]

وكذلك ضعّف قول الأخفش فقال: "لا يخفى عليك أنّ قوله ههنا ليس بقوى، لخلوّه عن رعاية حقوق النّظم الظاهر".[11]

---

(1) ينظر: المقتضب 299/2.

(2) ينظر: معاني الفراء 47/1-48.

(3) ينظر: البحر المحيط 288/7، والإنصاف، لابن الأنباري 230/2-235، ومغني اللبيب، لابن هشام 512/1-513.

(4) ينظر: معاني القرآن للزجاج 339/3.

(5) لم يقف الباحث في أكثر كتب القراءات الشاذة كالمحتسب، على نسبة هذه القراءة لمعاذ الهراء.

(6) الإنصاف، لابن الأنباري 230/2-231.

(7) ينظر: رأي الزجاج في كتابه معاني القرآن 339/3. إعراب القرآن، للنحاس 24/3. البحر المحيط، لأبي حيان 287/7. مغني اللبيب، لابن هشام 513/1.

(8) مغني اللبيب، لابن هشام 513/1. شرح المفصل، لابن يعيش 146/3. الإنصاف، لابن الأنباري 232/2.

(9) شرح قواعد الإعراب، ص 394.

(10) المصدر السابق، ص 395.

(11) المصدر السابق ص395.

وأيضا ردّ قول ثعلب فقال: "أما قول ثعلب فمردود بشيوع استعمالها في غيرهما، في كلام الفصحاء".[1]

والذي يراه الباحث أن قول سيبويه أرجح؛ لأن الشواهد التي أوردها لها دلالة واضحة وظاهرة، وأما مخالفوه فأدلتهم فيها من مخالفة الظاهر ما فيها.

(1) شرح قواعد الإعراب، ص395.

الخاتمة

بعد هذا العرض لأقوال العلماء في المسائل النحوية المختارة من شرح الكافيجي، وما تباينت فيه أنظارهم واختلفت فيه مناهجهم، يتبيّن لنا أن اختلافهم كان تنوّعا يُغني الدرس النحوي ويزيده ثراءً، وما قُدِّم في هذا البحث ليس استقصاءً لجميع الأقوال، وإنما هو محاولة لعرض أبرزها وتحليلها، مع الإشارة إلى ما ترّجح في ضوء النصوص والشواهد، ثم بيان ما استنتجه الباحث منها، ومن أهم نتائج هذا البحث:

1. كتاب شرح قواعد الإعراب للكافيجي؛ يُعدُّ رافداً مهماً من روافد الدراسات اللغوية والنحوية.
2. إن هذا الشرح من أجل الشروح بسبب مناقشته للمسائل وذكره للآراء مع أدلتها، إذ ساق فيه الكثير من آراء النحاة والنقولات العلمية، مع تعليقات ومناقشات لطيفة.
3. اهتم الكافيجي بالشواهد القرآنية، وأما الشواهد من الأحاديث النبوية فهي قليلة في شرحه.
4. اهتمام الكافيجي بالقراءات القرآنية، فقد استشهد بها على إثبات قاعدة نحوية أو رأي أو قول للنحاة، ولم يرد أي قراءة من القراءات ولو كانت تفسيرية.
5. كان الكافيجي في آرائه متأثراً بغيره من النحاة، ومقتفياً لهم.
6. استدل الكافيجي بالأصول النحوية المعتبرة، كالسماع والقياس والتعليل واستصحاب الحال، وكان معظماً للسماع والقياس ومقدماً لهما على غيرهما من الأصول الأخرى.
7. لم يغفل الكافيجي في شرحه عن نسبة الآراء إلى أصحابها، لكنه لم يذكر الكتب التي أخذ عنها إلا نادراً، وكثيراً ما ينقل عن الكشاف.
8. لم تكن آراء الكافيجي النحوية حبيسة لشرحه، بل تداولها النحاة بالأخذ والردّ ونقلتها بعض الكتب كالسيوطي في كتابه الأشباه والنظائر في النحو.
9. ناقش آراء البصريين والكوفيين وأخذ بآرائهم إذا وجدها موافقة لرأيه، مع بيان حجته ودليله في ذلك الرأي.
10. ترك الكافيجي إبداء رأيه في بعض المسائل ولم يحكم فيها.
11. خالف الكافيجي ابن هشام في حذف ألف ما الاستفهامية إذا كانت مجرورة، وقاس عدم حذفها على ما الموصولة.
12. عدّ الباء الزائدة ومِنْ الزائدة من قبيلٍ واحد؛ لاطّراد زيادتهما في الكلام الموجب.
13. إنّ التعليل النحوي عنده هو توجيه بعد الوقوع والاستعمال وتقريب للأذهان، فإذا وجدت للكلام محملاً صحيحاً فاحمله عليه بقدر الإمكان، صوناً له عن الإلغاء.
14. إنّ حاشا قد تأتي أحياناً اسم فعل بمعنى: تنزه وبرئ.
15. إنّ لا النافية للجنس يكثر عملها في النكرة، ويَندر في المعرفة، ويجب أخذ أربعة اعتبارات في عملها: اعتبار الدوام والكثرة، واعتبار القلة والندرة.

التوصيات

في مسيرة بحثي منذُ أن كانت فكرةً إلى هذه الخاتمة، رأيتُ أموراً تفيدُ الباحثين في مجال التخصص، فأُقدمُها توصيّاتٍ في نهاية هذا البحث لعلّ الله ينفع بها، ومن أهم ذلك:

يوصي الباحث الدارسين وطلاب العلم بالبحث والدراسة في مؤلفات هذا العالم الجليل، وجهوده العلمية في جانبي اللغة والنحو خاصة، وبصورة أوسع وأشمل، واستخلاص البحوث اللغوية والنحوية منها؛ لأن الكافيجي من أهل المعرفة والعناية باللغة العربية وعلومها، وقد ذكر من ساقوا ترجمته أن أكثر تصانيفه هي رسائل، وأكثرها ما يزال مخطوطا، ومنها: نزهة المعرب في النحو.

لله الحمدُ ربُّنا على ما يسّرت وأعنتَ، فمنا الجُهدُ والصبرُ، ومنك التوفيقُ، وعليك التَّكْلان. ونسأل المولى أن يرزقنا الإخلاصَ في القول والعمل، إذ هما غاية السُول، والأمر المأمول، وبهما يتحقق القَبول.

كما أسأله أن نكون من المحسنين للكافيجي بإظهار علمه والدلالة عليه!

الفهارس الفنية

فهرس الآيات القرآنية

فهرس الأحاديث النبوية

فهرس الأقوال

فهرس الأبيات الشعرية

فهرس المصادر والمراجع

فهرس الآيات القرآنية

الآية	السورة	رقم الآية	الصفحة	
{إن الله لا يستحي أن يضرب مثلا ما بعوضة}	البقرة	26	48	1
{واتقوا يوما لا تجزي نفس عن نفس شيئا}	البقرة	123	35	2
{ولما يأتكم مثل الذين خلوا من قبلكم مستهم البأساء والضراء وزلزلوا حتى يقول الرسول والذين ءامنوا معه متى نصر الله}	البقرة	214	39- 22	3
{فشربوا منه إلا قليل منهم}	البقرة	249	36	4
{واتقوا يوما ترجعون فيه إلى الله}	البقرة	281	36	5
{وقد بلغني الكبر}	آل عمران	40	88	6
{فبما رحمة من الله}	آل عمران	159	71	7
{أو جاءوكم حصرت صدورهم}	النساء	89	89 -88- 87	8
{يبين الله لكم أن تضلوا}	النساء	175	101	9
{وامسحوا برءوسكم وأرجلكم إلى الكعبين}	المائدة	6	82	10
{فاغسلوا وجوهكم وأيديكم}	المائدة	6	82	11
{وحسبوا أن لا تكون فتنة}	المائدة	71	40	12
{وإذ قال الله يا عيسى ابن مريم}	المائدة	118	105-89	13
{هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم}	المائدة	119	34	14
{لقد تقطع بينكم}	الأنعام	94	39	15
{وقد فصل لكم ما حرم عليكم}	الأنعام	120	88	16
{ونودوا أن تلكم الجنة}	الأعراف	42	109	17
{واذكروا إذ كنتم قليلا}	الأعراف	85	63	18
{وَنَزَعَ يَدَهُ فَإِذَا هِيَ بَيْضَآءُ لِلنَّٰظِرِينَ}	الأعراف	108	48	
{ونذرهم في طغيانهم يعمهون}	الأعراف	186	35	19
{واذكروا إذ أنتم قليل}	الأنفال	26	27	20
{فلولا نفر من كل فرقة منهم طائفة}	التوبة	122	75	21
{أكان للناس عجبا أن أوحينا}	يونس	2	91	22
{بَلْ كَذَّبُواْ بِمَا لَمْ يُحِيطُواْ بِعِلْمِهِۦ وَلَمَّا يَأْتِهِمْ تَأْوِيلُهُۥ}	يونس	39	56	23
{ولا يحزنك قولهم إن العزة لله جميعا}	يونس	65	36	24
{فلولا كانت قرية آمنت}	يونس	98	40	25
{ألا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم}	هود	8	92	26

الآية	السورة	رقم الآية	الصفحة	
{إلا امرأتك}	هود	81	40	27
{رأيتُهم لي ساجدينَ}	يوسف	4	102	28
{وَقُلْنَ حَٰشَ لِلَّهِ}	يوسف	31	51- 53	
{ولما جهزهم بجهازهم قال ائتوني بأخ لكم من أبيكم}	يوسف	59	56	30
{ولما فتحوا متاعهم وجدوا بضاعتهم ردت إليهم}	يوسف	65	56	31
{هذه بضاعتنا ردت إلينا}	يوسف	65	88	32
{ومن عنده علم الكتب}	الرعد	44	79	33
{أفي الله شك}	إبراهيم	13	79	34
{وإذ قال ربك للملائكة}	الحجر	28	65	35
{وَالَّذِينَ هَاجَرُوا فِي اللَّهِ مِنْ بَعْدِ مَا ظُلِمُوا لَنُبَوِّئَنَّهُمْ فِي الدُّنْيَا}	النحل	41	113	36
{فلا يسرف في القتل}	الإسراء	33	40	37
{ثم بعثناهم لنعلم أي الحزبين أحصى لما لبثوا أمدا}	الكهف	12	34	38
{ويقولون سبعة وثامنهم كلبهم}	الكهف	22	117	39
{لكنّا هو الله ربي}	الكهف	38	32	40
{ثم لننزعن من كل شيعة أيهم أشد على الرحمن عتيا}	مريم	69	29 -120 - 121 -122	41
{لن نبرح عليه عاكفين حتى يرجع إلينا موسى}	طه	91	22-84	42
{حتى إذا فتحت ياجوج وماجوج وهم من كل حدب ينسلون واقترب الوعد الحق}	الأنبياء	96-95	115	43
{لنبين لكم ونقر في الأرحام ما نشاء إلى أجل مسمى}	الحج	5	41	44
{ذلك بأن الله هو الحق}	الحج	62	45- 57	45
{وأوحينا إليه أن اصنع الفلك}	المؤمنون	27	108	46
{هيهات هيهات لما توعدون}	المؤمنون	36	52	47
{عما قليل ليصبحن نادمين}	المؤمنون	40	71	48
{ويوم ينفخ في الصور ففزع من في السماوات ومن في الأرض}	النمل	89	89	49
{وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَنُدْخِلَنَّهُمْ فِي الصَّالِحِينَ}	العنكبوت	9	113	50

الآية	السورة	رقم الآية	الصفحة	
{وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا}	العنكبوت	69	113	51
{ثم إذا دعاكم دعوة من الأرض إذا أنتم تخرجون}	الروم	24	85-69-31	52
{وإن تصبهم سيئة بما قدمت أيديهم إذا هم يقنطون}	الروم	35	48 -68-67- 83	53
{فإذا أصاب به من يشاء من عباده إذا هم يستبشرون}	الروم	47	85	54
{قَدْ يَعْلَمُ ٱللَّهُ ٱلْمُعَوِّقِينَ مِنكُمْ وَٱلْقَآئِلِينَ لِإِخْوَٰنِهِمْ هَلُمَّ إِلَيْنَا}	الأحزاب	18	87	55
{لَوْلَآ أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ}	سبأ	31	59- 77	
{فأولئك لهم جزاء الضعف}	سبأ	37	79	57
{هل من خالق غير الله يرزقكم من السماء والأرض}	فاطر	3	19 -30	19
{لا يسمعون إلى الملأ الأعلى}	الصافات	8	99-37-19	59
{فلما بلغ معه السعي قال يا بني إني أرى في المنام أني أذبحك}	الصافات	102	56	60
{جنت عدن مفتحة لهم الأبواب}	ص	49	116	61
{حتى إذا جاؤوها فتحت أبوابها}	الزمر	71	115	62
{حتى إذا جاؤوها وفتحت أبوابها}	الزمر	73	48 -116-115 118 -117 –	63
{ومن ءايته أنك ترى الأرض}	فصلت	38	79	64
{ليس كمثله شيء}	الشورى	9	95	65
{ولن ينفعكم اليوم إذ ظلمتم}	الزخرف	39	94-65	66
{وإذا تتلى عليهم ءاياتنا بينات ما كان حجتهم}	الجاثية	24	86	67
{فلولا نصرهم الذين اتخذوا من دون الله قرباناً ءالهة}	الأحقاف	28	75	68
{هل أتاك حديث ضيف إبراهيم المكرمين إذ دخلوا عليه فقالوا سلما قال سلم قوم منكرون}	الذاريات	25-24	100	69
{إنا كل شيء خلقناه بقدر}	القمر	49	131-110-38	70
{فلا أقسم بمواقع النجوم وإنه قسم لو تعلمون عظيم إنه لقرآن كريم}	الواقعة	77-75	22	71
{فلولا تذكرون}	الواقعة	63	75	72
{فلولا تشكرون}	الواقعة	70	75	73

الآية	السورة	رقم الآية	الصفحة	
{قد سمع الله قول التي تجادلك في زوجها}	المجادلة	1	87	74
{تؤمنون بالله ورسوله وتجاهدون في سبيل الله بأموالكم وأنفسكم}	الصف	11	38	75
{لولا أخرتني إلى أجل قريب}	المنافقون	10	47	76
{زعم الذين كفروا أن لن يبعثوا}	التغابن	7	52	77
{ما أنت بنعمة ربك بمجنون}	القلم	2	94	78
{سخرها عليهم سبع ليال وثمنية أيام حسوما}	الحاقة	6	117	79
{كلا إنها لظى}	المعارج	15	62	80
{أيطمع كل امرئ منهم أن يدخل جنة نعيم كلا}	المعارج	38	61	81
{إن لدينا أنكالاً وجحيماً}	المزمل	12	79	82
{ولا تمنن تستكثر}	المدثر	6	33	83
{كلا والقمر}	المدثر	32	62	84
{عم يتساءلون}	النبأ	1	28	85
{في أي صورة ما شاء ركبك كلا بل تكذبون بالدين}	الانفطار	9-8	61	87
{يوم يقوم الناس لرب العالمين كلا إن كتاب الفجار لفي سجين}	المطففين	7-6	61	88
{كلا إن كتاب الأبرار لفي عليين}	المطففين	18	62	89
{وإذا السماء انشقت وأذنت لربها وحقت وإذا الأرض مدت وألقت ما فيها وتخلت وأذنت لربها وحقت}	الانشقاق	5-1	116	90
{إذا السماء أنشقت}	الانشقاق	1	85	91
{إن كل نفس لما عليها حافظ}	الطارق	4	-54- 43 -33 55	92
{كلا لئن لم ينته لنسفعا بالناصية}	العلق	15	61	93
{كلا لا تطعه}	العلق	19	71-70	94
{سلام هي حتى مطلع الفجر}	القدر	5	46	95

فهرس الأحاديث النبوية

الحديث	الصفحة
"أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد"	42
"لا حول ولا قوة إلا بالله كنز من كنوز الجنة"	42
"ربي لا تكلني إلى نفسي طرفة عين"	43
"لن يغلب عسر يسرين"	43
"نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه"	43
"وكل بالمؤمن مائة وستون ملكاً يذبون عنه ما لم يقدر عليه، من ذلك البصر سبعة أملاك يذبون عنه، كما يذب عن قصعة العسل الذباب، ولو وكل العبد إلى نفسه طرفة عين لاختطفته الشياطين"	43
"اتقوا النار ولو بشق ثمرة"	44
"بينما نحن عند رسول الله _ﷺ_ إذ طلع علينا رجل.	64
"ما لا عين رأت ولا أذن سمعت ولا خطر على قلب بشر"	118

فهرس الأقوال

القول	الصفحة
اللهم اغفر لي ولمن يسمع حاش الشيطان وأبا الإصبع	47-50
لأمر ما جدع قصيرٌ أنفهُ.	48
لا أفعله ولا كوداً.	47

فهرس الشواهد والأبيات الشعرية

البيت الشعري	البحر	الصفحة
أنا خاطرت في هواك بقلب *** ركب البحر فيك إمّا وإمّا	الخفيف	45
يا للرجال ليوم الأربعاء ما *** ينفك يحدث لي بعد النُّهى طربا	البسيط	95
إنّ محلاً وإنّ مُرتحلا	المنسرح	30
أتاك سريعاً واستجاب إلى الندى *** كذلك قبل اليوم كان يُجيب	الطويل	96
فيا ليت الشباب يعود يوماً *** فأخبره بما فعل المشيب	الوافر	47
نحن اللذون صبحوا الصباحا	الرجز	49
مَنْ صَدَّ عن نيرانِهافأنا ابنُ قَيْسٍ لا بَراحُ	الكامل	104
ولا أرى فاعلاً في الناس يشبهه *** وما أحاشي من الأقوام من أحد	البسيط	53
قالت أمامة لما جئت زائرها *** هلا رميت ببعض الأسهم السود لا درّ درّك إني قد رميتهم *** لولا حددت ولا عذرى لمحدود	البسيط	76
وإني لتعروني لذكراك نفضة *** كما انتفض العصفور بلّله القطر	الطويل	89
تركنا في الحضيض بنات عوج *** عواكف قد خضعن إلى النسور أبحنا حيهم قتلاً وأسراً *** عدا الشمطاء والطفل الصغير	الوافر	71
استقدر الله خيراً وارضين به *** فبينما العسر إذ دارت مياسير	البسيط	64-47
جشأت فقلت: اللذ خشيت ليأتين وإذا أتاك فلات حين مناص	الكامل	113
فقولا لهذا المرء ذو جاء ساعيا ***هلُمّ فإن المشرفيَّ الفرائض	الطويل	107
أظنك دون المال ذو جئت تبتغي *** ستلقاك بيض للنفوس قوابض	الطويل	108
واشتَعَلَ المُبيَضُّ في مُسوَدِّهِ مِثلَ اشتِعالِ النّارِ في جَزلِ الغَضى	الرجز	22
أبا خراشة أما أنت ذا نفر *** فإن قومي لم تأكلهم الضبع	البسيط	94
وكنا كندماني جذيمة حقبةً *** من الدهر حتى قيل لن نتصدّعا	الطويل	96
إنّي لأرجو مُحْرِزاً أن يَنْفَعا إيّايَ لمّا صرتُ شَيخا قَلِعا	الرجز	55
والنفس راغبة إذا رغبتها *** وإذا تُردُّ إلى قليل تقنع	الكامل	85
تعدون عقر النيب أفضل مجدكم *** بني ضوطرى لولا الكمي المقنعا	الطويل	75
ووالله لولا تمره ما حببته *** ولا كان أدنى من عبيد ومشرق	الطويل	47
هذا الذي تركَ الأوهامَ حائرةً وصَيَّرَ العالِمَ النِّحريرَ زِندِيقا	البسيط	45
وإن تَفُق الأنام وأنت منهم *** فإنّ المسك بعض دم الغزال	الوافر	47
فيا لك من ليل كأن نجومه *** بكل مغار شدت بيذبل	الطويل	95
ألا كل شيء ما خلا الله باطل	الطويل	70

البيت الشعري	البحر	الصفحة
وما عبّر الإنسان عن فضل نفسه *** بمثل اعتقاد الفضل في كل فاضل	الطويل	139
فلما أجزنا ساحة الحي وانتحى *** بنا بطن حقف ذي قفاف عقنقل	الطويل	116
فَمَا زَالَتِ القَتْلَى تَمُجُّ دِمَاءَهَا *** بِدَجْلَةَ حَتَّى مَاءُ دِجْلَةَ أَشْكَلُ	الطويل	63
لمية موحشاً طلل *** يلوح كأنه خلل	مجزوء الوافر	92
استغن ما أغناك ربك بالغنى *** وإذا تُصبك خصاصةً فتجمّل	الكامل	87
وما سعاد غداة البين إذ رحلوا *** إلا أغن غضيض الطرف مكحول	البسيط	94
قال لي: كَيفَ أنتَ؟ قُلتُ: عَليلُ	الخفيف	46
قلت من عيل صبره كيف يسلو *** صاليا نار لوعة وغرام	الخفيف	112
حاشى أبي ثوبان إن به ضناً على الملحاة والشتم	الكامل	53
إذ إنه عبد القفا واللهازم	الطويل	77
هذا أبو الصَّقر فَرداً في مَحَاسنِهِ من نَسلِ شيبانَ بينَ الضّالِ والسَّلَمِ	الطويل	45
داويت عين أبي الدهيق بمطله *** حتى المصيف ويغلو القعدان	الكامل	84
وحيث جرّا فهما حرفان كما هما إن نصبا فعلان وكخلا حاشا ولا تصحب ما وقيل حاش وحشا فاحفظهما	الرجز	54
لك العِزُّ إن مولاك عزَّ وإن يهن *** فأنت لدى بحبوحة الهون كائن	الطويل	46
أتطمع فينا من أراق دماءنا *** ولولاك لم يعرض لأحسابنا حسن	الطويل	59
بدا لي أني لستُ مدرك ما مضى *** ولا سابقاً شيئاً إذا كان جائياً	الطويل	86
وحلت سواد القلب لا أنا باغياً *** سواها ولا في حُبها متراخيا	الطويل	104
تعز فلا شيء على الأرض باقيا *** ولا وزرٌ مما قضى الله واقيا	الطويل	103
لو كان في قلبي كقدر قُلامة *** حُباً لغيرك ما أتتك رسائلي	الكامل	95
بدا منك غش طالما قد كتمته *** كما كتمت داء ابنها أُمُّ مدّوي	لطويل	96
وكم موطن لولاي طحت كما هوى *** بأجرمه من قُنة النيقُ منهوي	الطويل	59

قائمة المصادر والمراجع

القرآن الكريم، برواية حفص عن عاصم

1. ارتشاف الضرب من لسان العرب: أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي. تحقيق: رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: الأولى، 1418هـ - 1998م.
2. الأزهية في علم الحروف: محمد بن علي بن محمد أبو سهل الهروي. تحقيق: عبد المعين الملوحي، الشاملة الذهبية، طبعة مجمع اللغة العربية، دمشق.
3. أسرار العربية: أبو البركات عبد الرحمن بن أبي سعيد الأنباري. تحقيق: محمد مهجة البيطار.
4. الأشباه والنظائر في النحو: جلال الدين السيوطي. دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان.
5. أصول النحو، دراسة في فكر الأنباري: محمد سالم صالح. دار السلام، مصر- القاهرة، الطبعة: الأولى، 1427هـ -2006م.
6. الأصول في النحو: أبو بكر محمد بن سهل بن السراج البغدادي. تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة: الثالثة، 1417هـ -1996م.
7. إعراب الجمل وأشباه الجمل: شوقي المعري. دار الحارث، سوريا- دمشق، الطبعة: الأولى، 1997م.
8. إعراب الجمل وأشباه الجمل: فخر الدين قباوة. دار القلم العربي، حلب، الطبعة: الخامسة، 1409هـ -1989م.
9. إعراب القراءات السبع وعللها: أبو عبد الله الحسين بن أحمد بن خالويه. الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: الأولى، 1413هـ -1992م.
10. إعراب القرآن الكريم وبيانه: محيي الدين درويش. دار اليمامة ودار ابن كثير، دمشق- بيروت، الطبعة: الأولى، 1402هـ -1980م.
11. إعراب القرآن: أبو جعفر النحاس أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي النحوي. تعليق: عبد المنعم خليل إبراهيم، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، 1421هـ.
12. الأعلام قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين: خير الدين الزركلي. دار العلم للملايين، بيروت- لبنان، الطبعة: الخامس عشرة، 2002م.
13. الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو: أبو البركات كمال الدين بن محمد الأنباري. تحقيق: سعيد الأفغاني، دار الفكر، دمشق- بيروت، الطبعة: الأولى، 1377هـ -1957م. الطبعة: الثانية، 1391هـ -1971م.
14. الاقتراح في علم أصول النحو: جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي. تحقيق: صلاح الدين الهوّاري، المكتبة العصرية، صيدا- بيروت، الطبعة: الأولى، 1432هـ -2011م.

15. أمالي ابن الحاجب: أبو عمرو عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس جمال الدين ابن الحاجب الكردي المالكي. تحقيق: فخر صالح سليمان، دار عمار، الأردن، دار الجيل، بيروت، 1409هـ - 1989م.
16. أمالي ابن الشجري: هبة الله بن علي بن محمد بن حمزة الحسني العلوي. تحقيق: محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: الأولى، 1413هـ -1992م.
17. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين: كمال الدين أبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري. تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة، 2009م.
18. أنوار التنزيل وأسرار التأويل: أبو سعيد عبد الله بن عمر بن محمد الشيرازي البيضاوي. تحقيق: محمد عبد الرحمن المرعشلي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة: الأولى، 1418هـ.
19. ائتلاف النُصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة: عبد اللطيف بن أبي بكر الشرجي الزبيدي. تحقيق: طارق الجنابي، عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية، بيروت، الطبعة: الأولى، 1407هـ - 1987م.
20. الإيضاح في علوم البلاغة، للخطيب القزويني، تحقيق عبد المنعم خفاجي، دار الجيل، بيروت، الطبعة الثالثة.
21. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة: جلال الدين عبد الرحمن السيوطي. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا- لبنان.
22. تاج العروس من جواهر القاموس: محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني أبو الفيض الزبيدي. تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الهداية.
23. التبيان في إعراب القرآن: أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري. تحقيق: علي محمد البجاوي، الناشر: عيسى البابي الحلبي وشركاه.
24. التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين: أبو البقاء العكبري. تحقيق: عبد الرحمن السليمان العثيمين، 1396 هـ -1976م.
25. تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد: محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور التونسي. الدار التونسية، تونس، 1984م.
26. التذييل والتكميل في شرح التسهيل: أبو حيان الأندلسي. تحقيق: حسن هنداوي، دار كنوز إشبيليا، ودار القلم، دمشق، الطبعة: الأولى.
27. تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، لابن مالك، تحقيق محمد كامل بركا، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، 1387هـ -1967م.
28. تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد: محمد بدر الدين بن أبي بكر بن عمر الدماميني. تحقيق: محمد بن عبد الرحمن بن محمد المفدى، مركز النخب العلمية، الطبعة: الأولى، 1403هـ -1983م.

29. التعليقة على كتاب سيبويه: أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي. تحقيق: عوض بن حمد القوزي، الطبعة: الأولى، 1410هـ- 1990م.
30. تفسير البحر المحيط: محمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي. تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، لبنان- بيروت، الطبعة: الأولى، 1422هـ -2001م.
31. تفسير الكشف والبيان عن تفسير القرآن: أحمد بن محمد بن إبراهيم الثعلبي. تحقيق: الإمام أبي محمد بن عاشور، دار إحياء التراث العربي، بيروت- لبنان، الطبعة: الأولى، 1422هـ-2002م.
32. تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: محمد بن يوسف بن أحمد الحلبي المصري المعروف بناظر الجيش. تحقيق: علي محمد فاخر وآخرون، دار السلام، القاهرة- مصر.
33. توضيح المشتبه في ضبط أسماء الرواة وأنسابهم وألقابهم وكناهم: محمد بن عبد الله بن محمد بن أحمد بن مجاهد القيسي الدمشقي الشافعي. تحقيق: محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة: الأولى، 1993م.
34. التيسير في علم القراءات السبع: عثمان بن سعيد بن عثمان بن عمر أبو عمرو الداني. الشاملة الذهبية.
35. تيسير مصطلح الحديث: محمود الطحان. مركز الهدى، الإسكندرية، 1415هـ.
36. ثمار القلوب في المضاف والمنسوب: عبد الملك بن محمد بن إسماعيل أبو منصور الثعالبي. دار المعارف، القاهرة.
37. الجامع لعلوم الإمام أحمد: أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني. دار الفلاح، مصر- الفيوم، الطبعة: الأولى، 1430هـ -2009م.
38. جمهرة أشعار العرب: أبو زيد محمد بن أبي الخطاب القرشي. تحقيق: علي محمد البجادي، نهضة مصر للطباعة والنشر.
39. الجنى الداني في حروف المعاني: الحسن بن قاسم المرادي. تحقيق: فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، الطبعة: الأولى، 1413هـ -1992م.
40. حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: محمد بن مصطفى بن حسن الخضري الشافعي. تحقيق: المركز العالمي لدار الإمام الشافعي، دار الإمام الشافعي، الطبعة: الأولى، 2016م.
41. حاشية الدسوقي على مغني اللبيب: مصطفى محمد عرفة الدسوقي. المكتبة الكلية لنخلة قلفاط وسليم ميداني، بيروت، 1901م.
42. حاشية الشمني المنصف من الكلام على مغني ابن هشام: تقي الدين أحمد بن محمد الشمني. المطبعة البهية، محمد أفندي مصطفى، مصر.
43. حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ومعه شرح الشواهد للعيني: تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، المكتبة التوفيقية.

44. حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة: جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه، مصر، الطبعة: الأولى، 1387هـ -1967م.
45. خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب: عبد القادر بن عمر البغدادي. تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: الرابعة، 1418هـ -1997م.
46. الخصائص: أبو الفتح عثمان بن جني. تحقيق: محمد علي النجار، المكتبة العلمية.
47. درة الغواص في أوهام الخواص، أبو محمد القاسم بن علي بن محمد البصري الحريري، تحقيق: عرفات مطرجي، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، 1418هـ -1998م.
48. الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: أبو العباس شهاب الدين أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبي. تحقيق: أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق.
49. الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني. تحقيق: محمد عبد المعيد ضان، مجلس دائرة المعارف العثمانية، صيدرآباد- الهند، الطبعة: الثانية، 1392هـ- 1972م.
50. دليل الطالبين لكلام النحويين: مرعي بن يوسف بن أبي بكر بن أحمد الكرمي المقدسي الحنبلي. إدارة المخطوطات والمكتبات الإسلامية، الكويت، 1430هـ -2009م.
51. ديوان امرئ القيس، واعتنى به وشره عبد الرحمن المصطاوي، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الثانية، 1425هـ -2004م.
52. ديوان أبي العتاهية: إسماعيل بن القاسم بن سويد بن كيسان أبو إسحاق المعروف بأبي العتاهية. دار بيروت، بيروت، 1406هـ -1986م.
53. ديوان المفضليات: أبو العباس المفضل بن محمد الضبي. مع شرح لأبي محمد القاسم بن بشار الأنباري. تحقيق: كارلوس يعقوب لايل، مطبعة الآباء اليسوعيتين، بيروت، 1920م.
54. ديوان جرير: جرير بن عطية بن حذيفة الخطفي الكلبي اليربوعي. الشاملة الذهبية.
55. ديوان جميل بثينة: أبو عمرو جميل بن عبد الله بن مَعْمر العُذْري القُضاعي. دار صادر، بيروت.
56. ديوان ابن دريد، دراسة وتحقيق: عمر بن سالم، مؤسسة سلطان بن علي العويس، دبي، الطبعة الأولى 2012م.
57. ديوان كعب ابن زهير، صنعة الإمام أبي سعيد السكري، شرح ودراسة مفيد قميحة، دار الشواف للطبعة والنشر، الرياض، ودار المطبوعات الحديثة، جدة، الطبعة الأولى 1410هـ-1989م.
58. رصف المباني في شرح حروف المعاني: أحمد بن عبد النور المالقي. تحقيق: أحمد محمد الخراط، مجمع اللغة العربية، دمشق، 1394هـ.
59. السبعة في القراءات: أحمد بن موسى بن العباس التميمي، أبو بكر بن مجاهد البغدادي. تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف، مصر، الطبعة الثانية، 1400هـ.

60. سر صناعة الإعراب: أبو الفتح عثمان بن جني. تحقيق: حسن هنداوي.
61. سنن ابن ماجه: ابن ماجه أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني. تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية، فيصل عيسى البابي الحلبي.
62. سنن الترمذي: أبو عيسى محمد بن عيسى بن سَورة بن موسى بن الضحاك الترمذي. تحقيق: أحمد محمد شاكر ومحمد فؤاد عبد الباقي وإبراهيم عطوة عوض، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، الطبعة: الثانية، 1395هـ -1975م.
63. شذرات الذهب في أخبار من ذهب: عبد الحي بن أحمد بن محمد بن العماد العكبري الحنبلي. تحقيق: محمود الأرناؤوط، دار ابن كثير، دمشق- بيروت، الطبعة: الأولى، 1406هـ -1986م.
64. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي الهمذاني المصري. تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار إحياء التراث العربي، بيروت- لبنان.
65. شرح أشعار الهذليين: أبو سعيد الحسن بن الحسين السكري. تحقيق: عبد الستار أحمد فراج، مطبعة الميداني، القاهرة، 1995م.
66. شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: علي بن محمد بن عيسى نور الدين الأشموني. الشاملة الذهبية.
67. شرح التسهيل لابن مالك: جمال الدين محمد بن عبد الله بن عبد الله الطائي الجياني الأندلسي. تحقيق: عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي المختون، مطبعة هجر، الطبعة: الأولى، 1410هـ -1990م.
68. شرح التصريح على التوضيح (التصريح بمضمون التوضيح في النحو): خالد بن عبد الله أبي بكر بن محمد الجرجاوي الأزهري. دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، الطبعة: الأولى، 1421هـ - 2000م.
69. شرح الرضي على الكافية: الرضي الأستراباذي. تحقيق: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، الطبعة: الثانية، 1996م.
70. شرح شواهد ابن عقيل، عبد المنعم الجرجاوي.
71. شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية: محمد محمد حسن الشراب. مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة: الأولى، 1427هـ -2007م.
72. شرح القصائد العشر: أبو زكريا يحيى بن علي بن محمد الشيباني التبريزي. إدارة الطباعة المنيرية، 1352هـ.
73. شرح الكافية الشافية: أبو عبد الله جمال الدين محمد بن عبد الله بن محمد ابن مالك الطائي الجياني الشافعي. تحقيق: علي محمد معوض وعادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، الطبعة: الأولى، 1420هـ -2000م.
74. شرح المعلقات السبع: أبو عبد الله الحسين بن أحمد بن الزَّوزني. تحقيق: لجنة التحقيق في الدار العالمية، بيروت، 1413هـ -1992م.
75. شرح المفصل: موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش النحوي. إدارة الطباعة المنيرية، مصر.

76. شرح جمل الزجاجي: علي بن مؤمن بن محمد الحضرمي الإشبيلي المعروف بابن عصفور. الشاملة الذهبية.
77. شرح شذور الذهب: محمد بن عبد المنعم الجوجري. تحقيق: نواف جزاء الحارثي، مكتبة الملك فهد، المدينة المنورة، الطبعة: الأولى، 1424هـ -2004م.
78. شرح شواهد المغني: جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي. تحقيق: محمد محمود الشنقيطي، لجنة التراث العربي رفيق حمدان وشركاه.
79. شرح على متن المغني: محمد بن أبي بكر الدماميني. المطبعة البهية، مصر.
80. الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية: أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي. تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة: الرابعة، 1407هـ -1987م.
81. صحيح وضعيف الجامع الصغير وزيادته: جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي.
82. الضوء اللامع لأهل القرن التاسع: شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي. دار الجيل، بيروت.
83. علوم الحديث ومصطلحاته: صبحي الصالح. مطبعة جامعة دمشق، الطبعة: الثانية، 1382هـ - 1963م.
84. غاية النهاية في طبقات القراء: محمد بن محمد بن يوسف شمس الدين أبو الخير ابن الجزري. مكتبة ابن تيمية، برجستراسر، 1351هـ.
85. فتح الكبير المتعال في إعراب المعلقات العشر الطوال: محمد علي طه الدرة. مكتبة السوادي، جدة، السعودية، الطبعة: الثانية، 1409هـ -1989م.
86. الفوائد البهية في تراجم الحنفية: أبو الحسنات محمد عبد الحي اللكنوي. تحقيق: محمد بدر الدين البغدادي، دغر المعرفة، بيروت- لبنان.
87. في علم أصول النحو: علي أبو القاسم عون. دار الوليد، طرابلس- ليبيا، 2012م.
88. فيض الانشراح من روض طي الاقتراح: أبو عبد الله محمد بن الطيب الفاسي. تحقيق: محمود يوسف فجّال، دار البحوث، الإمارات- دبي، الطبعة: الثانية، 1423هـ -2002م.
89. القانون في الطب: أبو علي الحسين بن علي ابن سينا. دار صادر، بيروت.
90. القبس الحاوي لغرز ضوء السخاوي: زين الدين عمر بن أحمد بن علي بن محمود الشماع الحلبي. تحقيق: حسن إسماعيل مروة وخلدون حسن مروة، دار صادر، بيروت، الطبعة: الأولى، 1998م.
91. القياس في النحو العربي نشأته وتطوره: سعيد جاسم الزبيدي. دار الشروق، عمان، 1997م.
92. الكتاب كتاب سيبويه: أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر. تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: الثالثة، 1408 هـ -1988م.
93. الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل: أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد الزمخشري. دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة: الثالثة، 1407هـ.

94. كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون: مصطفى بن عبد الله القسطنطيني الرومي الحنفي المعروف بحاجي خليفة. دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، 1413هـ -1992م.
95. لب اللباب في تحرير الأنساب: جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي. مكتبة المثنى لقاسم محمد الرجب، بغداد.
96. اللباب في علل البناء والإعراب: أبو البقاء عبد الله الحسين بن عبد الله العكبري. تحقيق: عبد الإله النبهان، دار الفكر، دمشق، الطبعة: الأولى، 1416هـ- 1995م.
97. لسان العرب: أبو الفضل محمد بن مكرم بن علي جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعي الإفريقي. تحقيق: عبد الله علي الكبير ومحمد أحمد حسب الله وهاشم محمد الشاذلي، دار المعارف، القاهرة.
98. المبسوط في القراءات العشر: أحمد بن الحسين بن مهران النيسابوريّ. تحقيق: سبيع حمزة حاكيمي، مجمع اللغة العربية، دمشق، 1981م.
99. مجالس ثعلب: أحمد بن يحيى بن زيد بن سيار الشيباني بالولاء المعروف بثعلب. تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار المعارف، مصر، الطبعة: الثانية.
100. المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: ابن عطية.
101. مدخل إلى علم النحو وقواعد العربية: محمود أحمد الدراويه. مؤسسة زهران، عمان، الطبعة: الأولى، 1990م.
102. المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله ﷺ: مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري. تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
103. معالم التنزيل في تفسير القرآن الكريم: أبو محمد الحسين بن مسعود بن محمد بن الفراء البغوي الشافعي. تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة: الأولى، 1420هـ.
104. معاني الحروف: أبو الحسن علي بن عيسى بن علي بن عبد الله الرماني المعتزلي.
105. معاني القرآن وإعرابه: إبراهيم بن السري بن سهل أبو إسحاق الزجاج. تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، الطبعة: الأولى، 1408 هـ -1988م.
106. معاني القرآن: أبو الحسن المجاشعي بالولاء البلخي البصري المعروف بالأخفش الأوسط. الشاملة الذهبية.
107. معاني القرآن: أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي الفراء. تحقيق: أحمد يوسف النجاتي ومحمد علي النجار وعبد الفتاح إسماعيل الشلبي، دار المصرية، مصر، الطبعة: الأولى.
108. معجم البلدان: أبو عبد الله شهاب الدين ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي. دار صادر، بيروت، الطبعة: الثانية، 1995م.

109. معجم التعريفات: علي بن محمد السيد الشريف الجرجاني. تحقيق: محمد صديق المنشاوي، دار الفضيلة، القاهرة.
110. المعجم المفصل في اللغويين العرب: إميل بديع يعقوب. دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، الطبعة: الأولى، 1418هـ -1997م.
111. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ابن هشام الأنصاري. تحقيق: عبد اللطيف محمد الخطيب، الكويت، الطبعة: الأولى، 1421هـ -2000م.
112. مفاتيح الغيب (التفسير الكبير): أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي. دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة: الثالثة، 1420هـ.
113. مفتاح العلوم: يوسف بن أبي بكر بن محمد بن علي السكاكي الخوارزمي الحنفي. تحقيق: نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، الطبعة: الثانية، 1407هـ -1987م.
114. المفصل في صنعة الإعراب: أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد الزمخشري. تحقيق: علي بو ملحم، مكتبة الهلال، بيروت، الطبعة: الأولى، 1993م.
115. المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية: بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى المصري المعروف بالعيني. تحقيق: مجموعة من المحققين، الرياض، السعودية، 1427هـ -2006م.
116. المقتضب: أبو العباس محمد بن يزيد المبرد. تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، القاهرة، 1415هـ - 1994م.
117. المنجم في المعجم (معجم شيوخ السيوطي): جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي. تحقيق: إبراهيم باجس عبد المجيد، دار ابن حزم، بيروت- لبنان، الطبعة: الأولى، 1415هـ - 1995م.
118. موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب: خالد بن عبد الله الأزهري. تحقيق: أبي بلال الحضرمي وخالد بن عبود أبا عامر، دار الآثار، صنعاء، الطبعة: الرابعة، 1440هـ -2018م.
119. النشر في القراءات العشر: شمس الدين أبو الخير ابن الجزري. تحقيق: علي محمد الضباع، المطبعة التجارية الكبرى.
120. هدية العارفين في أسماء المؤلفين وآثار المصنفين: إسماعيل بن محمد أمين بن مير سليم الباباني البغدادي. وكالة المعارف الجليلة، إسطنبول، ودار إحياء التراث العربي، بيروت- لبنان، 1955م.
121. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي. تحقيق: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، الطبعة: الأولى، 1418هـ -1998م.

الدوريات:

1. إذا الفجائية: دراسة نحوية وصفية: نجلاء محمد نور عبد الغفور عطار. كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة- السعودية، جامعة مجلة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية، م9، العدد 3-2012م.

الرسائل الجامعية:

1. شبه الجملة في اللغة العربية: عبد الإله إبراهيم عبد الله. رسالة ماجستير بإشراف: محمد حسين آل ياسين، كلية الآداب، جامعة بغداد، 1403هـ -1983م.
2. الجهود النحوية لأبي علي الشلوبين من خلال كتابيه (التوطئة وشرح المقدمة الجزولية): بلخير شنين. رسالة دكتوراه، جامعة قاصدي مرياح، ورقلة، 2013- 2014م.

Abstract

In the name of Allah, the Most Gracious, the Most Merciful. Praise be to Allah, Lord of the Worlds, whose help we seek, and peace and blessings be upon the Master of Messengers.

This research examines the grammatical views and preferences of **Al-Kafiyaji** in his commentary on the book *"Qawa'id al-I'rab"* (The Rules of Syntax) by **Ibn Hisham al-Ansari**. The researcher selected a set of issues highlighted by Al-Kafiyaji that constitute significant scholarly material, analyzing them according to the following methodology:

1. **Introduction:** A very brief overview of the essence of the grammatical issue.
2. **Quotation:** Presenting Al-Kafiyaji's original text containing the issue.
3. **Survey of Scholars' Opinions:** Citing the various views of grammarians on the matter, including discussions and rebuttals.
4. **Al-Kafiyaji's Position:** Identifying Al-Kafiyaji's specific stance among the different grammatical opinions.
5. **Weighting (Tarjih):** Assessing the opinions where possible and stating the researcher's own conclusion.

Research Structure

The research plan consists of an **Introduction**, a **Preface** (biography of Al-Kafiyaji and an overview of Ibn Hisham's *Qawa'id al-I'rab*), **two main chapters**, and a **Conclusion** highlighting the key findings.

Chapter One: An Analytical Study of Al-Kafiyaji's Views, Preferences, and Stance on Grammatical Disputes.

It covers:

- His methodology in commenting on the book.
- The grammatical principles (Usul) Al-Kafiyaji relied upon in his commentary.
- The grammatical evidence (*Shawahid*) cited by Al-Kafiyaji.

Chapter Two: Al-Kafiyaji's Views and Preferences.

It covers:

- Issues regarding the classification of words (Nouns, Verbs, and Particles).
- Issues related to the "Governor" (*Al-'Amil*) and "Estimation" (*Al-Taqdir*).
- Issues concerning "Dependency" (*Al-Ta'alluq*).
- Issues in the parsing of specific grammatical structures.

Conclusion and Appendices

The research concludes with a series of comprehensive indices, including:

- Index of Quranic Verses.
- Index of Prophetic Hadiths.
- Index of Sayings and Quotes.
- Index of Poetic Verses.
- Bibliography of Sources and References.
- Table of Contents.

Al-Asmarya Islamic University
Faculty of Arabic Language and Islamic Studies
Department of Arabic Language
Linguistics and Morphology Section

Al-Kafiyaji's Views and Preferences in His Commentary on Ibn Hisham's "Qawa'id al-I'rab"

(A Descriptive and Analytical Study of Selected Models)

Prepared by: Al-Hadi Juma'a Baraka Abdullah

Supervised by: Dr. Mohammed Abdulsalam Mohammed Al-Tayeb
Academic Rank: Associate Professor

A Thesis Submitted in Partial Fulfillment of the Requirements for the Master's Degree in Linguistics and Morphology Academic Year (Fall 2025 – 2026)